

قيسات من الهدى النبوي في أحدث المعاملات

تأليف الأستاذ

محمد الشيف بالحاج (ابن الشيف)

أستاذ الشريعة والفقہ المقارن بمعهد الحياة - القرارة
وعضو المجلس الإسلامي الأعلى للجمهورية الجزائرية

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

(10)

قبسات من الهدى النبوي في أحداث المعاملات

تأليف

محمد الشيخ بالحاج (ابن الشيخ) توفى رحمه الله
السن 23 رجب 1442 / 2021

أستاذ الشريعة والفقه المقارن
بمعهد الحياة - القرارة -
و عضو المجلس الإسلامي الأعلى
للجمهورية الجزائرية

حقوق الطبع محفوظة

طبع : المطبعة العربية 11 نهج طالبي أحمد غرداية
الهاتف / فاكس : (029) 88.36.53
المنطقة الصناعية : (029) 87.34.34
Imprimerie.El-Arabia@caramail.com

الإيداع القانوني رقم = 327 / = 2003
ردمك 6 - 11 - 7 - 908 - 9961 - I.S.B.N

بمفهومها العام لأمة الدعوة، ومفهومها الخاص بأمة الاستجابة في هذه القرون المتأخرة التي تنذر بأشراط الساعة وقد أزفت الأزفة، وكادت تتبدل الأرض غير الأرض والسموات، وقد انشقت السماء وانفطرت، وفجرت البحار وسجرت، إذ تقدمت المعارف والعلوم، وتطورت الحضارات وتعددت المتطلبات، وتنوعت وتجددت مختلف وسائل الحياة للأفراد والجماعات بما في ذلك العبادات والمعاملات، وفرح معظم الناس بما عندهم من العلم، وأخذت الأرض زخرفها وأزّنت وظن أهلها أنهم قادرون عليها آمنين مكر الله أن يأتيها أمر ربها ليلا أو نهارا فيجعلها حصيدا كأن لم تغن بالأمس، وقد علمهم الله ما لم يعلم أسلافهم، فأبدعوا أو ابتدعوا وابتكروا ما لم يكن معهودا لديهم من قبل عهد قريب -فضلا عن أسلافهم- في المأكل والمشرب، والملابس والمساكن، والمراكب والتواصل، والتفنن في أنواع الزينة وأنواع المتع والترفيه والبذخ، وسخروا لبلوغ ذلك مختلف الوسائل المستجدة مما قد يتنافى والفطرة البشرية التي فطر الله الناس عليها، بل قد يصل بهم الأمر إلى تغيير خلق الله كما قال الشيطان تحديا ومحادة لربه **وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيُبَيِّنَنَّ عَادَانِ الْإِنْعَامِ وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ** (النساء: 119) فأخزاه الله **وَقَالَ لَهُ: «وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا»** (النساء: 119-120) وهذا ما أصبح عليه معظم بني آدم اليوم إلا من رحم ربك، وقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا قليلا من المؤمنين، موفيا بقوله إذ قال: **«قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ، إِلَّا**

قليلاً (الإسراء: 62) وقد كرمهم الله بتكريم أبيهم آدم، وحملهم في البر والبحر، ورزقهم من الطيبات، وفضلهم على كثير من خلق الله تفضيلاً.

أخي المسلم - أختي المسلمة: هلا توقفنا وقفة تأمل وثبت في هذه المستجدات وتساءلنا عن حكم الله وهدى رسوله في شأنها، فقد نهانا الله **وَعَلَيْكَ تَبَعاً لِرَسُولِهِ** **وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَبْطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا** (النساء: 83). وقال الرسول **ﷺ**: «المؤمن وقاف والمنافق وثاب» وقال عليه الصلاة والسلام: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعرفهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه»⁽¹⁾ وقال **ﷺ**: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»⁽²⁾ وعليه فمن الواجب أن نتساءل ونعرف حكم شرع الله ورسوله في هذه المستجدات التي غزتنا قسراً، طوعاً أو كرهاً، أو جلبناها بأنفسنا من مختلف أقطار الأرض شرقها وغربها، شمالها وجنوبها، من فوقها ومن جوفها مثل: اللحوم المستوردة - معلبة أو غير معلبة - من المسالخ والجازر العصرية، وطرق التذكية فيها، وأنواع الجبن ومشتقات الحليب

(1) رواه ابن ماجه في الفتن من حديث النعمان بن بشير.

(2) أخرجه الأربعة إلا ابن ماجه من حديث الحسن بن علي وروي من طرق

والخمائر -المنفحات- المستعملة فيها، والصوابين المصنعة بمختلف المواد الدهنية، وكذا الأسمدة، وأعلاف الدواجن، والأدوات والألبسة الجلدية من جلود الأنعام والدواب والسباع وأصوافها وأوبارها وأشعارها وفروها وعظامها، وعن الكحول (Alcools) وما يستصنع منها من أدوية ومطهرات وعلطور، وعن عمليات نقل الدم والتبرع به وتخزينه في بنوك الدم، وعن زرع الأعضاء والتبرع بها ونقلها بين الأحياء فيما بينهم أو من الأموات إلى الأحياء، وعن استخراج اللقاح (النطاف) من عصب (مني) فحول الحيوانات وتخزينها وحقنها للحيوان والإنسان أحياناً، وعن أغرب ما انتهى إليه العلم المادي الحديث من إيجار الأرحام، واستنساخ أعضاء أو جينات الإنسان كقطع غيار لاستصلاح أو استبدال ما فسد أو تعطب منها لدى المعوقين في هذه الحياة ؟؟؟ إلى غير ذلك من المسائل التي قد تستوقف بل يجب أن تستوقف المسلم في حياته، وقد يغفل عنها باعتبارها أموراً قديمة مألوفة لديه بحكم الألف والعادة والتطبع مع أنها قد تكون غير موافقة للشرع، مثل بعض أنواع التصوير والصور التي تروج بين أيدي الناس أو عبر وسائل الإعلام البصري على الشاشة الصغيرة عن طريق القنوات الملتقطة بالهوائيات المقعرة (أو الأنثيرنات)؟؟؟

كل هذه الانشغالات والتساؤلات -إذا سألت- عن هذه المستجدات أرجو أن تجد جوابها في هذا الكتيب الذي نقدمه بين يديك كحلقة عاشرة من سلسلة (وقل رب زدني علماً) وأرجو أن تجد فيه ما يزيدك إيماناً واطمئناناً بما كنت عالماً به من قبل، ويفيدك علماً بما لم تكن تعلم فتزداد علماً إلى علم، وذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

ولعل بعض المسائل المستجدة في العهد القريب جدا ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث العلمي الدقيق فتبقى مسكوتا عنها؟ أو ما قيل في حقها من حكم الشرع عليها قابلا لمزيد من الاجتهاد، إذ عسى أن يكشف العلم في المستقبل ما لم يكن في الحسبان مما لم يصل إليه علم اليوم، وفي ذلك نقول ما علمنا الله أن نقوله على لسان ملائكته: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: 32) ونقول ما قرر الله في حقنا إذ قال: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: 85) وقال ونقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: 76) وهو الله العليم الحكيم الذي لا تخفى عنه خافية، ولا يخفى عنه شيء في الأرض ولا في السماء، وقد أحاط بكل شيء علما، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

وقد أقمنا هذا البحث أو هذا الكتيب على حديث من أحاديث جوامع الكلم للنبي ﷺ رواه الصحابي الجليل سيدنا جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه وأورده رجال الحديث خاصة الإمام الشوكاني في أول كتاب البيوع من كتابه القيم "نيل الأوطار" جاء فيه:

عن جابر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» قيل: «يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس» قال: «لا! هو حرام» ثم قال: «قاتل الله اليهود لما حرمت عليهم الشحوم جملوه فباعوه وأكلوا ثمنه» وفي رواية عن ابن عباس: «لعن الله اليهود لما حرمت

عليهم الشحوم جملوها فباعوها وأكلوا ثمنها، وإن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه»⁽¹⁾ قال المصنف: وهذا دليل على حرمة بيع السمن النجس.

البحث: إن هذا الحديث يعتبر من جوامع كلام النبوة التي أكرم الله بها نبيه ورسوله ﷺ في بيان أحكام البيوع، ولذا فهو يعتبر أصلا من أكبر أصول المعاملات المالية وغيرها لبيان ما يحل منها وما لا يحل، وما يجوز بيعه وما يحرم التعامل فيه، وحسب المسلم أن يتفقه ألفاظ الحديث ويتعمق في إدراك أحكامه وعلمه وحكمته حتى تتكون له ملكة في تعرف أحكام معظم جزئيات البيوع ومسائلها مهما تنوعت وتجددت على مرّ القرون واختلاف الأمصار وتطور الحضارات واختلاف التقاليد والعادات.

• **أولا: البيوع:** جمع بيع، والبيع مصدر، والأصل في المصدر أن لا يثنى ولا يجمع كما هو مقتضى اللغة العربية إلا باعتبار مرات إيقاع المصدر أو حالات وكيفيات إيقاعه فيخرج عن معنى المصدرية إلى معنى آخر أو معاني أخرى. فشتان بين قول القائل: قرأت قراءة، وكتبت كتابة، وأكلت أكلا، وقوله: قرأت قراءات، وكتبت كتابات، وأكلت أكالات، وكذلك قول القائل: بعت بيعا، وبعت بيوعا، وعليه فالجمع الوارد في عنوان الكتاب لوحظ فيه واعتبرت أنواع وكيفيات البيع من بيع جائز وبيع حرام، وبيع عاجل وبيع آجل، وبيع نافذ وبيع خيار، وبيع بالنقد وبالمقايضة، وبيع السلم، وبيع المراجعة، وبيع الغرر، وبيع الأعيان، وبيع المنافع إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصر من أنواع البيوع وكيفياتها مما

(1) متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله.

لوحظ في جمع الكلمة على بيوع مما يدل على أن الحديث وما يأتي بعده من الأحاديث سوف يحتوي على بيان أحكام كل ذلك، إن شاء الله.

• **ثانياً: البيع لفظ مشترك:** مثل بعض الألفاظ المشتركة بين

المعاني المتضادة، كالجون في قول القائل: لبست ثوبا جونا - أبيض أو أسود -، وكالقرء في الآية الكريمة: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 228) أطهار أو حيض، وغير هذا كثير في اللغة العربية. وكذا البيع والشراء كلاهما يدل على ما يدل عليه الآخر، عند انفراده عنه إذا استعمل مجرداً - بعت أو شريت - فيستوي في الدلالة على أخذ الشيء ودفع عوضه بدلا عنه، لا فرق أن يكون نقداً أو عوضاً، خاصة في بيع المقايضة بتبادل السلع كما كان عليه التعامل قديماً قبل ضرب السكة والنقد، وقد ورد عن الشارع استعمال اللفظين مترادفين فقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ (البقرة: 207) والشراء هنا بمعنى بيع النفس لله ابتغاء مرضاته وذلك صريح قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعِندَآ عَلَيْهِ حَقَّآ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا ببيعكم الذي بايعتم به﴾ (التوبة: 111) وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ (الجمعة: 9) يندرج في الخطاب البائع والشاري معاً، وذلك أن البيع والشراء من المعاني المتضايقة التي لا يفهم معنى أحدهما إلا بالإضافة إلى غيره، كالأبوة والبنوة إذ لا يتصور أب إلا وله ابن، كما لا يتصور ابن إلا

وله أب، وكذا الوالد والولد، وأيضا البيع والشراء والبائع والشاري لا يتصور أحدهما إلا مضافا إلى صاحبه، إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر ولا يتصور بدونه، فمهما أطلق أحدهما وانفرد عن الآخر إلا ودل على الآخر دلالة تضمنية، وإذا اقترنا معا في الوجود والذكر دل البيع على بذل البضاعة وأخذ الثمن -نقدا أو غيره- وسمي هذا الطرف بائعا. ودل الشراء على أخذ البضاعة وبذل الثمن وسمي ذلك شراء، وإدراك هذا الاشتراك حق الإدراك يفتح آفاقا واسعة لفهم أحكام المعاملات في البيوع، إذ كثيرا ما يرد النص الشرعي بالنهي عن بيع شيء فيشمل الطرفين معا البيع والشراء والبائع والشاري على السواء، كالنهي عن بيع السمك في الماء فإنه غرر، والنهي عن بيع الثمار قبل زهوها وبدو صلاحها، وعن بيع المضامين والملاقيح، وعن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، إلى غير ذلك من النواهي الشرعية الكثيرة التي ينصب فيها النهي أحيانا على البيع والبائع فيندرج الشراء والمشتري ضرورة. وقد ينصب على الشراء والشاري فيشمل البيع والبائع على حد سواء، ولذلك كثيرا ما يعبر عن هذا المعنى بالقول (الآخذ والمعطي فيه سواء) كما في الربا، وقولهم (البائع والمشتري سواء) فإذا حرم البيع حرم الشراء وكذا في المكروه، وإذا أثم البائع أثم الشاري وكذا العكس.

● **ثالثا:** البيع عقد من جملة العقود التي يتعاطاها الإنسان أو تعترض له في حياته يوميا أو مرارا في اليوم، ولا يكاد ينفك الإنسان في لحظة من لحظات حياته عن تبعات العقود الاختيارية الإرادية أو الاضطرارية الإلزامية كما سيأتي بيانها فيما بعد، والعقود نوع من العهود أو التعهدات والوعود والالتزامات، إذ كل من طرفي البيع يعد ويتعهد ويلتزم أن يدفع

لصاحبه مقابل ما أخذ أو يأخذ منه، وكل من العقود والعهود والوعود واجب الوفاء بها، ومأمور بذلك شرعا أمرا صريحا موجهها للمؤمنين بصفة أخص، وجعل الوفاء بذلك آية من آيات الإيمان وموجبا من موجبات استحقاق الفوز والفلاح في الدار الآخرة، وقد ثبت وجوب ذلك بالكتاب والسنة والإجماع ومقتضى المصلحة والعقل.

أما الكتاب : ففي غير موضع، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: 1) وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: 34)، ومن أوصاف المؤمنين المفلحين أنهم ﴿لَأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (المؤمنون: 8) ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ (النحل: 91) ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: 76) ومن محامد الله ﷻ أن لا يخلف الميعاد فعلمنا أن ندعوه بقوله: ﴿وَعَاقِبَتُنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ (آل عمران: 194)، وقال عن نفسه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 111)، وقد أمرنا أن نتخلق بأخلاق الله كما ورد في بعض الحديث.

وفي مقام الزجر والردع والإنكار ورد قول الله ﷻ: ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (البقرة: 27) ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (الرعد: 25) وقال في حق ثعلبة بن حاطب وأمثاله: ﴿فَاعْقِبْهُمْ

نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ، إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ
وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ» (التوبة: 77) وفي قصة موسى مع قومه قال: «أَلَمْ
يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا؟ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ؟ أَمْ أَرَدْتُمْ، أَنْ
يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي؟» (طه: 66)، وفي
حواره مع فرعون وملكه قالوا: «فاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا
تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ» (طه: 58)، «وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ
الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ»
(إبراهيم: 22).

وفي السنة : ما يؤيد هذا الأصل الأصل في المعاملات ويثبتته ويؤكد كده
من مثل قوله عليه السلام: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد
أخلف، وإذا أؤتمن خان»⁽¹⁾، وعكسه آية المؤمن: إذا حدث صدق وإذا
وعد وفى، وإذا أؤتمن أدى أمانته، وقوله عليه الصلاة والسلام «المؤمنون
على شروطهم»⁽²⁾ وكل معاملات النبي ﷺ وإرشاداته لأصحابه في
معاملاتهم تثبت هذا الأصل حتى أجمعت عليه الأمة الإسلامية وأصبح مما
علم من الدين في المعاملات بالضرورة، بل قد أجمعت عليه الإنسانية كلها
قديمًا وحديثًا في شرائعها السماوية والوضعية، لأن ذلك مما يقتضيه العقل
لاستقامة أحوال الناس وانتظام أمور معاشهم بتبادل المنافع الضرورية
والحاجية فيما بينهم ضرورة أن الإنسان مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش
على انفراد، فلا يعيش إلا مع بني جنسه يتعاون معهم ويتعاونون معه

(1) متفق عليه من حديث أبي هريرة.

(2) رواه الترمذي عن عمرو بن عوف وقال حسن صحيح والحاكم من طريق

أبي هريرة.

لاستكمال نقصه وعجزه وتقوية ضعفه، إذ الإنسان خلق ضعيفا بنص القرآن ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: 28).

● **رابعاً: حكمته:** البيع والتعامل به قوام حياة الإنسان في هذا الوجود المادي الضروري ما دام الإنسان يتطلب حياة مادية لقوام بدنه وحياة روحية لقوام نفسه وروحه وقلبه، ولإقامة حياته المادية ضرورات وحاجات لا يقوى على توفيرها بنفسه لقصوره وضعفه، وقد خلقه الله كذلك لحكمة بالغة، إذ يبعث روح التعاون والتعاطف والتراحم بين أفراد الإنسان، فلو ترك الإنسان لنفسه وحيدا يحصل ضروراته وحاجاته من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ومنكح ومركب لمات عنتا وشقاء دون الوصول إلى تحقيق واحد منها، ولو حقق بعضها عجز عن تحقيق غيرها بنفسه، فكان لزاماً أن يتوزع بنو الإنسان المهن والمهام والاختصاصات حسب المواهب والقدرات - وكل ميسر لما خلق له - على أساس التعاون أيضاً بين أهل كل اختصاص وتبادل تلك المنافع فيما بينهم بعد الحصول عليها.

ولحمل الإنسان على العمل والسعي والكسب ركب الله فيه غريزة حب المال وتملكه فجعله جزءاً من كيانه وظاهرة من مظاهر فطرته لا تفارقه ولا يفارقها مدى حياته مهما بلغ من رذالة العمر لمرض أو كبر سن، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات: 6-8) وقال: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَخْضُونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ (الفجر: 17-20) وقال: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ

**وَالْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلُ الْمُسَوَّمَةُ
وَالْأَنْعَامُ وَالْحَرْثُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** (آل عمران: 14) ومثل

هذه الفطرة أو الغريزة لا يمكن رفعها ولا تبديلها ولا تغييرها إلا بشيء من التهذيب والتشذيب بالتربية والتوجيه، فشرع لذلك أحكام حفظ أموال الناس بعضهم من بعض حتى غدا ذلك من أهم المقاصد الشرعية - مقصد حفظ المال - كما شرعت أحكام إنفاقه وتوزيعه والتصرف فيه وفق مصالح الآخذ والمعطي على قاعدة: «لا ضرر ولا ضرار» و«الغرم بالغنم» و«الخراج بالضمان».

والمقتضى هذه الفطرة وتلك الغريزة مع حرص الإنسان على الخير والنفع الشخصي أصبح شديد التمسك بما عنده، وحريصا على الحصول على ما في يد غيره، بحيث لا يهدأ له بال ولا تطمئن له نفس إلا أن يتبادل مع أخيه الإنسان ما بأيديهما، وكل يحرص على أن يأخذ ما عند أخيه بأقل كلفة، ويدفع له ما عنده بأكثر ثمن، وبمكايسة ومماكسة ومشاححة يتحصل كل على مرغوبه من صاحبه عن رضى وقبول وطيبة نفس، فيستتب النظام والأمن، ويشيع التعاون وتبادل المنافع بين أفراد المجتمع على أساس من المودة والرحمة والتكافؤ والتضامن، والكل يشعر بفضل الآخرين عليه ومقامه عندهم، ولولا هذا الطريق السليم - طريق تبادل المنافع عن طريق البيع والتبادل الرضائي - لجنح الناس إلى العنف والسطو بعدوان بعضهم على بعض للحصول على الرغائب جبرا وكرها من الآخرين، فتقلب حياتهم إلى جحيم من نار الحرب والقتال بينهم أفرادا وجماعات، بين الأسر والقبائل، وبين الأمم والشعوب والدول، وهذا يتنافى وحكمة الله في استخلاف الإنسان في الأرض ليعمرها

ويستخرج أسرار الله ومستودعاته فيها ليدرك فضل ربه عليه فيعبده حق عبادته، فيحقق مقصد الله من خلق الجن والإنس كما قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات: 56-58).

● **خامساً: حكمه:** إن أثر خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد والمعبر

عنه بالحكم الشرعي لا يخلو عن إحدى حالتين:

أ) إما خطاب وضع وجعل وتقرير من الله ﷻ لشيء معين لا دخل للإنسان فيه بالفعل أو الترك وتلك هي: الأسباب والشروط والموانع والعزيمة والرخصة والصحة والفساد والبطلان والاجترأ مما لا يدخل في اختيار الإنسان.

ب) وإما خطاب تكليف باقتضاء من الإنسان أو تخيير يوكل إلى الإنسان.

والاقتضاء على صنفين وكل صنف على درجتين:

فالصنف الأول: اقتضاء الترك: أن يطلب من الإنسان ترك الشيء والبعد عنه وعدم الاقتراب منه أو ممارسته، وصيغة هذا الاقتضاء النهي بمختلف صيغه ودرجاته وهما:

أ) أن يقتضي الترك بصفة مؤكدة وبصيغ تفيد الجزم والصرامة في الترك، بحيث يعاقب من لم يمثل لها بالترك بأنواع من العقوبات العاجلة في الدنيا والآجلة في الأخرى إن لم يتب منها ويقلع عنها، كما يثاب الممثل بالترك ثواباً آجلاً في الآخرة وذلك هو الحرام.

(ب) وإما أن تكون صيغة اقتضاء الترك لينة أو اقترن بها ما يشعر بعدم التأكيد على الترك، بحيث يثاب الممثل التارك للنهي ثوابا إلهيا في الآخرة، ولا يعاقب المقصر بفعل المنهي عنه إذا لم يقصد التحدي للشارع -الله ورسوله- فذلك هو المكروه.

وهذا الصنف من الإقتضاء مناطه درء المفسد والمضار التي قد تلحق الإنسان -فردا أو جماعة- عاجلا أو آجلا في معاشه أو معاده أو فيهما معا، وذلك التصنيف من حيث التأكيد إلى حرمة أو كراهية، أو حرام أو مكروه، يدور مع خطورة المضرة وضآلتها من جهة، ومع ميل النفس البشرية إلى الشيء المنهي عنه أو نفورها منه من جهة أخرى، فأكد الشارع النهي والنكير والوعيد العاجل والآجل على أكل أموال الناس بالباطل عن طريق السرقة والغصب وتطيف المكايل والموازين وأخذ الربا أو تعاطيه، لأنها شهوات تميل إليها النفس بفطرتها وجبلتها التي خلقت بها وطبعت عليها، كما شدد الوعيد والنكير على الفواحش الجنسية ما ظهر منها وما بطن من زنا وشذوذ، وما يؤدي إليها من إبداء العورات بالكشف والعري والتبرج والسفور، لأنها أمور تميل إليها النفس الأمارة بالسوء بفطرتها وغريزتها، وكذا الأمر بالنسبة للخمر والميتة والخنزير مثلا.

بينما لا نجده ينهى نهيا صريحا تناول عن السم وذواته من العقارب والأفاعي والثعابين، ولا عن أكل الحشرات من الديدان والخنافس مثلا، ولا عن بتر الإنسان بعض أعضائه -رغم أن ذلك حرام- لأن النفس البشرية بطبعها لا تميل لذلك ولا ترغب فيه ولا تجنح إليه إلا في حالات شاذة نادرة إذا فسد طبعها وتغير مزاجها وخرجت عن فطرتها فأراد صاحبها أن ينتحر مثلا ويتخلص من هذه الحياة وهمومها -في زعمه-،

هنا يتدخل الشرع الحكيم ليرده إلى فطرته ويعيده إلى جبلته بالضرب على يده والحيلولة دون مقصده.

كما أن المضرّة أو المفسدة إذا كانت محدودة الخطورة على الإنسان نسبية الضرر عليه - فردا أو مجتمعا - في معاشه أو معاده - فإن الشارع يكتفي بتحذيره منها ويرشده إلى تركها، ويعدّه الثواب على تركه إن ترك ولا يعاقبه إن فعل، وذلك مثل مكروهات الأكل، كالأكل بالشمال، والشرب من قيام، وأكل البصل والثوم والكراث ولحم بعض ذوات الحوافر والأنياب والمخالب من الحيوانات الأليفة عند البعض، ومثل ذلك في العبادات والمعاملات كثير.

● **الصف الثاني: اقتضاء الفعل وطلب الإتيان بالشيء:** فيتعلق بالمصالح والمنافع التي يراد تحقيقها بجلبها وتحصيلها للإنسان - فردا أو مجتمعا - بما يعود عليه من خير عاجل في دنياه ومعاشه فيها، أو آجل في آخرته ومعاده إليها، وهذا أيضا يتصنف إلى درجتين:

أ) درجة الوجوب والحتم واللزوم: فيطلب بتأكيد وحزم وحزم بمختلف صيغ الأمر المعروفة لغة وشرعا، ويقرنها بوعده الثواب والأجر الآجل - غالبا - والعاجل - أحيانا - للممثل الفاعل، وبالوعيد العاجل أحيانا والآجل غالبا للمخالف العاصي المستعلي والمستكبر عن أمر الله، وهذا بالنسبة للمنافع والمصالح الضرورية أو الحاجة التي لا تقوم حياة الإنسان كإنسان مستخلف في هذه الحياة الدنيا، ولا في آخرته كمسلم يستحق ميراث الجنة إلا بها، وذلك ما يعبر عنه بالواجب أو الفرض، وتأكيد الأمر بها يتناسب تناسباً عكسياً مع ميل النفس إلى الشيء المأمور به أو نفورها عنه، فكلما كان الشيء منفعة محبوبة إلى النفس تميل إليه

بفطرتها وغريزتها فإن الشارع يقتصر على ذلك الميل ويكتفي به عادة فلا يؤكد الأمر به، مثل مطلق الأكل والشرب، والتوقي من الحر والقر، واتصال الذكر بالأنثى، والعكس إذ لا تكاد تجد أوامر صريحة مؤكدة بهذه الضرورات أو الرغائب الفطرية، اللهم إلا على جهة الإمتنان من الله على عباده مثل قوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ (النحل: 114) وقوله: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ (الملك: 15) وقوله: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ، وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (البقرة: 187) في مقام الإباحة بعد الحظر، وكذا الأمر بالنسبة لبقية المعاملات من نكاح وبيع وشراء وكراء واستئجار واستصناع ومساقاة ومغارسة ومزارعة وغيرها.

أما ما تنفر منه النفس بطبعها وفطرتها وغريزتها لصعوبته أو عدم إلفها له، مثل القتال في سبيل الله ببذل النفس والمال، وإنفاق المرء ماله في سبيل الآخرين لمصالح غيره من الفقراء والمساكين، والكف عن الأكل والشرب واللذة البشرية مع زوجه، والقيام باكرا من فراش دافئ وثير في يوم شاتئ بارد لأداء فريضة الوضوء والغسل والصلاة، وكذا إذا فسد مزاج النفس وتغير طبعها وتحولت فطرتها فإذا بالإنسان ينكف عن الأكل والشرب والجماع انتقاما من نفسه ليقتلها حسا ومعنى، أو انتقاما من غيره كالإضرار بالزوجة، فهنا يتدخل الشارع الحكيم بأمر صريح مؤكد ملزم يؤجر الممثل له -أجرا عاجلا وآجلا- ويعاقب المتمرد العاصي -عقابا عاجلا وآجلا- وهو معنى الوجوب.

(ب) أما إذا كانت المصلحة المراد تحصيلها مصلحة تحسينية لا تترتب عليها ضرورة حياة الإنسان -ماديا أو معنويا- فردا أو جماعة- وإنما تزيد له توسعة وترفيها وتحسينا، فإنها تطلب منه طلبا غير مؤكد فيرغب فيها بالأجر والثواب إن هو حصلها بالامتثال للأمر، ولا يعاقب إن هو تركها فلم يمتثل للأمر لا على جهة التحدي والاستكبار والاستنكاف عن أوامر الله ورسوله، وذلك هو المندوب أو المسنون أو المستحب.

أما ما عدا هذين الصنفين من اقتضاء الترك واقتضاء الفعل مما تعادلت فيه المنافع والمفاسد، أو لا يعتبر مصلحة ولا مفسدة إلا بالقصد والنية فذلك ما فوض الشارع الأمر فيه إلى المكلف بالتخير إن شاء فعل وإن شاء ترك ولا يعاقب ولا يثاب على شيء من ذلك إلا بالقصد والنية، وهو المعبر عنه بالمباح.

والبيع أزاء هذا البسط من الأحكام الشرعية يعتريه حكم من الأحكام الوضعية، وهو أنه سبب لانتقال ملكية الأعيان والمنافع من شخص إلى شخص، فبمجرد أن يتم البيع -وفق شروطه وأركانه- تنتقل أو تثبت الملكية بين المتبايعين بصفة حكومية حتمية إلزامية شرعا لا تتوقف على إنفاذ منفذ أو إرادة حاكم أو إجازة سلطان أو غيره، فإذا بكل واحد من المتبايعين يتخلى عن ملكية ما كان في يده لصاحبه، وتثبت له ملكية ما كان بيد صاحبه ثبوتا محققا دائما، وقد تكون له شروط وموانع ومفسدات مبطلات له.

أما من حيث الأحكام التكليفية للبيع فالحكم الأصلي فيه الجواز المطلق والإباحة المطلقة وفق أركانه وشروطه التي ستبين فيما بعد-

إن شاء الله - وذلك لأنه معاملة تتوقف عليه حياة الإنسان ومصالحه الضرورية والحاجية بل والتحسينية، فتميل النفس البشرية بفطرتها وغريزتها إلى تحقيقه وتحصيله، فاكتفى الشارع بذلك الميل الفطري والغريزي فلم يصدر فيه أمراً صريحاً مؤكداً لإيجابه، ولا غير مؤكد لسُنَّيته وندبه.

ولكن قد تقترب بالبيع ظروف وقرائن وأحوال زمانية أو مكانية أو شخصية أو موضوعية فتغير حكمه من الجواز إلى بقية الأحكام الأخرى، من وجوب مثل البيع والشراء لتغذية وإنقاذ نفس يتيم أو ابن سبيل، ونَدب مثل البيع والشراء لصالح توسيع مسجد أو شارع أو مصلحة عمومية للمسلمين، وكراهة مثل شراء أو بيع ما يكره اقتناؤه مثل السنابير وبعض الكلاب وآلات اللهو، وحرمة مثل بيع وشراء المحرمات كالربا والميتة والخمر والخنزير أو لفائدة دور البغاء مثلاً.

• **ساساً: أركانه:** البيع عقد كسائر العقود لا بد لها من أركان تقوم بها وتبني وترتكز عليها، ولجميع العقود -فيما ندري- أربعة أركان ولا تتحقق بدونها لا بأقل منها ولا بأكثر منها -مهما كان نوع العقد مالياً أو بدنياً- ما خلا عقد النكاح الذي يقوم على خمسة أركان حسب تحقيق الجمهور من علماء المذاهب، وما عدا عقد الهبة وغيرها من العقود التبرعية التي تقوم على ثلاثة أركان عند التحقيق.

أما العقود العوضية كالبيع والكراء والإجارة والمساقاة والمغارسة والاستصناع فأركانها:

1-2- المتعاقدان: اثنان -بأنفسهما أو نوابهما-

3-4- العوضان: اثنان -أعياناً أو منافع-

بينما النكاح يضاف إلى المتعاقدين -الزوج والزوجة- الولي -ولي المرأة-، إذ لا ينعقد النكاح بدونه عند التحقيق، وقد تضاف الصيغة كركن سادس عند البعض، بضميمة الصداق والشهود.

أما العقود التبرعية كالهبة والوصية فيفتقد منها عوض الشيء الموهوب أو الموصى به، اللهم إلا إذا اعتبر الأجر والثواب عند الله عوضا ولكن غير داخل في تكليف العباد، إذ أنه غير مقدور على تحصيله إلا بفضل من الله يضاعفه لمن يشاء حسب إخلاصه العمل لوجه الله الكريم، وقد يحبط عمله بالجملة لسبب من أسباب إحباط الأعمال، هذا بالنسبة لهبة الأجر دون هبة الثواب، أما هذه -هبة الثواب- فتدخل في حكم العقود العوضية.

فأركان البيع إذن أربعة:

1 و2 المتعاقدان -البائع والمشتري-

3 و4 العوضان -الثلث والثلث-

ولكل من المتعاقدين والعوضين شروط.

أما المتعاقدان فيشترط فيهما:

• **أولا: كمال الأهليتين:** أهلية الإلزام والالتزام:

أ) **أما أهلية الإلزام:** فيتمتع بها كل كائن على وجه الأرض سواء كان شخصا طبيعيا كالإنسان مهما كانت حاله -ذكرا أو أنثى، حرا أو عبدا، كبيرا أو صغيرا، رشيدا أو سفيها، عاقلا أو مجنونا، موجودا فعلا أو بالتقدير -كالجنين في الرحم-، فلكل هؤلاء أهلية الإلزام -إلزام الغير- بما يتعهد لهم به من منافع يكسبهم إياها فيمتلكونها عن طريق الميراث أو الهبة أو الصدقة والهدية، فاليتيم والجنين إذا ولد حيا يمتلكان ما

يرثانه عن موروثهما، وما يتصدق به عليهما، وكذا الطفل الصغير والمجنون إذا تُصُدِّقَ عليهما أو أهدي إليهما امتلکا تلك الهدية أو تلك الصدقة، ولا يتوقف ذلك على إجازة وليهما عند التحقيق.

بخلاف ما لو أراد التبرع أو التصدق أو البيع لبعض ممتلكاتهما لم ينفذ ذلك منهما ولو صرحا بذلك والتزما به، إذ ليست لهما أهلية الالتزام والتعهد لغيرهما أن يملكاه شيئا من أموالهما أو ممتلكاتهما - بما في ذلك إيجار أنفسهما للغير - فلا ينفذ شيء من ذلك إلا بمراضاة وموافقة وليهما. وكذا يقال بالنسبة لغير الإنسان من الذوات المعنوية من حيوانات ومشاريع خيرية من مساجد ومدارس وجمعيات وربط ودور أرامل وغيرها مما قد يلتزم الناس لها بصدقات وتبرعات وأحباس وأوقاف فتمتلكها، ويتعين على الملتزمين بها الوفاء لها بحقوقها، وهذه أهلية الإلزام أو أهلية ناقصة.

ب) أما أهلية الالتزام: - وهي الأهلية الكاملة - فلا يتمتع بها إلا:

1- الشخص الطبيعي: وهو الإنسان البالغ العاقل الحر - الرشيد بالنسبة للمعاملات والعقود المالية - ويزاد الإسلام بالنسبة للرجل في عقد الزواج.

2- الشخص المعنوي القانوني: إذا استوفى الشروط القانونية، وهي كل المؤسسات الخيرية الجماعية من مساجد ومدارس وجمعيات وشركات وتعاونيات وبلديات وولايات ودول مثلا إلى غير ذلك مما لا يمكن حصره من المؤسسات ذات الشخصية المعنوية أو ذات الكيان القانوني، فهذه

بدورها لها أهلية الالتزام بواسطة ممثلها القانوني وفق شروط يحددها الشرع أو القانون.

أما الأشخاص الطبيعيون الذين تنقصهم أهلية الالتزام فيمنعون من التصرف في أموالهم وأبدانهم - لا على أساس تعطيل مصالحهم الضرورية أو الحاجة - وإنما على أساس حفظ مصالحهم - في أموالهم وأبدانهم - فيقدم لهم أو عليهم أوصياء ووكلاء وأولياء يقومون بتدبير مصالحهم - بالنيابة عنهم - على قاعدة إرادة الصلاح لهم، وذلك قوله تعالى: **﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى، قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾** (البقرة: 220) وقوله: **﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ آ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ - ائْتَمَّ مِنْهُمْ رُشْدًا فادْفَعُوا إِلَيْهِمْ، أَمْوَالَهُمْ﴾** (النساء: 6) وقوله **﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾** (النساء: 5).

أما الذكورة: فلا اعتبار لها في التصرفات المالية عند جمهور المذاهب الإسلامية، بحيث يؤذن ويحق للمرأة كأخيها الرجل - من باب لا فرق بينهما مطلقا - أن تتصرف في ممتلكاتها المالية بمختلف وجوه تصرفات الملاك في أملاكهم، إما جزئية في بعض أموالها أو في كل مالها، وسواء كان التصرف على جهة التبرع أو التعويض، ولا يخالف في ذلك إلا المالكية في حق المرأة المتزوجة - إذا نُكحت لمالها - كما يرغب البعض في ذلك، فيتعلق حق زوجها بمالها، إذ يصبح بمثابة شريك لها في ذلك - وكأنه نكح أو تزوج مالها -، فيمنعونها من التصرف في مالها بأي نوع من أنواع التصرفات التبرعية بغير إذن زوجها وموافقة ومراضاته، كما تمنع .

من التصرفات العوضية فيما زاد على ثلث مالها بغير إذن زوجها، وكأنه أصبح مشاركا لها على نسبة للذكر مثل حظ الأنثيين، أو أصبحت بمثابة الميت ليس له إلا ثلث ماله يتصرف فيه بما شاء، وهذا إجحاف بحق المرأة يسيء إلى سمعة الإسلام في نظر الغير، والإسلام من ذلك بريء في نظر علماء المذاهب الأخرى قديما وحديثا.

وعليه فالصحيح أن شروط أهلية المتعاقدين تتحقق بما يلي:

(1- البلوغ: فالطفل دون البلوغ لا ينفذ بيعه وشراؤه إلا إذا كان مأذونا له من طرف وليه فينفذ في نطاق ما أذن له فيه - لا خارجه أو فيما زاد عليه - فلو ترك والد ولده الطفل دون البلوغ في دكان للمواد الغذائية المسعرة، وقد علم الطفل المراهق تلك الأسعار، وكان حاذقا في معاملة الزبائن بتسليم البضاعة وقبض الثمن وضبط الحسابات ورد الزائد واستلام الناقص، فإن كل ما يبيع هذا الطفل من تلك المواد الغذائية المودعة في المتجر للبيع نافذ، ولكن إذا كان في المتجر جهاز تلفزة أو ثلاجة غير مجعولة للبيع فتحايل أحد الزبائن - أو لم يتحايل - مع الطفل لبيعه إياه - ولو بثمن المثل أو أكثر - فباعه إياه واستلم الطفل الثمن فعلا، ولكن لما جاء الوالد أنكر ذلك البيع - إذ لم يأذن له فيه - فإن البيع لا ينفذ، ويتعين فسخه ورد المبيع إلى المتجر ورد الثمن إلى صاحبه إذا احتفظ به الطفل كاملا، وإذا ضاع منه شيء فقد لا يضمه والد الطفل لصاحبه إذا تعامل معه فيما لم يؤذن له فيه.

(2- العقل: فلا عبرة بتصرفات المجنون من بيع وغيره قولا واحدا

من غير تفصيل ولا استثناء.

3- الرشد: وهو الحذاقة والخبرة في التصرفات المالية، المعبر عنها

بالكياسة في التمييز بين الربح والخسارة لتنمية المال وتوفيره والحفاظ عليه، إذ يحرص أن يبيع بأعلى ويشترى بأرخص ما يمكن من الأثمان، بحيث لا يغبن ولا يغرر به. عكس السفه الذي لا يحسن ذلك فيغبن عادة، أو لا يفرق بين الربح والخسارة، ولا بين الغلاء والرخص فيشتري بأعلى مما يشتري غيره ويبيع بأرخص مما يبيع غيره، لا على معنى التسامح والتكامل وإنما بدافع الجهل أو الغباوة أو قلة الخبرة بالمعاملات ولو كان كامل العقل والتمييز في العلم أو السياسة الاجتماعية مع عدالة في السلوك، كما يحكي عن بعض العلماء إذ كانوا يقيمون على أنفسهم وكلاء ونوابا يتصرفون لهم في أموالهم، فإذا وجد مثل هذا في أسرة أو قبيلة أو هيئة اجتماعية مهما ضاقت أو اتسعت فينبغي فرض الحجر عليه -حفاظا له على ماله- الذي يعتبر مال الهيئة الاجتماعية فلا يضيعه بالإتلاف أو التبذير فيصبح عالة على ذويه ومجتمعه، وذلك ما يراه جمهور كبير من علماء الإسلام في مختلف المذاهب، عملا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: 5) بخلاف الأحناف الذين يمنعون فرض الحجر على الكبير البالغ ولو بان سفهه.

وإذا فرض الحجر على من تعين فرضه عليه -بطلب من ذويه وأوليائه وبمصادقة وإذن الحاكم أو نائبه، أو القاضي أو وكيل الدولة للحق العام- فإنه بعد ذلك يمنع من التصرفات المالية التبرعية والعوضية إلا ما بان صلاحه وارتضاه وليه، وإلا فكل من تعامل معه ألغيت معاملته واسترد منه

ما أخذ عن السفية ورُدَّ إليه ما دفعه للسفيه إذا احتفظ له به وإلا فلا ضمان له على أوليائه إن أتلفه.

(4- الحرية: فالعبد مملوك لغيره ولا يملك، وعليه فليس له أهلية

الالتزام لغيره، فلا تنفذ عقودة وتصرفاته المالية إلا إذا كان مأذونا له من طرف سيده، فتنفذ في حدود ما أذن له فيه لا خارجه ولا فيما زاد أو نقص عما أذن له به، شأنه في ذلك شأن الطفل المأذون من والده كما سبق بيانه.

أما الذكورة: فلم يشترطها أحد فيما ندري، ولم يمنع أحد معاملة

المرأة وتصرفها في مالها بالبيع والشراء وغيره إلا ما سبق من قول المالكية في حق المرأة المتزوجة ذات الزوج العاشق مالها فتزوجها من أجله.

أما الإسلام: فلم يشترطه أحد، ولم يمنع أحد معاملة الكفار

معاملات مالية بالبيع والشراء والسلف والقرض والرهن، وآية ذلك ما اشتهر أن النبي ﷺ توفي وانتقل إلى الرفيق الأعلى ودرعه مرهونة عند يهودي في أصوع من شعر استسلفها منه⁽¹⁾، وآية الممتحنة ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ، أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة: 8) ولم يُستثن من ذلك إلا الإجارة، فقد كره البعض أن يؤجر المسلم نفسه للكافر فتكون له عليه سلطة ودرجة، والله يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾

(1) رواه أحمد وأحمد والترمذي عن ابن عباس وقال حسن صحيح.

(النساء: 141)، وكذا التعامل فيما يزيد الكفار قوة على الإسلام والمسلمين كبيع الأسلحة لهم، أو المؤن الغذائية إذا كانوا في حالة حرب مع المسلمين.

● **ثانياً: الشرط الثاني للمتعاقدین: الرضى:** وهو الشرط الأساسي لجميع العقود بدون استثناء، فيجب أن يكون كل من المتبايعين راضياً رضى مطلقاً بالبيع - بما يعطي وما يأخذ - غير مشوب بأي نوع من أنواع الإكراه المادي أو الأدبي.

أما الإكراه المادي فكإجباره من ذوي السلطان والحكم والنفوذ عليه بالحبس أو الضرب أو التهديد بالقتل أو النفي أو غير ذلك من أنواع الظلم - على أن يبيع له أو لغيره - شيئاً من ممتلكاته التي عزّ عليه بيعها أو التخلي عنها بأي ثمن مهما بلغ، فمثل هذا البيع إذا تم وانعقد في مثل هذا الظرف وتحت هذا الضغط والإكراه غير نافذ في حقيقة الأمر والواقع عند الله - وإن نفذ في الحكم - بحيث إن للبائع - المكره على البيع - إذا زال عامل الإكراه بأن مات أو عزل هذا الحاكم أو السلطان أو غيره ممن تجبر عليه، وأراد المطالبة بما اضطر إلى بيعه قهراً واسترجاعه سُمع قوله ورد إليه متاعه، سواء كان على حال ما أخذ عليه أو أزيد منها أو أنقص منه، فإن نقص عما كان عليه فله المطالبة بفارق النقص، وإن زاد على ما كان عليه لم يلزم بدفع الزائد إذ عرق الظالم جبار، هذا بالنسبة للإكراه المادي.

وكذا الإكراه الأدبي من حياء واحتشام وخوف من قولة أو دعوة السوء ممن تخشى دعوته كالأبوين، فلو أن أحد الأبوين أكره أحد أولاده على بيع شيء من ممتلكاته العزيزة لديه لأخ له محظوظ لدى أبويه أكثر منه، أو لغير أخيه ممن له حظوة عند أبويه، من صهر أو صديق أو شريك

مثلاً، وخشي الولد من دعوة أبيه وقد هدده إن لم يفعل أن يسلقه بلسان حاد بدعوات السوء، فاضطر مكرها وخوفاً من ذلك إلى بيع ذلك الملك العزيز عليه وقد علقت به نفسه علوقاً لا ينفك عنه أبداً، فانتزع منه كرها وقسراً وجبراً أدبياً، فإن مثل هذا البيع غير نافذ عند الله في حقيقة الأمر والواقع، وإن نفذ ظاهراً عند الناس، بحيث إذا زال موجب الإكراه بأن توفي والده الملزم له على البيع، أو تغيرت علاقته بالمشتري بأن ساءت عشرته له، أو انفصلت علاقة المصاهرة أو الجوار أو الشركة والصدقة، فلولد البائع المطالبة باسترجاع ما كان قد اضطر إلى بيعه، والأصل في كل هذا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْغَافِقِينَ﴾ (النساء: 29-30) وقول الرسول ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيبة نفس أو إلا عن رضى»⁽¹⁾.

• **الشرط الثالث في المتعاقدين: التملك للعوضين المتعاقدين عليهما:** وذلك أن يكونا مالكين أو نائبين نيابة شرعية قانونية عن المالك، إذ لا يجوز التصرف في مال الغير إلا بإذنه، فيجب أن يكون البائع مالكا للمبيع أو وكيلًا عن مالكة وكالة شرعية، والملكية إما محققة بالفعل بأن يكون المبيع في حوزته بالفعل، أو محققة بالقوة كأن يكون مالكا لأسباب الحصول عليه، كمالك النخل والشجر في بيع السلم إذا كان في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم، وكذا مالك المعدات الصناعية

(1) روي بألفاظ مختلفة.

الإنتاجية اليوم إذا كان في جنس معلوم ونوع معلوم وكم معلوم وكيف معلوم إلى أجل معلوم، وكذا يقال بالنسبة للمشتري أن يكون مالكا للثمن إما ملكا حقيقيا، كبضاعة في يده في حال المقايضة، أو نقدا حاضرا أو في الذمة أو ما يقوم مقام ذلك من صكوك معتمدة معتبرة اعتبار النقد في المؤسسات المالية بنوكا وغيرها.

● **الشرط الرابع للمتعاقدين: أن يكونا عالمين علما دقيقا مضبوطا بما يعطي كل واحد منهما وما يأخذ -جنسا ونوعا وكما وكيفا ومكان وزمان التسليم والتسليم- بحيث كل جهالة بشيء من ذلك من أحد المتعاقدين يجعل البيع فاسدا غير منعقد شرعا مما يعبر عنه ببيع الغرر المحرمة شرعا.**

● **خامسا: أن يكونا قادرين على تسليم ما بذمة كل واحد منهما للآخر: إما عاجلا أو آجلا لأجل محدود، إذ قد يكون أحد العوضين معلوما لدى المتبايعين -جنسا ونوعا وصفة- ومملوكا لصاحبه، ولكنه عاجز عن تسليمه لصاحبه في الحال أو المال، مثل بيع سيارة في حالة افتقادها، فهي مملوكة لصاحبها معلومة لديه ولدى صاحبه، إذ قد يكون ركبها مرارا، وعرف جنسها ونوعها ولونها وأثاثها وهويتها -مقرها وتاريخها- حتى إذا تم التعاقد بينهما وطلب تسليمها قال إنها قد اختلست من مستودعها أو ساحة استقرارها، وقد أشعر السلطات المعنية بذلك للبحث عنها، وسيسلمها عند الحصول أو العثور عليها، وقد ضرب العلماء المثل لهذا قديما بالعبد الآبق والجمل الشارد.**

أما ما يعبر عنه بتصرف الفضولي: بأن يتصرف إنسان في مال غيره بغير إذن منه أو وكالة أو ولاية شرعية، على أساس جلب مصلحة أو درء

مفسدة تلحق المالك المتصرف في حقه، بقطع النظر عن حصول تلك المصلحة فعلا أو تخلفها، أو اندفاع تلك المفسدة أو عدم اندفاعها، وكونها مصلحة أو مفسدة حقيقية واقعية أو متوقعة، وضرورية لازمة أو غير لازمة، فذلك كله مجال لنظر فقهاء الشرع والقانون، ولذلك شروط وقيود ليس هذا مقام بسطها.

هذا باختصار ما يمكن أن يقال عن شروط المتعاقدين في البيع المعبر عنهما عادة بالبائع صاحب البضاعة والمشتري دافع الثمن.

أما العوضان فيشترط لصحة التعامل فيهما شروط لا بد من توفرها :

• **أولا: أن يكونا مما يصح تملكه شرعا من الأصول أو العروض أو المنافع،** أما ما كان مستحيل التملك فلا يجوز التعاقد

عليه، مثل التعاقد على بيع وشراء ذوات الأحرار من بني آدم أو أجزائهم، فلا يباع حر ولا يشتري ذاته ولا أطرافه، فلو أن والدا كثير الأولاد معدما فقيرا يتعاقد مع مليء ثري عقيم أن يبيع له أحد أولاده مقابل مال معين، وتراضيا على ذلك رضى كاملا، وتعين المال جنسا وكما، وتعين الولد بعينه جنسا وسنا وذاتا، وقدر كل على تسليم ما في يده عن رضى وطيبة نفس، فإن ذلك البيع لا ينعقد باتفاق جميع المذاهب الإسلامية ولعل بإجماع جميع الملل والنحل والشرائع السماوية والوضعية قديما وحديثا، وذلك لأن الولد ليس محلا للتملك، فلا يملكه أبواه -أمه ولا أبوه- ولا الدولة أو الهيئة الاجتماعية كما عبر بعض الفلاسفة الضالين قديما وحديثا بقولهم: «الأولاد ملك للدولة تتصرف فيهم بما تشاء ولو بإبادتهم وإفناء الزائد منهم»، ولا يعترض في مثل هذا المقام بقول النبي ﷺ للذي نازع

أباه فيما يأخذ من ماله، فقال له عليه السلام: «أنت ومالك لأبيك»⁽¹⁾
فلأن الملكية المضافة للأب هنا لها مدلول خاص لا تعدو ملكية الأب حق
الانتفاع بمال ولده من غير تفويت أعيانه أو الانتفاع بمجهود ولده في
خدمته، يأمره وينهاه وعلى الولد الطاعة والامثال لذلك في غير معصية
الله، وما يقال بالنسبة للوالد أزاء ولده يقال بالنسبة للإنسان أزاء أجزائه
وأعضائه وأطرافه البدنية، فإنه يملك منفعتها ولا يملك أعيانها، وعليه
فيجوز أن يتعاقد مع غيره على بذل منافعها بعوض -عن طريق الإجارة-
فيسعى ويعمل لغيره بيديه ورجليه أو أذنيه وعينه أو لسانه وفكره وكل
طاقاته، وقد يبذل ذلك بغير عوض تطوعا ومجانا في سبيل الأجر والخير
العاجل لخدمة الصالح العام لعباد الله وعباده -مسلمين وغيرهم-، فكل
ذلك جائز.

أما أن يتعاقد على بيع وتمليك ذاته أو عضو من أعضائه يبيته ويملكه
لغيره بثمان وعوض يتفقان عليه على سبيل الاتجار والماكسة والمكايسة
فلا سبيل له لذلك، لأن ذاته ملك لله - ملكية حقيقية دائمة - لم يخوله
منها إلا منفعتها، ولعل هذا هو الحكم بالنسبة لبقية الممتلكات، إذ الملكية
الحقيقية للأشياء كلها لله **وَعَلَىٰ** ولكن سخرها لنا وخولنا الانتفاع بها
بمختلف وجوه الانتفاع من غير إتلاف أو إفساد لها، فلو أن إنسانا ملكه
الله قطعانا من المواشي فعنَّ له أن يفيئها قتلا وإبادة من غير انتفاع بها -
أكلا أو تجارة- بل على جهة الإفساد والعبث - لما جاز له ذلك وكان آثما
عند الله مذموما عند الناس داخلا في قوله تعالى: **﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ﴾**

(1) رواه ابن ماجه وابن حبان والبراني من طرق متعددة ورجاله ثقات.

في الأرض لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
الْفُسَادَ (البقرة: 205)، وعليه فهل يجوز التبرع ببعض الأعضاء في حالات
الضرورة لإنقاذ حياة آخرين حسبما وصل إليه العلم بالطب الحديث من
نقل الدم والأعضاء كالكلية مثلاً؟ فذلك ما قد نتعرض له بحول الله فيما
بعد أثناء البحث في شرح الحديث! .

وما قيل عن امتناع بيع ما يستحيل تملكه والتعامل فيه من ذات
الإنسان الحر وأطرافه يقال مثله أيضاً في بيع الحقوق الأدبية غير القابلة
للتملك أو التحويل، كعلاقة النسب والولاء بين الأفراد في نطاق الأسرة
والقبيلة مثلاً، فلا يبيع ولد شارد عن أسرته علاقته بها بعوض مالي لغيره
على أن يتزل منزلته فيها نسباً وحسباً واستحقاق الإرث منها مثلاً.

● **ثانياً: أن يكون العوضان مشتملين على منفعة معتبرة
شرعاً** يجوز تبادلها وتملكها والتعامل بمقتضاها، أما إذا كانا عديمي المنفعة
الشرعية منهما أو كان أحدهما كذلك لم يصح البيع ولم ينعقد، بل يتعين
فسخه وإبطاله وإهدار عوضه إذا تم، كأن يكون أحد العوضين خمرًا أو
خنزيرًا أو ميتة أو دماً مسفوحاً، أو فعلاً محرماً من قتل أو سفاح أو
فجور، كأن يبيع صاحب الحل والحلي شيئاً مما يملك لبغي مميصة مقابل
أن ينال منها ومن بضعها مبتغاه لأمد محدود أو غير محدود.

● **ثالثاً: أن يكون العوضان مملوكين للمتبايعين:** غير مغصوبين
ولا مسروقين، فمن سرق متاعاً أو غصب أرضاً أو داراً أو سيارة فباعها
عن رضی منه ومن المشتري بثمن معلوم لم ينفذ ذلك البيع بإجماع
المذاهب، بل للمالك الحقيقي المسروق أو المغصوب منه ذلك أن يفسخ
البيع الشكلي ويرد المبيع ويسترجع متاعه وملكه مهما طال الزمان أو

قصر، إذ التقادم لا يسقط الحق فالحق قديم والباطل حادث، وليس لعرق الظالم حق، والملكية إما أن تكون ملكية حقيقية واقعية بوجود الشيء في حوزة البائع والمشتري فعلا، كالأصول والعقارات الثابتة أو العروض والغلل والنتاج الحاصلة فعلا، أو تكون الملكية حكمية اعتبارية معنوية كامتلاك أسبابها، مثل أصول الأشجار من نخيل وغيرها لبيع ثمارها سلما بكيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم، أو امتلاك الآلات الميكانيكية للصناعة الحديثة لبيع نتاجها المعلوم والموصوف جنسا ونوعا وكما وكيف إلى أجل معلوم، أو ملكية القيم المعنوية كحق الإبحار في قعدة تجارية أو أسهم في شركة معينة معلومة.

• **رابعاً: أن يكون العوضان معلومين جنسا ونوعا وصفة وكما وكيفاً مقدورا على تسليمهما عاجلاً أو إلى أجل معلوم:**

وكل إخلال في ذلك يجعل البيع غرراً منها عنه محرماً التعامل به ولو رضي به الطرفان، فاليناصيب على اختلاف أنواعها محرمة، تعتبر نوعاً من الغرر أو الميسر مهما حصل التراضي بين صاحب اليناصيب والمتعامل معها، إذ سرعان ما يتحول ذلك الرضى سخطاً ونقمة إذا ظهرت نتيجة السحب، فإما أن يخفق ويخسر المتعامل معها فلا ينال منها شيئاً وقد دفع أقساطاً معينة في تذاكر معينة دفعها عن طيبة نفس أول الأمر آملاً في الربح، ولكن إخفاقه يحول رضاه نقمة وحنقا وحقداً فيلج في إعادة الكرة مرة بعد مرة على أمل أن يسترجع بعض ما أخذ منه بغير عوض معلوم مسبقاً حتى يؤدي به الأمر إلى العداوة والبغضاء والصدود عن ذكر الله وعن الصلاة ثم الانتقام بطريقة أو أخرى. وكذا الأمر بالنسبة لصاحب اليناصيب إذ يتحایل ما استطاع أن لا ينيل حرفاءه رجاء، وإذا صادف أن

أخفق في احتياله فاستحق منه شيء ذو قيمة معتبرة فإنه يمعن في استرجاع ثمنه من بقية الحرفاء المتعاملين معه بطريقة أو أخرى من طرق الخيل والمغالطة، وما ينتج عن ذلك من نزاع وخصام وعداوة وبغضاء ولذلك نهى نهيا شديدا ومؤكدا عن الغرر جملة وتفصيلا لبعض أنواعه، ويلحق بها غيرها من الصور قديما وحديثا، وقد عرف الغرر بأنه جهالة بالثمن أو الثمن أو كليهما، أو بزمان تسليمهما، أو العجز عن تحويزهما، فالمتبايعان في الأطعمة يجب أن يحددا جنس الطعام قمحا أو تمرا مثلا، ونوعه قمحا لينا أو صلبا، ونوع التمر من الجنيب الجيد (دقلة نور أو غرس أو خلاص مثلا) أو جمعا رديئا، وكمية بالوزن قناطيرا أو أطنانا أو كيلا أصوعا أو أوساقا، وزمان تسليم ذلك ومكان تسليمها فلا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه، بحيث كل تقديم أو تأخير في ذلك قد يضر بالطرف الآخر مما يجعله مغرورا في بيعه، فينقلب رضاه سخطا وشجارا. وعداوة وشحناء، وكذا الأمر بالنسبة للتعامل في الأنسجة للألبسة والأغطية مثلا، فيجب أن يتم على أساس علم المتعاملين بالجنس والنوع واللون وما أكثر أنواع وألوان الأنسجة، وبكمها وكيفها بحسب الفصول الأربعة مثلا، وأجل تسليمها في الوقت المناسب، فما يصلح بالشتاء يجب أن يسلم قبل فصلها بمدة تسمح ببيعها وتوزيعها في الوقت المطلوب، فلو أجل البائع تسليم البضاعة إلى ما بعد الفصل المناسب أصبحت مالا ضائعا أو مجمدا فيلحق المشتري بذلك ضرر بالغ مما يحول رضاه السابق عند العقد سخطا وكراهية واستنكارا لا يجوز معه أخذ ماله منه عن غير رضى.

أما ما يعترى هذه الشروط من بعض حالات استثنائية اضطرارية يفرضها السلطان مثلا، كبعض المقدرات في علب أو حقائب يرسم عليها

وزنها أو كيلها حجما أو طولاً وقد درج الناس جميعاً على اعتبارها كذلك والتعامل بها وفق ذلك التقدير مع أن واقعها غير ما رسم عليها، فقد يزيد عما رسم عليه - وإن كان هذا نادراً -، وقد ينقص عما رسم عليه - وهو الأغلب -، على شرط أن لا يكون بتسبب واختلاس من أوعيتها كالقوارير وغيرها. فإن ذلك قد يعتبر مما عمت به البلوى، أو من الضرر المتعارف على التسامح فيه.

هذا يحمل ما يمكن أن يقال عن أركان البيع وشروطه، ومتى فقه الإنسان كل هذه المقدمات والشروط انفتح أمامه باب واسع من فقه المعاملات المالية أو غيرها، خاصة بعض الصور المنهي عنها في البيوع إما لذات المبيع أو لبعض عوارضه التي تعتريه.

وبعد هذا التمهيد نشرع في بيان فقه الحديث الذي صدرنا به البحث في الموضوع.

الحديث رواه جابر سماعاً عن النبي ﷺ . فمن هو جابر هذا؟؟؟
إذا أطلق جابر هكذا في الصحابة انصرف إلى جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه ابن شهيد من شهداء أحد، حيث استشهد والده عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه وقد أوصى النبي ﷺ أصحابه رضي الله عنهم بأبناء شهداء أحد خيراً برعايتهم وكفالتهم والإحسان إليهم، إذ استشهدوا فعلاً في سبيل الله لإعلاء كلمته، وعني بهم عليه السلام عناية بالغة، وخاصة هذا الشاب - جابر - وقد حباه عليه السلام وحظي منه بكثير من بركاته وملاطفاته له، نذكر له منها نماذج نتبين بها أخلاق النبي ﷺ وهديه في معاملة الأيتام وذوي الاحتياج والمسكنة فمن ذلك:

أ) استشهد عبد الله ﷺ وترك ولده جابرا هذا وعدة بنات أخوات لجابر، وترك لهم حائطا وناضحا -جملا ممرنا على نرح الماء من البئر لسقي الأجنة والحوائط- كما ترك بدمته ديونا معلقة لجذاذ التمر، فلما توفي حلت ديونه كما هو الشرع، فجاء غرماءه يطالبون ولده جابرا سداد الديون، فاستشفع إليهم برسول الله ﷺ أن يضعوا عنه بعض الديون فأبوا، فأجلهم إلى جذاذ التمر فقبلوا، وقال عليه السلام لجابر: «إذا جذدت تمرك فأذني، أي أخبرني»، ولما جذ تمره عند الإدراك وجمعه أخبر النبي ﷺ فقال له: «اجعله صبرا -أكواما أو أكدا سا-» فجعله كذلك، فلما قدم النبي ﷺ مسح بيده المباركة الكريمة على تلك الصبر، وجلس على إحداها وقال: «أدع لي كل غرمائك واحدا واحدا»، فدعاهم جميعا ومع كل واحد منهم صك دينه إن كان معه صك ووثيقة بيان، فيأمره أن يستوفي كامل حقه ودينه تمرا من تلك الصبرة التي جلس عليها ويرى ذمة عبد الله وورثته من دينه، فما زالوا يتتابعون واحدا بعد واحد حتى استوفوا كامل ديونهم من صبرة واحدة، وبقيت منها بركة النبي ﷺ لجابر وأمه وأخواته مع بقية الصبر، وقال لجابر: «خذ إليك تمرك»، فأنعم بها بركة وخيرا نال جابرا وعائلته.

ب) خرج جابر ﷺ راكبا على ناضحه في إحدى خرجات الرسول ﷺ لبعض غزواته، وكان ناضح جابر قد أضناه الهزال والإعياء من العمل لقلة ذات اليد في العلف، فكان بطيء السير ضعيف الركب، وكان رسول الله ﷺ يسايره بمقتضى أدبه وهديه في الأسفار أن الضعيف أمير الركب أو كما قال: «سيروا على قدر ضعفائكم»، وكان جابر قد استحيا من رسول الله ﷺ وملازمته له ومسايرته إياه على ضعفه وبطئه

وخاصة عند العود والرجوع، فأعياءه ناضحه وأضناه فأراد أن يسيبه ويرسله، فمسح النبي ﷺ على مؤخرة الجمل فانطلق كأسرع ما ينطلق الجمل القوي كأنه نشط من عقال حتى أصبح جابر في مقدمة القوم يكبح جماع جملة ينتظر رفاقه في القافلة⁽¹⁾، فقال النبي ﷺ: «بِعْنِيهِ يَا جَابِر» فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي غَيْرُهُ» - وكأنه أراد أن يحتفظ ببركة رسول الله - فمضى في سيره فأعاد عليه الرسول ﷺ الطلب: «بِعْنِيهِ يَا جَابِر» فاستحي منه وقد فهم منه الجد، فطابت (رضيت) نفسه لذلك عملاً بقوله تعالى: **﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾** (الأحزاب: 36) فطلب منه ثمنًا، فما كسه عليه السلام فيه حتى تراضيا على مقداره، فقال جابر: «غَيْرَ أَنْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ» فرضي له بالشرط، فسار حتى وصل المدينة ودخل بيته وحط رحله عند أمه وخرج بالناضح، فقالت له أمه: «إِلَى أَيْنَ يَا جَابِر؟» فقال: «قَدْ بَعْتَ النَّاضِحَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فقالت: «وَهَلْ لَنَا سِوَاهُ؟» - وكأنها مستنكرة - فقال: «طَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ»، فلما ذهب به إلى رسول الله ﷺ أمره أن يعقله أمام بيته عليه السلام، وأمر بلالا أن يوفيه حقه، فوفاه إياه ثم انصرف، فما أن سار جابر بعض خطوات حتى دعاه النبي ﷺ فقال: «أَرَأَيْتَنِي مَا كَسْتِكَ لَأَخْذَ مِنْكَ جَمْلِكَ؟ خُذْ جَمْلَكَ وَدِرَاهِمَكَ». فأكرم به بركة وصدقة ومداعبة منه عليه السلام لأصحابه وأبناء أصحابه ﷺ أجمعين.

(1) رواه الربيع عن ابن عباس أو الشيخان عن جابر بن عبد الله.

وقد أخذ العلماء من هذه القصة أدبا من آداب النبوة في التصديق على ذوي الخصاصة أن لا يحط من كرامتهم بإعطائهم على جهة المسكنة، واستحسنوا أن يتخذ لذلك سبب يعطون من أجله تكريما لهم.

(ج) لما بلغ جابر سن الزواج وكان فقيرا فتزوج زواجا مستترا، وكأنه لم يشعر به أحدا، فأصبح وعليه أثر الورس أو الزعفران، فرآه النبي ﷺ وقال: «ما هذا يا جابر؟» فقال: «قد عرست البارحة يا رسول الله» فقال: «بكرا أم ثيبا؟» فقال: «ثيبا يا رسول الله» فقال عليه السلام: «هلا بكرا تداعبها وتداعبك⁽¹⁾ وتلاحقها وتلاحقك وتضاحكها وتضاحكك» فقال: «يا رسول الله إن لي أخوات حديثات في الدار فكرهت أن أضيف إليهن مثلهن فارتضيت لهن ثيبا تقوم بشأنهن» فقال عليه السلام: «بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير، أولم ولو بشاة». فأكرم به دعاية ودعاء وإرشادا منه عليه السلام.

هذا بعض ما يمكن أن يقال عن جابر بن عبد الله ﷺ وهو كان من مكثري الرواية خاصة في باب المعاملات، وبصفة أخص في أحكام الزراعة والفلاحة والأشجار والثمار، إذ كانت من اختصاصه كما يتضح لمن تتبع أحاديث بيع الأشجار والثمار.

وقد روى هذا الحديث في باب البيوع بقوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول -وهي أقوى صيغ التحديث والرواية بالنسبة للتحديث أو السماع الجماعي، أو البلاغ أو العننة أو المؤنن، وذلك ما يفيد الجزم والقطع بالرفع إلى رسول الله ﷺ مصدر التشريع، إذ يقول:

(1) أخرجه الشيخان عن جابر.

(إن الله حرم): هذه صيغة من أقوى صيغ التشريع القطعي للدلالة على الحكم، إذ قد تأكد بعدة مؤكدات:

- أولها: -إن- المشددة التي تفيد الشدة والقوة في الحكم الذي يراد تقريره.

- ثانيا: إسناد الفعل إلى الله ﷻ بصريح لفظ الجلالة -الله- مما يقطع كل ظن أو احتمال أو تأويل في المقام.

- ثالثا: استعمال لفظ التحريم -حرم- ولم يستعمل لفظ النهي، للدلالة دلالة قطعية على الحكم بالحرمة المطلقة الباتة القاطعة، إذ لو استعمل مجرد لفظ النهي رغم أن النهي يفيد الحرمة -عند تجرده عن القرائن- ومع ذلك فقد يحاول البعض صرفه عن الحرمة ببعض احتمالات أو تقولات إلى مجرد الكراهية أو مخالفة الأولى، أما وقد استعمل صريح الحرمة فقد قطع جميع الطرق والاحتمالات في وجه التأويلين.

قوله: (بيع): يشمل كما سبق في معنى البيع -مجموع الأخذ والإعطاء أي البيع والشراء- وعليه فالأصناف المذكورة بعده وما سيقاس عليها فيما بعد يحرم بيعها وشراؤها على حد سواء، فيأثم المشتري كما يأثم بائعها من باب لا فرق، ولعل المشتري يكون أكثر إثما من البائع، لأن هذا البائع قد تخلص منها وأمنّا منه استهلاك عينها، بينما المشتري اقتناها ليستهلكها أكلا أو شربا عادة، وهي المقصودة بالتحريم أولا وبالذات، وما حرم بيعها وثننها إلا تبعاً لها سدا لذريعتها، أو منعاً للتعاون عليها وعلى مثلها من الإثم والعدوان ومعصية الرسول. والأصناف المنصوص عليها بتحريم بيعها في الحديث أربعة وهي:

(1) الميتة، (2) الخمر، (3) الخنزير، (4) الأصنام . وسنتناول بحول الله كل صنف من هذه الأصناف ببيان حقيقته وحكمه العام المنصوص عليه في الشريعة وما يقاس عليها أو يستثنى منه.

الفصل الأول : الميتة

الميتة هكذا حسبما جرت على ألسنة الناس وتعارفها الناس فيما بينهم قد تكون في غنى عن التعريف، إذ يعرفها الخاص والعام، الكبير والصغير، العالم والجاهل، وهي عبارة عن الجيف بصفة مبدئية، وحكمها الشرعي من حيث أكلها أو تناولها كطعام مما علم من الدين بالضرورة حرمة، ومعنى (ما علم من الدين بالضرورة) وهو كثير الاستعمال: هو بعض الأحكام الأصولية من العقائد أو العبادات والمعاملات التي لا يمكن أن يتصور من مسلم يدعي الإسلام والانتماء إلى المسلمين ولا يعلمها، مثل الإيمان بالله ورسوله، ومثل وجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج، ومثل حرمة الزنا والسرقه والميتة والخمر والخنزير، بحيث لا يعذر الجاهل في جهله بها إذا اقترفها أو صوب مقترفها، فالميتة محرمة بصريح نص القرآن والسنة وإجماع الأمة الإسلامية على اختلاف مذاهبها وطوائفها قديمها وحديثها، لا يعلم خلاف في ذلك مطلقا، ولا نطيل الكلام بإيراد مستندات ذلك إلا على سبيل التذكير ببعضها وأوضحها، قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: 145)، وكذا قوله تعالى من سورة المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ

الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (المائدة: 3).

أما تعريف الميتة تعريفا شرعيا دقيقا وفق التحقيق الفقهي فهي:

«كل حيوان بري ذو روح سائلة فارقتة الحياة بغير ذكاة شرعية.»

والذكاة الشرعية إذا أريد تعريفها، تعريفا جامعا مانعا يستغرق جميع

أنواع الذكاة المشروعة ويمنع كل ما سواها، فهي: «إزهاق روح

الحيوان الجائز أكله شرعا بإهراق دمه مع ذكر اسم الله عليه».

وبتحليل قيود هذين التعريفين -تعريف الميتة عموما، وتعريف

الذكاة الشرعية بالتبع- تتحدد الميتة التي حرم الله بيعها، ونتعرف الأحكام

الناجمة عن ذلك أو التابعة لها أو المستثناة منها، فلنأخذ قيود التعريف قيدا

بعد قيد:

1- (الحيوان: كل كائن تدب فيه الحياة النامية الذاتية مع التزوع

الإرادي الإختياري وفق إحساسه الفطري أو الغريزي، وعليه فتخرج

النباتات كلها بما في ذلك تلك التي يقال عنها أنها مفترسة إذ تتغذى

ببعض الحشرات، تقتنصها بواسطة أزهارها تتفتح لها، حتى إذا وقعت

عليها بعض الحشرات انطبقت الزهرة عليها وامتصت رحيقها ثم تلفظتها،

ومع ذلك فهي لا تعدو أن تكون نباتات لا تدخل في التعريف ولا

يشملها معنى الميتة إذا ماتت يبسا أو اقتلاعا، كما يندرج في التعريف

الإسفنج البحري الذي كان يظن نباتا في قعر البحر فتبين أنه حيوان يحيا

بدمه، يعيش وينمو في أعماق البحار.

(2- بري: هذا قيد يخرج أعظم قسط من الحيوانات، وهي الحيوانات البحرية كلها، فلا تدرج في معنى الميتة الشرعية ولا يلحقها شيء من أحكامها، لقوله عليه السلام عن البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»⁽¹⁾، مهما كان نوعها وشكلها أو حجمها وسبب موتها على الصحيح، فلا فرق بين ما يسمى جراد البحر وهو صغار السمك الذي يجمع في بعض جهات المد والجزر كالتبن لطعام الإنسان والحيوان وسماد الأرض، وبين أضخم الحيتان كالقرش والعنبر، أو التي مر بها أصحاب رسول الله ﷺ في بعض رحلاتهم وقد أدركهم الجوع، فإذا بهم يجبل من لحم على شاطئ البحر جثة هامدة، فتحيروا أيأكلون منها أم يستعفون عنها، فأكلوا منها بعنوان الضرورة والمخمصة، وتقول الرواية أن الزبير رضي الله عنه نصب ضلعين من أضلاع ذلك الحوت، فمر راكبا تحتها، ولما قدموا المدينة وأخبروا النبي ﷺ بما صنعوا وكأنهم يستفتونه في أمرهم، فقال عليه السلام: «أطعمونا إن كان معكم منه شيء»، مبالغة منه عليه السلام في تجويزه وتحليله، وسواء كان على هيئة الحيوانات البحرية العادية، أو كان على هيئة بعض الحيوانات البرية - ولو كانت محرمة برا - مثل ما يسمى بفرس البحر، و كلب البحر، وخنزير البحر، وإنسان البحر - إن صح وجوده -، وبقطع النظر عن سبب وفاته وموته، سواء كان بقذف موج البحر إياه إلى الشاطئ كما يقع في بعض أعاصير البحر، أو كان بانحسار البحر عنه كما يقع في بعض جهات الجزر على شواطئ إفريقيا وفرنسا مثلا، أو كان بقصم البواخر له إذا تعرضت لها فتقرضها بمواخيرها الأمامية أو الخلفية، أو

(1) متفق عليه.

وجدت طافية فوق الماء دون معرفة سبب موتها فكل ذلك جائز أكله على الصحيح، خلافا لما ذهب إليه بعض الفقهاء في بعض المذاهب: أن إذا مات الحوت حتف أنفه بأن وجد طافيا فوق الماء لا يؤكل -باعتباره ميتة-، فهذا لا يستقيم مع ترك الاستفصال في الحديث في قوله عليه السلام في البحر: «الحل ميتته» -بدون تفصيل أو تخصيص- ولا يستقيم من حيث المعنى كذلك، إذ ربما كان موته بسبب انحسار البحر عنه بالجزر، فلما مات عاد البحر إليه امتدادا فطفا الحوت فوقه، اللهم إلا إذا أثبت علميا انتشار وباء في أسماك وحياتان جهة معينة من جهات البحر كما وقع في جهة اليابان إثر تفجير القنبلة الذرية أعقاب الحرب العالمية الثانية في هيروشيما وناكازاكي، فانتشر الإشعاع الذري في المحيط وأسماكه وحياتانه فمات منها ما مات وبقي منها ما بقي موبوءا شديد الخطورة على أكله، فهنا يحرم أكله، من باب الوقاية الصحية، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلَفُّوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: 195) سواء كان حيا أو ميتا، لا من باب أنه ميتة مات حتف أنفه.

أما الحيوانات البرمائية كالضفادع والتماسيح فحكمها حكم مكان موتها، فإن ماتت في الماء فهي تابعة للحياتان، وإن ماتت على اليابس فهي برية، حكمها حكم الحيوان البري.

3- **فرواح سائلة:** هكذا ورد التعبير وكأن حياتها لا تقوم إلا بمادة سائلة في عروقها كالدم، بحيث لو قتلت سال منها دمها قوام حياتها، وهذا يخرج الحيوانات التي لا دم لها مثل الحشرات، كالعناكب والخنفس والجعل والجراد، فهذه لا تعتبر ميتة لا من حيث حرمتها، ولا من حيث نجاستها، بحيث لو ماتت في سائل مخزيت أو سمن أو ماء أو غسل أو

شراب لم ينجس ولم يحرم أكله ولا شربه، كما أرشدنا النبي ﷺ أن إذا وقع الذباب في شراب أحدنا أن يمغله ثم ينقله، ولا شك أن إمغاله -أي غمسه- في شراب أو طعام حار قد يميته، فلم نؤمر بإهراقه، اللهم إلا من باب الوقاية الصحية، إذا وجد عقرب ميت في زيت أو سمن امتنعنا عن أكله من حيث الصحة لا من حيث النجاسة أو الحرمة.

أما ما ليس فيه ضرر من بعض الفراشات والذباب والجراد وغيرها من الحشرات إذا ماتت في ماء أو غيره من السوائل فإنها لا تنجسه ولا تحرمه، وآية ذلك أيضا قوله عليه السلام عن الجراد: «أحلت لنا ميتان ودمان»⁽¹⁾

أما الميتان: فالحوت -كحيوان بحري-، والجراد -كحيوان بري غير ذي روح سائلة-، ويلحق به غيره مما يماثله في الخصائص والصفات. وأما الدمان: فالكبد والطحال، كما جاء في بقية الحديث .

4- فارقه الحياة: مفارقة تامة كاملة نهائية فتتحقق موته، أما ما لم تتحقق موته ولم تفارقه الحياة بصفة نهائية بأن أدركت فيه بقية روح وحياة وأجهز عليه بالتذكية فلم يعد ميتة، فالحيوان الغريق والمختنق والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع، وما صدمته سيارة، أو ضرب بمثقل من حجر أو حديد، أو صدمته صدمة كهربائية فأدركت فيه بقية حياة وذكي لم يطلق عليه اسم الميتة ولا حكمها، وذلك قوله تعالى بعد ذكر أصناف الميتة بحسب أسباب موتها قال: **﴿إِلَّا مَا نَكَيْتُمْ﴾** (المائدة:3)

(1) رواه أحمد وأبو ماجه وابن حبان عن ابن عمر.

فالاستثناء بعد تلك المتعاطفات راجع إليها كلها جميعا على التحقيق عند الأصوليين، وكذلك التفتير الكهربائي الذي يسلط على بعض الأنعام الآبدة الشرسة، كالثيران إذا عاينت الدم والموت في المذابح أو المسالخ الكبرى فتتهيج وتصبح كأوابد الوحش، فإنها تسلط عليها شحنة كهربائية مناسبة تفتريها دون أن تميتها ليتمكن من ذبحها، فمثل هذا جائز ولا يعتبر الفتور موتا أو مفارقة للحياة.

(5- **بغير ذكاة شرعية**: بأن مات حتف أنفه بسبب من الأسباب دون قصد المكلف إمامته أو كان بقصد من لا يعتبر قتله ذكاة. والذكاة الشرعية كما سبق تعريفها يمكن تحديدها أو تصنيفها إلى الحالات التالية :

أصناف الذكاة الشرعية الاختيارية والاضطرارية :

● **أولا: الذكاة الاختيارية**: التي يتمكن فيها المذكي من تذكية نعمه أو حيوانه الجائز الأكل، وهو في متسع من أمره وحاله - زمانا ومكانا -، متحكم في الحيوان غير شارد ولا آبد، موفور الوسائل وأدوات التذكية، فهذه تنقسم إلى قسمين أو صنفين:

1- ذبح، 2- نحر.

(1- **أما الذبح**: فقد وضع له الفقهاء تعريفا دقيقا مضبوطا بعدة قيود وشروط، فقالوا:

الذبح الاختياري: هو قطع الحلقوم والمريء والودجين من الحيوان الجائز أكله على يد مسلم ذكر عاقل حر بالغ، بمدية حادة ظاهرة، غير ظفر ولا سن ولا مرو، غير فاصل الرأس عن الجسد، مستقبلا بها

القبلة، مضجعة على شقها الأيسر، ذكرا اسم الله عليها عند الذبح -باسم الله، الله أكبر-، قصد تحليله للأكل.

وعمقتضى هذا التعريف تكون ذكاة المرأة والطفل والعبد والمجنون والكافر غير جائزة، وتكون الذكاة بغير المذبة كالظفر أو المرو أو السن أو بمذبة كليلة أو بنحسة غير جائزة، ويكون ترك شيء من الحلقوم أو المريء غير مقطوع محرما للذبيحة، وكذا إضجاعها على شقها الأيمن أو توجيهها لغير القبلة، أو نسيان التسمية وذكر الله عليها محرمة لها، وكذا فصل رأسها عن جسدها، وذلك مقتضى مفهوم تلك القيود الواردة في تعريف أو تحديد بعض الفقهاء للذبح.

ولكن كثيرا من النصوص الشرعية الواردة في السنة لمناسبة بعض صور الذبيحة تفيد عدم اشتراط التقيد بكل تلك القيود، فقد اشتهر أن امرأة صحابية في عهد النبي ﷺ أصيبت لها شاة وأشرفت على الهلاك ولم تجد من يحلها لها بالذبح فتولت هي تحليلها بمرو -حجرة حادة- فذبحتها وأفترت دمها، فسألت الرسول ﷺ عنها فأحل لها أكلها حفاظا على المال، إذ ذلك مقصد من المقاصد الكبرى للشريعة، وسئل عليه السلام عن اللحوم ترد سوق المدينة لا يدرى أذكر اسم الله عليها أم لا، فقال: «سموا عليه أنتم وكلوا»⁽¹⁾، وسئل عن الرجل يذكي نعما وينسى التسمية عند الذبح، فقال: «ذكر الله جار على قلب المؤمن سمى أو لم يسم»⁽²⁾، وقال في أوابد الأنعام -الحيوانات الشاردة الشرسة- «إن لهذه الأنعام أوابد

(1) أخرجه البخاري عن عائشة.

(2) رواه الدار قطني وابن عدي بألفاظ مختلفة عن أبي هريرة.

كأوابد الوحش⁽¹⁾ فاصنعوا بها ما تصنعون بالوحش»، حيث ترمى في مقتل قصد تحليلها، فيصيبها حيثما يصيبها، وقد لا يصيب موقعا من المواقع المذكورة في تعريف الذبح، فضلا أن تكون ملقاة على شقتها الأيسر مستقبلة للقبلة.

وحتى شرط الإسلام ولعله أهم الشروط -باعتبار-، فقد تجاوز عنه الشرع بنص القرآن لما أباح لنا طعام -ذبائح- أهل الكتاب، ويعني ذبائحهم بصريح لفظه القاطع الدلالة والمتن في قول الله ﷻ: **﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ﴾** (المائدة: 4-5)

وبهدي السنة النبوية إذ دعت يهودية إلى طعام صنعته له وقدمت له شاة مذكاة، فأكل منها دون استفسار عن نوع وكيفية ذكاتها. وبإجماع الأمة الإسلامية.

بناء على كل هذه الأحوال الاستثنائية قلنا أن تلك القيود المذكورة في التعريف للذبح الاختياري قيود تنبغي مراعاتها عند الإختيار، ولا ينبغي أو لا يجوز تعمد تركها.

ولكن إذا وقع ونزل أن اختل شيء منها فإنه لا ينبغي وقد نقول: لا يجوز الحكم على الشاة بالحرمة لأن حفظ المال عامة -ومال المسلم خاصة- مقصد من أهم المقاصد الشرعية -فلو فرضنا -وكثيرا ما يقع-

(1) متفق عليه.

أن يتولى إنسان ما ذكاة أضحيته في العيد بنفسه كما هي السنة، ويتحرى في إجادة ذبحها، وقد أحد شفرته كما طلب منه ذلك شرعا، فإذا به بعد الذبح وموت الذبيحة وتطهيرها تبين له أنه بقي شيء من المريء أو عصب من أحد الودجين لم ينقطع، أو ذهل عن التسمية فشك هل سمي أو لم يسم، بل ولو تحقق فعلا أنه لم يسم ذهبولا أو نسيانا فهل نحكم عليه بفساد ذبيحته، وحرمة أضحيته، فترمى للقطط والكلاب والسباع وأولاده يتشوفون إليها بفارغ صبر، وليست له قدرة على تعويضها، لا شيء إلا لأنه أخل -عن غير قصد- بقيد من تلك القيود المذكورة في تعريف بعض الفقهاء للذبح الشرعي دون أن يكون لكل قيد من تلك القيود دليل خاص يستند إليه؟ .

يبدو أن يسر الشرع ومقصد الحفاظ على المال وعدم المؤاخذه على الخطأ والنسيان كل ذلك يجعل مثل تلك الذكاة جائزة شرعا، وتلك الأضحية طاهرة طيبة ينعم بها هو وأولاده، ويؤجر عليها بحول الله بقدر إخلاصه في التقرب بها إلى الله، إذ **﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ﴾** (الحج:37)، وما أعمق فقه من قال: «ثلاثة لا يسارع إلى تحريمها بل يجب التماس وجه لتحليلها ما وجدنا لذلك سبيلا (تيخسي، تينسي، أمنسي) كلمات بربرية معناها: (الشاة، والمرأة، والعشاء) فلا تحرم مثل تلك الأسرة من أضحيته، ولا تحرم الزوجة عن زوجها فتفرق بينهما ما وجدت لذلك سبيلا ومخرجا، لأن الأصل بقاء العصمة حفاظا على شمل الأسرة وألفتها والتئام أفرادها، بدلا من تشتيتها وتشريد أولادها بالتفريق بين أبويهم، والعشاء إذا كانت الأسرة تنتظر بفارغ صبر طيلة يوم كامل محرومين من أكل مدفئ كما

كان وما زال في بعض الأوساط الفقيرة، فإذا بشبهة تقع في الوعاء يخشى منه التنجس، فلا يبادر إلى الحكم عليه بالنجاسة ورميه للأنعام والدواب والدواجن وأفراد الأسرة في أشد حاجة إليه ما لم يتحقق من نجاسته نجاسة قطعية تتعذر إزالتها منه أو تطهيره منها لاستحالة انفكاكها عنه.

بناء على كل ما سبق قلنا إن تلك القيود التي أوردتها البعض في تحديد الذبيحة الشرعية هي قيود اختيارية وليست إلزامية، بحيث تراعى في حالة التمكن والاختيار، ولا ينبغي تعمد مخالفتها، بل بالنسبة للتسمية لا يجوز تعمد تركها، ومن تعمد تركها حرمت ذبيحته.

أما عند الضرورة فيتجاوز عن كثير منها في حالة التعذر وعدم التمكن، أو حالة الذهول والنسيان، وعليه فذبيحة الصبي أو الطفل المراهق إذا أحسن الذبح ونواه ومارسه باختياره لإنقاذ شاة لحم أو بأمر وليه - والده أو أمه - وذكر اسم الله عند ذلك، إذا استوفى كل ذلك جازت ذبيحته، وكذا المرأة والعبد. وهل المجنون إذا أجاد ذلك كذلك؟ قد نتوقف في هذا بعض التوقف. وكذا إذا لم يجد المرء ما يحل به شاة لحمه وينقذها من الضياع إلا أن يذبحها بمرو أو بضرس أو مستن غير قاصد تعذيبها ولا التنكيل بها أو مصادمة المطلوب والمستحب شرعا، فأفهر الدم بذلك وذكر اسم الله عند ذلك جاز ذبحه، وقد كان النبي ﷺ حريصا على حفظ المال ولو بالنسبة لجلد الميتة كما سيأتي في قصة شاة ميمونة، وكذا إذا فصل رأس الذبيحة عن جثتها عن غير عمد أو عن غير قصد تعذيبها لشدة حدة وسيلة الذبح كما في المذابح أو المسالخ المعاصرة، أو ذبحت عن غير قصد - من الجنب أو القفا - مع نية التذكية والتحليل للأكل وذكر اسم الله عليها، أرجو أن يكون كل ذلك غير محرم للذبيحة

ولا متلف للمال، إذ الأعمال بالنيات، والأمر بمقاصدها، ولكل امرئ ما نوى، ما لم يكن هناك قصور أو تقصير فضلا عن التعمد والقصد.

أما ذكر اسم الله عند الذبح فتقرره ثلاث آيات قرآنية مختلفة اللفظ متحدة أو متقاربة المدلول مع تفاوت شيئا ما في الدلالة رغم تكرار البعض منها في غير ما موضع من القرآن:

الآية الأولى: قول الله ﷻ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِنَايَاتِهِ مُؤْمِنِينَ وَمَا لَكُمْ، أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ، إِلَيْهِ وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ، إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ﴾ (الأنعام: 118-120).

والآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ، لَفِسْقٌ﴾ (الأنعام: 121).

والآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ، رَجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: 145).

والعنصر الأخير من هذه الآية الأخيرة قد ركز عليه وأكد في غير موضع بعبارات مختلفة في ترتيب كلماتها متحدة في المدلول، ففي سورة المائدة قال: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (المائدة: 3)، وقال في سورة البقرة: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: 173)، فما القول الفصل في هذا وما وجه الجمع بين هذه الآيات؟

- الحكم الأول الذي أجمعت عليه الأمة الإسلامية -على اختلاف

مذاهبها قديما- ويجب أن تجتمع عليه الأمة الإسلامية حديثا ولا يسع فيه الخلاف أبدا أن كل لحم أهل به لغير الله -أيا كان هذا الغير- حيا أو ميتا وثنا أو صنما أو تمثالا أو نصبا أو قبرا أو ضريحا أو قبة أو وليا إلا ويحرم أكله حرمة قطعية إذ هو رجس وفسق أهل لغير الله به.

- الحكم الثاني الذي أجمعت عليه الأمة الإسلامية أيضا -على

اختلاف مذاهبها قديما ويجب أن تجتمع عليه الأمة الإسلامية حديثا- ولا يسع فيه الخلاف أن كل ما أهل به لله ﷻ وذكر اسم الله عليه، بقطع النظر عن صيغة الذكر بالبسملة أو التكبير أو هما معا، وبقطع النظر عن كيفية تذكّيته ذبحا أو نحرا أو صيدا، إلا جاز أكله فهو حلال طيب ولا يجوز تحريمه على الناس.

- الصورة الثالثة: ما ذكي من الأنعام والحيوانات الجائزة الأكل ولم

يهل بها لغير الله -قطعا- ولكن لم تقطع أيضا فيها بذكر اسم الله عليها - إما ذهولا أو نسيانا أو سهوا من غير تعمد ترك الذكر، وكذا لو ذبح ذابح وذكر الله غيره -عند ذلك الذبح- أو وضع شريط أو أسطوانة سجل فيها ذكر اسم الله مسترسلا متتاليا -باسم الله والله أكبر- هكذا بدون انقطاع - مدة جريان عملية الذبح، والذكاة الآلية في المجازر والمذابح الكبرى المعاصرة -فما حكم هذه الصور من الذكاة؟

أما من نظر إلى الموضوع من زاوية الأمر والإرشاد الإلهي أن نأكل مما ذكر اسم الله عليه والنهي عن الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه فإنه

يرى حرمة هذه الصور التي لم يتحقق فيها بذكر اسم الله عليها جملة أو تفصيلاً مستمسكاً بقوله تعالى: **﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾** (الأنعام: 118) وقوله: **﴿وَمَا لَكُمْ، أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾** (الأنعام: 119) وقوله: **﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾** (الأنعام: 121). أخذاً بالأحوط.

أما من نظر إلى الموضوع من زاوية التحريم القطعي الثابت والمؤكد في عدة آيات وهو حرمة الأكل مما أهل به لغير الله أو أهل لغير الله به، خاصة وقد جاء بهذا القيد في آية حصر المحرمات من آخر سورة الأنعام في قوله: **﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِيْغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾** (الأنعام: 145)، وفي سورة المائدة عند قوله: **﴿وَمَا أَهْلَ لِيْغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾** (المائدة: 3) وفي سورة البقرة وقد جاء أيضاً بصيغة الحصر عند قوله: **﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِيْغَيْرِ اللَّهِ﴾** (البقرة: 173) فمن نظر إلى المسألة من هذه الزاوية واصطحب معه قوله عليه السلام: «ذكر الله جار على قلب المؤمن سمى أو لم يسم»، مع استصحاب البراءة الأصلية في الأنعام وحليتها إذا ذكيت قصد تحليلها على يد من تجوز ذكاته من مسلم أو كتابي، واصطحبنا أيضاً قول النبي ﷺ للصحابه ﷺ وقد سأله عن لحم يدخل السوق لا ندري أذكر عليه اسم الله أم لا!! فقال ﷺ: «سموا عليه أنتم وكلوا» فمن نظر بهذا المنظار ولاحظ هذا الملحظ حكم لها بالحلية والجواز أخذاً باليسر والتوسعة على الناس، مع ما نص عليه بعض الفقهاء من جواز كون الذابح أبكم فيسمي له غيره عند الذبح. ذلك مجمل القول في الذبح كصنف من أصناف الذكاة الاختيارية.

(2- أما الصنف الثاني من الذكاة الاختيارية فهو النحر: وهو خاص بالإبل حسب المشهور عند جمهور المذاهب، ولا يعامل غيرها بذلك عادة، فهو عبارة عن طعن الإبل نوقاً أو جمالاً عند اللبة - نهاية عنقها الطويل مما يلي الجسد - بمعدة أو خنجر، وغالباً ما يكون مديداً طويلاً حاداً، طعناً قوياً نافذاً إلى نياط قلبها فيقطع الودجين والحلقوم والمريء - البلعوم - مع ذكر اسم الله عند ذلك، وقد تنحر قائمة على قوائمها الثلاث معقلة قائمتها الرابعة حتى إذا طعنت سقطت، وإذا وجبت جنوبها سلخت، والإشارة إلى كل ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ (الحج: 36) ولعلنا نكتفي بهذا القدر عن النحر وأهل الإبل أدري به، ويقال فيه ما يقال في الذبح وحالات اختلال بعض قيوده من غير قصد ولا تعمد.

● **ثانياً:** الصنف الثاني من الذكاة: **الذكاة الاضطرارية:** حيث يكون الحيوان الجائز أكله من الأنعام أو غيرها في غير مكنة الإنسان أن يتحكم فيه إذ هو خارج عن قبضته، ويتصور ذلك في الحيوانات البرية الوحشية كالغزال والأرانب والطيور والوعول، أو في الأنعام الأوابد من الإبل والبقر والغنم، إذ قد تشرد عن صاحبها فتصبح بمثابة الحيوانات الضارية الوحشية، أو قد تتردى في بئر ونحوه من المهالوي والأخاديد التي يتعذر التزول إليها والتحكم في الحيوان للذبح أو النحر، وقد يكون المسلم وحيداً في بلد غير بلد الإسلام بحيث لا يمكن له أن يتولى الذكاة بنفسه، أو لا يتيسر له ذلك إلا بعنت ومشقة بالغة، ففي هذه الحالات الاضطرارية وغيرها من حالات الضرورة نجد ثلاثة أصناف من الذكاة :

(1) الصيد، (2) ذكاة أهل الكتاب، (3) الرمي، وقتل الحيوان بما أمكن قصد تحليله.

- (1) **الصيد**: يبدو أن الصيد في غنى عن التعريف اللغوي وقد يصعب تعريفه بحد أو رسم -تعريفاً شرعياً- وإنما قصارى ما نقول فيه أنه وسيلة من الوسائل المشروعة للحصول على أنواع من اللحوم التي أحل الله لنا أكلها من حيوانات البر والبحر.

أما صيد البحر فلا دخل له في موضوع حديثنا بعد ما رأينا من حلية ميتة البحر -فضلاً عن صيده- مهما كان طريق الحصول عليه، حتى أبيع للمحرم نفسه رغم تحريم أشياء كثيرة عليه، وذلك قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ (المائدة: 96).

أما صيد البر فقد عده الله في مقام الامتنان من جملة ما أحل لنا فقال ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحِلَّ لَهُمْ قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (المائدة: 4)، وقال في مقام آخر: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2)، وعليه فالأصل فيه الحلية إلا في حالة الإحرام وفي البلد الحرام، وذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُغَكُمْ اللَّهُ بُشًىءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ، أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ، بِالْغَيْبِ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ قَلْهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ، مِنكُم مَّتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَقَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَن عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ

عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (المائدة: 94-95) وقال فيما بعد من نفس السياق والسورة: **﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾** (المائدة: 96)، ويبدو أن في هذا القدر من الآيات ما يكفي لبيان حلية الصيد ومشروعيته بصفة مبدئية لغير المحرم أو في غير البلد الحرام.

أما وسائله وكيفياته فلم يتعرض لها إلا بالإشارات، وجاءت السنة فبينت بعض قيوده .

أما القرآن فقد أشار بل صرح بالجوارح المعلمة المكلبة في قول الله **﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾** (المائدة: 4). أما الأيدي والرماح فذكرها الله **﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ الْيَدَانِ وَلَا الرِّمَاحُ وَلَا خِصْفٌ يَكُونُ الْيَدُ وَالرِّجْلُ مِثْلَ الْقُرْآنِ﴾** (المائدة: 94) وجاءت السنة الشريفة فنصت فيما نصت عليه من الجوارح على الكلب في باب شؤم الكلاب ووعيد اقتنائها، والتنفير منها وإهدار ثمنها، وفضاعتها وبشاعتها وشدة نجاسة سورها، والصعوبة والمبالغة في تطهير أوعيتها بغسلها سبع مرات، أو لاهن أو أخراهن أو إحداهن بالتراب، في هذا السياق استثنى طائفة من الكلاب الجائزة الاقتناء منها كلب الصيد، وعليه فالصيد لم تشترط له وسيلة معينة، فقد ذكرت الأيدي وقد يلحق بها ما يشبهها في القبض على الحيوانات مثل الفخاخ والشباك، وذكرت الرماح وقد يلحق بها ويقاس عليها ما يشبهها مما من شأنه أن يرمى به الحيوان فيصيبه ويخرق لحمه وينهر دمه، وذكرت الجوارح بصفة عامة وخص الكلب بالذكر، ويلحق به أو يقاس عليه ما يشبهه من حيث إرساله على

الصائدة وانقضاضه عليها وأخذها والقبض عليها، ولكن يجمع بين كل هذه الصور ثلاث أو أربعة شروط:

- 1 - بالنسبة للجوارح المكلبة أن تكون معلمة تعليما خاصا، ومدربة على السمع والطاعة لمن يرسلها.
- 2 - أن تمسك علينا - أي لحسابنا - لا لنفسها.
- 3 - أن يكون قد أهرق دمها بنافذ خرق الجلد واللحم.
- 4 - أن يذكر اسم الله عند إرسال وسيلة الصيد.

وهذه الشروط نستشفها وقد تكون صريحة من قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (المائدة: 4)، وجاءت السنة النبوية فزادت قيда أو قيودا أخرى لجواز أكل الصائدة، وهو:

أن تكون أيها الصياد واثقا وثوقا قطعيا أو قريبا من القطع أن الصائدة أمسكت بواسطة ما أرسلت عليها من كلب أو سهم، فلا تجد مع كلبك كلبا آخر، ولا مع سهمك سهمًا آخر، ولا تجدها واقعة في الماء، ولا في هوة سحيقة كثر مثلا، لاحتمال أن تكون ماتت متردية أو غرقا، أو قتلها سهم غيرك أو كلبه، وقد لا يكون معلما، ولا ذكر اسم الله عليه، كما يجب أن تكون واثقا أن كلبك أمسك عليك، بأن لا يكون قد أكل منها شيئا، فإن أكل منها تبين أنه أمسك لنفسه فتحرم عليك .

أما عن كيفية تعليم الكلب المكلب فقد ذكر لها العلماء المسلمون الفقهاء قديما طريقة بقدر ما تبدو في نظر البعض ساذجة أو غريبة، ولكن جاء العلم الحديث فأثبت أهميتها ومعقوليتها وإمكانيتها.

لقد قال العلماء يؤخذ الجرو -صغير الكلاب- عند ولادته
-مباشرة- قبل أن يرضع لبن أمه، فيرضع من لبن شاة أو أي حيوان أهلي
من الأنعام، أو باللبن الصناعي المقلب اليوم -غير لبن الآدمي- حتى يقوى
على أكل الطعام ويستغني عن اللبن، فيطعم حلالا ويسقى طاهرا، ويحفظ
من أكل النجاسات ولو بكمّ فمه، شأنه شأن الأولاد الصغار من الأسرة،
ثم يعلم السمع والطاعة للأوامر والنواهي في الأخذ والترك في حالات
الرضى والسخط، وفي حالات الجوع الشديد أو العطش الشديد، وقد
ذكرت وشوهدت في ذلك حالات غريبة تدعو للعجب، من ذلك وعلى
سبيل التوضيح لهذا الشرط: أن مسلما كان له كلب معلم، فاستضافه أهل
بيت للغذاء معهم، فاشترطوا عليه عدم إرفاق كلبه حذرا من نجاسته
ودنسه ورجسه ولوثه وقذارة ولوغه، فأبى، وقال: لا أكل دونه ولا يأكل
إلا معي، ولكم علي أن لا يتحرك في البيت، ولا يمسه ولا يلغ شيئا إلا إذا
أمرتم له بوعاء خاص، وحن وقت الغذاء فجاء الرجل وكلبه معه يتبعه،
وكان له اسم خاص، ف بمجرد أن دخل المحل ناداه باسمه فالتفت إليه، وقال
له: عليك بتلك الزاوية، الزمها ولا تتحرك منها حتى آمرك، فانطلق
الكلب طائعا منقادا ممتثلا، فالتزم حيث أمره سيده فانبطح وبسط ذراعيه،
ووضع الطعام ولم يتحرك، وأراد أحد الحاضرين أن يمتحنه في طاعته
وانقياده، فرمى إليه مضغة خبز فلم يتحرك، ورمى إليه ثانية مضغة لحم
ولم يتحرك لها على شدة جوعه، ولمزيد التأكد من طاعته سيده أمره
صاحبه أن يأخذ قطعة اللحم فقام إليها وأخذها بفمه، وما أن أمسكها
على وشك قضمها وابتلاعها أمره سيده أن يلفظها ويرميها، فرماها فعلا
ولفظها وعاد إلى مكانه ينتظر غذاءه، حتى إذا أكملت الجماعة غذاءها

جمعوا له بقايا الطعام وما كانوا قد خصصوا له من قبل، ووضع له في وعاء خاص بالقطط، فقدم إليه على أن يغسل فيما بعد وفق الطريقة الشرعية، فأذن له سيده بالأكل فقام وأكل حتى الشبع والجماعة مشغلة بالشاي، حتى أكمل أكل ما قدم له، انطلق الضيف وكلبه الطيع الأليف ولم يمسس شيئاً في المحل ولم يتجول خطوة فيه فيما عدا الزاوية التي خصصت له ومنها إلى الباب الخارجي، فانصرف مع سيده شاكرين مضيفيهما، وهذا ما يجب أن تنتهي إليه التربية المطلوبة للكلب المكلف المعلم للصيد حتى نطمئن أنه يمسك لصاحبه وسيده لا لنفسه، ولو لا أمر سيده ما انطلق وراء الفريسة، ولا ينطلق إلا إذا أمره، وينكف ويتراجع عنها إذا نهي عنها أو أمر بالرجوع دون الوصول إليها، وآية ذلك كما أرشد النبي ﷺ أن لا يأكل منها شيئاً مهما كان جائعاً خمساناً.

وبعد الفراغ من هذه المرحلة تأتي مرحلة تعليمه مما علمنا الله كما ترشد إليه الآية: **﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾** (المائدة: 4) فيؤتى بطفل صغير في أول سن التعليم فيجلس الكلب إلى جانبه ويؤمر بالإنصات، فيعلم الولد الصغير العاقل سورة الفاتحة كلمة كلمة، وسورة الإخلاص كذلك، قيل والمعوذتين، وإن كان الجمهور على الاكتفاء بالفاتحة والإخلاص، فإذا تعقل الطفل الصغير هاتين السورتين اعتبر الكلب في حكم المتعقل الحافظ لهما كذلك ما دام يسمع ويعي، بدليل طاعته الأوامر والنواهي الصادرة إليه والامتثال لها، وإن كان لا يستطيع الإجابة والتعبير عنها، ولعل التجربة العلمية الحديثة المعاصرة في تربية هذه الجوارح وتدريبها وتمارينها على السمع والطاعة وتفهم الأوامر والنواهي، خاصة ما يعبر عنها بالكلاب البوليسية المستعملة في الكشف عن الجرائم بتتبع الآثار

واستكناه الروائح الخاصة بالأشخاص وأمتعتهم، بما في ذلك استخدامها لمصلحة الجمارك في الحدود الدولية، كل هذا يثبت أن الكلب قابل أن يُعَلَّم ويتعلم ما يلحق له وإن لم يرد عنه، بما في ذلك القرآن بالنسبة للكلب المعلم للصيد الشرعي بالطريقة الشرعية الآتية الذكر.

فمثل هذا الكلب إذا أرسل بأمر سيده على صائدة أيا كان نوعها وحجمها في الصغر والكبر، وذكر اسم الله عند إرساله، ثم أمسكها وجاء بها لصاحبه كما أمسكها دون أن ينقص منها شيئا بالأكل، فإن تلك الصائدة طاهرة جائزة الأكل سواء جاء بها حية أو ميتة، فإذا جاء بها حية وجب على صاحبها تذكيته من جديد، وإذا جاء بها ميتة فهي مذكاة بالصيد، وذلك قوله تعالى: **﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾** (المائدة: 4) ولا يقولن قائل أن المراد ما جاء به حيا على شرط أن يذكي من جديد، لأننا نقول إن هذه الصورة عامة داخلة في عموم قوله: **﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾** (المائدة: 3) سواء كان السبع هناك قطا أم ذئبا أو أسدا أو كلبا غير معلم، وتخصيص الجوارح المكلبة المعلمة بالذكر يفيد تأسيس حكم جديد، إذ القاعدة الأصولية تقول: إن التأسيس أولى من التأكيد.

وما قيل بالنسبة للكلب يقال بالنسبة لغيره من الجوارح والكواسر المكلبة المعلمة من باب لا فرق، مثل بعض ذوات المخالب من الطير كالبناز والنسر أو الصقر، كل وطريقة تعليمه التي مرن عليها الناس قديما وحديثا، كالحمام الزاجل، ولتأثير التعليم في هذه الكواسر في نظر الشرع حتى وكأنه أخرجها من زمرة الحيوانات العجماء إلى زمرة الحيوانات العاقلة في الخطاب، فأرجع إليها ضمير الإناث العاقلات نون النسوة، بدل

بجرد تاء التأنيث العادية لغير العقلاء وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمُكُمْ
مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ بَدَلَ تَعْلُمُونَهَا - مِمَّا عَلَّمَكُمُ
اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ بَدَلِ أَمْسَكْتَ - عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ
اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (المائدة: 4).

هذا ما يمكن أن يقال عن الصيد الشرعي كوسيلة أو نوع للذكاة
الشرعية الاضطرارية.

2- الصنف الثاني من الذكاة غير الاختيارية وقد تكون اضطرارية،
ذكاة أهل الكتاب: وقد عبر الله عنها بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ
أَوْثُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ (المائدة: 5)، ولفظ الآية عام في الطعام لم ينصص
على خصوص ذبائحهم، كما أنه لم يخص شيئاً من طعامهم، ولكن
كادت الأمة الإسلامية تجمع على أن المقصود من الطعام في هذا المقام
ذبائحهم لدلالة السياق عليه من أول الآيات المتناسقة من قوله تعالى:
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: 3) وذلك مجال التحليل والتحريم في
الطعام باعتبار الديانات والتعبد بذلك إلى الله، ولم يتسلط الحكم على غير
اللحوم والذبائح، مثل الخضر والفواكه والثمار والبقول والألبان ومشتقاتها
مما لا دخل للإنسان فيه بالتحليل والتحريم وفق معتقده ودينه وفعله.

وأهل الكتاب كما هو معلوم هم أهل التوراة والإنجيل والزرور من
الأمم التي بعث فيها أنبياء وأرسل إليهم رسل، وأنزل عليهم كتب سماوية
فيها تشريع إلهي بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وكأنه لم يبق منهم إلا
اليهود والنصارى المعتقدون بقطع النظر عمن يؤمن بالتوراة والإنجيل معا
مما يعبر عنه بالكتاب المقدس عندهم بعهديه القديم والجديد، أو من يؤمن
ببعضه دون بعض، وكذا الصابئون الذين يأخذون بنصيب من هذا

ونصيب من ذاك، كل أولئك يشملهم اسم أهل الكتاب عند التحقيق من الجمهور، وهل يلحق بهم غيرهم؟

ذهب البعض إلى إلحاق الفُرس المجوس بهم أهل الديانة البوذية، أو الزردشتية، أو الكونفوشوسية ممن يؤمنون بتثنية الألوهية بين الخير والشر، أو النور والظلمة، واستمسكوا في ذلك بما روى إن صحت روايته عن النبي ﷺ أنه قال عن الفرس: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»⁽¹⁾ وبهذا الحديث عمل الصحابة رضي الله عنهم في عهد عمر بن الخطاب في فتوح العراق، إذ طبق عليهم حكم أهل الكتاب في خصوص قبول الجزية منهم وفرض الخراج عليهم في أراضيهم وأموالهم، وذلك قوله تعالى: **﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾** (التوبة: 29)، وكاد الصحابة يجمعون على تلك المعاملة للمجوس فيما يتعلق بالجزية والخراج، إذ لم يعلم عنهم خلاف في ذلك، فكان أمرا مقضيا معمولا به معظم أيام الدولة الإسلامية، ولكن هل تقاس على ذلك ذبائهم وكذا مناكحتهم في بنائهم ونساءهم؟ ذلك محل نظر وتحقيق، وإن كان المشهور عدم صحة القياس لأن الحديث الذي استند عليه في معاملتهم معاملة أهل الكتاب فيه زيادة تقول: «غير آكلي ذبائهم ولا ناكحي نساءهم» فما مدى صحة هذه الزيادة وما مناط ذلك وما حكمته؟ كل ذلك مجال بحث وتحقيق وقد تعرض له فيما بعد إن شاء الله.

(1) رواه مالك والشافعي بإسناد جيد عن عبد الرحمن بن عوف.

أما العامل المشترك الذي حلت لنا بمقتضاه ذبائح أهل الكتاب ونكاح نسائهم فهو: أصول الديانات والعبادات التي تشترك فيها جميع الديانات السماوية مما لا يمكن نسخه من شريعة إلى أخرى، بداية من الإيمان بوجود خالق لهذا الكون، واتصاله بعباده بواسطة الوحي، يوحى به إلى من شاء من عباده، ويتزل عليهم كتبها فيها أوامره ونواهيه وهديه وإرشاده لمخلوقاته إلى طريق الخير، وما يصلح بهم في معاشهم ومعادهم المحتوم الذي يجدون فيه جزاء عملهم، إن خيرا فخير دائم مقيم، وإن شرا فشر في عذاب أليم. هذه هي الأصول الدينية التي جمعت بين جميع الملل والنحل من لدن آدم عليه السلام إلى محمد عليه السلام، وكذا أصول العبادات مثل مشروعية الصلاة، ومشروعية الصوم، والتقرب إلى الله بصدقات وقربات كما هو مبين ومنصوص عليه في غير ما موضع من القرآن، بقطع النظر عن اختلاف الجزئيات التفريعية العملية من حيث الزمان والمكان والكيفيات والمقادير المطلوبة في تلك العبادات، وهذا فارق جوهرى جدير أن يؤخذ بعين الاعتبار في التمييز بين المسلمين وأهل الكتاب من جهة، وبين الوثنيين والملاحدة الماديين من لدن جاهلية ما قبل الإسلام إلى شيوعية القرن العشرين العقائدية، إذ تدين بعدم وجود أي خالق لهذا الكون، وإن هو إلا المادة تتفاعل فيما بينها تفاعلا آليا بدون فاعل وإلى ما لا نهاية، فمن حيي فإنما حيي بتفاعل مادي، ومن مات فقد مات بتفاعل مادي أيضا، إن هو إلا الدهر يحى ويميت ويهلك، والدهر هو الكون المادي بكل ما فيه، ثم لا شيء وراء هذه المادة، ولا شيء بعد الموت والهلاك الجزئي، ويحيلون الهلاك أو الفناء الكلي للمادة.

أما عالم الغيب واتصال بعض الذوات البشرية به أو اتصاله بهم بوجه من أوجه الاتصال مهما كانت وسائله وكيفياته فذلك ضرب من الخيال والوهم والهوس والخرافات والتدجيل على البسطاء لفرض نفوذهم عليهم لأغراض ومصالح مؤقتة شخصية وزمانية ومكانية، فهذا التصور المظلم للكون والوجود في عالم الشهادة، وإنكار عالم الغيب جدير أن يلحظه الشارع فيما شرع لنا في حقهم من مقاطعتهم ومعاداتهم والابتعاد عنهم وعدم مخالطتهم في شيء من طعامهم - ذبائهم -، أو نسائهم بمناكحتهم أو الإنكاح إليهم، إذ قال الله عز وجل:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ، وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ، وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا، وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ، أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ، وَيُبَيِّنُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (البقرة: 221)، ولكن بكل

أسف أن غفل معظم المسلمين اليوم عن هذا الملحظ الإسلامي الصحيح الثابت القطعي، فسووا بين من يقول ربي الله، وبين من يقول لا إله مطلقا، بل آثروا هذا على ذلك، فارتطمت معظم أو كثير من الدول التي تدعي الإسلام دينا لها في أحضان الشيوعية المادية العقائدية بقطع النظر عن المناهج الاقتصادية، فاستباحوا أكل ذبائهم وتزوج نسائهم، وليس هذا من الإسلام في شيء بإجماع الأمة واتفاق المذاهب الإسلامية. فهذه النبذة من المقارنة بين الملل المعتمدة والملل اللادينية الملحدة المعطلة لا بد منها لبيان مناهج التشريع في التحليل والتحريم، وعليه فمناط حلية ذبيحة المسلم وذكاة الكتابي اعتقاد الكل أن ذلك الحيوان خلق لله، وأن الإنسان

خلق الله، ولا فرق بينهما من حيث مخلوقيتهم أزاء خالقية الله لهم إلا من حيث ما كرم الله به آدم وبنيه، وسخر لهم ما في السماوات وما في الأرض، وأنه لولا ذلك التفضيل وذلك التسخير لما جاز للإنسان أن يسطو على غيره من مخلوقات الله بدون إذن من الله، واستشعارا لذلك التكريم، وانطلاقا من ذلك الإذن الإلهي يتقرب هذا العبد بذبح ذلك الحيوان نسكا وصدقة يتقرب بها إلى الله، أو شكرا لله على ما خول له من حق الانتفاع والتمتع به، وهذه المعاني لا نجدها عند الماديين المعطلين.

يبقى اختلاف أهل الديانات في كيفية النسك والتذكية ذبحا أو نحرا أو غير ذلك، فذلك ما لم يول له الشارع جانبا من الاعتبار -إلا قليلا- بل حتى بعض الأخطاء التي وقعت فيه بعض الأمم في عقائدها وتصورها لخالقها ﷻ لم يأخذها الشارع بعين الاعتبار في التحليل والتحريم، فقد أباح لنا أكل ذبائح أهل الكتاب مع أن اليهود قالت: عزيز ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، كما قالت: إن الله ثالث ثلاثة، وقالت اليهود لموسى: أرنا الله جهرة. مع كل هذه الضلالات في عقائدهم أبيحت لنا ذبائحهم بجامع إيمانهم بمبدأ الوجود الذاتي لله واجب الوجود، وغير ذلك من أصول الدين الكبرى كالوحي والبعث والوعد والوعيد، أفلا يمكن أن يقال: إذا وجدت أمة تدين بمبدأ وجود إله خالق لهذا الكون -ترجو خيره- وتتقي بطشه، وتؤمن بوجود حياة بعد هذه الحياة، يبعث إليها الناس ليلقوا جزاء عملهم، إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا، ولو أخطأت في تصورها لذلك الخالق وأنه ثاني اثنين مثلا، أفلا يمكن أن يقال بجواز ذبائحهم قياسا على الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة، والذين نسبوا لله زوجة وولدا؟ ولذلك ينطبق الحديث -إن صح- «سنوا بهم سنة أهل

الكتاب» في الجزية والخراج والذبائح ونكاح نسائهم إذا كانوا ذميين تحت حكم المسلمين وسلطانهم، وكل ذلك توحيدا لقوى الإيمان وطوائفها جبهة واحدة لتقف في وجه الإلحاد العقائدي الذي ينكر إنكارا كلياً عالم الغيب، ووجود أي خالق أو مؤثر في الكون بالإيجاد والإعدام والتسيير؟؟؟.

أما عن تحديد ذبيحة أهل الكتاب فلم نتعب فيها بكيفية معينة، فهم أدرى بذبيحتهم ولا يقولن قائل أنهم قد بدلوا فيها وغيروا، لأن ذلك التبديل والتغيير -وأشد منه- مدخول عليه من قبل، وهو معروف عنهم من قبل نزول القرآن وأثناءه، بدليل قوله تعالى: **﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾** (المائدة: 13) أو قوله: **﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾** (المائدة: 41)، ومع ذلك أذن الله لنا في أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم، كما أننا لو أخذنا بالاعتبار أن تبديل الناس سلوكهم عما كانوا عليه في عهد أنبيائهم ورسولهم مؤثر في تغيير الأحكام لحكمنا بتغيير كثير من أحكام المسلمين فيما بينهم ضرورة أن حالتهم اليوم قد تغيرت تغيرا جذريا عما كان عليه الرسول ﷺ وصحابته رضي الله عنهم، خاصة استفحال كبيرة ترك الصلاة، وانتهاك حرمة رمضان، وتضييع الزكاة، وانتشار المواخر والمعاشر في كثير من البلاد التي كانت مسلمة بالحق، وأصبحت تنتمي للإسلام بالاسم وحكم التاريخ، ومع ذلك فإن ذلك لا يؤثر في تغيير الحكم بالحلية على ذبيحة كل المسلمين على اختلاف مذاهبهم، ومناكحة نسائهم، والتوارث فيما بينهم، مع احتمال قوي أن كثيرا ممن يتولى الذبح والنحر بصفة شخصية أو بصفة آلية كما هو الواقع اليوم كثيرا ما يذهل عن التسمية أو لا يدري وجوبها وشرطيتها، وكذا الأمر بالنسبة لأهل الكتاب لسنا متعبدين

بالسؤال عن كيفية ذبحهم، وهل التزموا فيها ووفوا بكل الشروط
المشترطة عليهم في كتبهم، أو قد يخلون بشيء منها.

أما التمييز بين الأمم والشعوب والأقطار المعاصرة لمعرفة التي تحل
ذبائحها والتي تحرم لحومها فالمرء في ذلك إلى الحكم الأغلب الظاهر من
أهلها بقطع النظر عن الحكام والسلطات، رغم الحكمة أو القاعدة
الاجتماعية التي تقول: (إن الناس على دين ملوكهم) وعليه فشعوب العالم
اليوم نستطيع تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، ولكل صنف حكمه:

(أ) **الصنف الأول: الأمم والشعوب الإسلامية** فمهما وجد إنسان
-مقيم أو مسافر- في بلد مسلم، أو بين شعب مسلم في مظاهر حياته،
خاصة إذا سمع الأذان للصلوات، أو شوهدت مآذنه ومساجده، ومقابره
مقابر إسلامية، فله أن يأكل مما يجد من لحم الأنعام ونحوها مما يحل أكله
وعليه أثر الذبح، دون أن يتساءل من ذبحه وكيف ذبحه؟ فذلك تكلف
وقد نهينا عن التكلف وكثرة السؤال من باب: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ
إِنْ تُبَدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ (المائدة: 101) والتسؤل عن ذلك إحراج للناس
وعسر عليهم، وما جعل الله علينا في الدين من حرج، ويريد الله بنا اليسر
ولا يريد بنا العسر، هذا بالنسبة لما يسع الناس عموماً، ومن أراد أن
يتورع لنفسه ويضيق على نفسه فله ذلك، وإن كان ما كان ينبغي له
ذلك، وليس الفقيه من يحمل الناس على ورعه وإنما الفقيه من يحملهم
على ما يسعهم من دين الله ويسره، اللهم إلا أن يرى بعينه وبعين رأسه
-بنفسه- أو أن يخبره من يثق به ممن يحصل به الظن الغالب أن:

1- الحيوان مما لا يجوز أكله شرعاً -ولو ذكي- مثل الحمر الأهلية
فضلاً عن الخنزير، أو غنماً مهجنة قد لقحت بلبقاح الخنازير كما ثبت

العلم والعمل وقوع ذلك واطراده في بعض البلدان تهجيناً لها وتحسيناً
لنوعية الغنم ولحومها كما يقولون.

2- أن لا يرى في الحيوان أثراً للذكاة مطلقاً، بأن وجدها كاملة
كما خلقها الله، موصولة الرأس بجسدها، ولا أثر للذبح أو النحر أو
الطعن كما يحكى بالنسبة لبعض الدواجن كالدجاج، إذ يكتفي بليّ عنقها
دون إهراق دمها، ثم ينسل عنها ريشها وتوضع في أكياس وحقائب
بلاستيكية.

3- أن يهل به لغير الله -إهلالاً صريحاً- كما يجري به العمل في
بعض الأضرحة والأولياء، فيهل على الذبيحة باسم ذلك الولي أو اسم
صاحب ذلك الضريح على جهة التزلف والتقرب إليه، وقد علق صاحب
النسك نسكه على موعدة وعدّها إياه إن قضى له شأناً من شؤونه
ببركته.

4- أن يخبره أمين ثقة بما ذكر، أو أن الذي تولى ذبحها مشرك قطعاً
لا يدين بدين سماوي مطلقاً، ولا بشيء من أصوله، أو كان مسلماً فارتد
ارتداداً صريحاً عن الإسلام ولما يتب.

ففي هذه الأحوال الأربعة لا يجوز الأكل منها ولو حصلت في البلاد
الإسلامية.

(ب) **الصنف الثاني: غير البلاد الإسلامية:** ففيها أرض أهل
الكتاب، وهي كل وطن أو أمة أو شعب -مهما كبر أو صغر- إذا دخله
المرء جواً أو بحراً أو برا فواجهته صوامع الكنائس بصلبانها، أو قرعت
آذانه أجراسها يوم الأحد، وهرع الناس إليها، وكذا يوم السبت بالنسبة
لليهود في بيعهم، فمثل هذه البلاد وما كان في حكمها من بلاد بعض

أهل الديانات التي تدين بوجود إله للكون، وحياة بعد هذه الحياة للحساب وللجزاء بالثواب والعقاب، إن صح قياسها على أهل الكتاب، ففي مثل هذه البلاد يسع المكلف أن يأكل من ذبائهم إذا كان أصل الحيوان المذبوح في حد ذاته مما يحل أكله شرعا من الأنعام والدواجن دون الخنازير على اختلاف أنواعها البرية الأهلية أو الوحشية، وكذا الحمر الأهلية، وما في معناها من ذوات الحوافر والمخالب والأنياب من سباع الوحش وكواسر الطير على القول الراجح عند الجمهور، ولا يتعين على هذا المكلف أن يسأل عن الذابح وكيفية ذبحه، وهل راعى فيها شروط وقيود الذبيحة الشرعية أم لا؟ اللهم إلا من باب الورع لمن أراد أن يتورع، أو رأى وعلم بعض الحالات الأربع الآتية الذكر مما يحرم الأكل ولو في البلاد الإسلامية.

ج) الصنف الثالث: البلاد الوثنية: التي لا تدين بدين سماوي ولا بإله لهذا الكون، ولا بحياة وراء هذه الحياة، ولا بعالم غيبي وروحي وراء عالم الشهادة المادية، سواء كانت وثنياتها من النوع القديم المتمثل في عبادة أوثان ونصب وتمثيل، أو من الوثنية المعاصرة في القرن العشرين المتمثلة في عبادة المادة واعتناق الشيوعية العقدية الملحدة المعطلة، بقطع النظر عن التمثيل ببعض الأقطار المعاصرة المنضوية تحت الكتلة اليسارية حليفات روسيا وكوبا والصين الشعبية، فإن الحكم الأصلي في ذبيحة هذه الأقطار الحرم، فلا يجوز لمسلم أن يأكل شيئا منها بصفة مبدئية، سواء داخلها أو مما جلب منها من اللحوم البرية حتى يتحرى لأمره ويتثبت من حليتها، وذلك بإحدى الطرق التالية:

1- إما أن يتولى هو بنفسه ذبح شيء من أنعامها ودواجنها سواء على أفراد أو مشتركاً مع غيره، فذلك أطهر لقلبه وقلوبهم وأزكى لدينه.

2- وإما أن يرى بنفسه أن الذي تولى تذكية ذلك الحيوان مسلم مثله أو كتابي يدين بدين من الديانات السماوية.

3- أن يخبره ثقة أمين بل أمينان يثق بهما أن الحيوان قد ذكي ذكاة شرعية إسلامية على يد نخبة موفدة من طرف بعض الدول الإسلامية، كما يقال عن بعض الحكومات أنها تعهدت لرعاياها بذلك، وكذا إذا أخبره أمين أن الذكاة ذكاة كتابي كما يعبر عنها (كاشير).

أما ما عدا ذلك فلا يحل شيء من لحوم تلك البلاد، فلا ينبغي لمسلم أن يقرر ويربط مصير حياته فيها، ومن اضطر لذلك وفق مصالح قد تكون وطنية أو دراسية إلزامية فعليه أن يحتاط لنفسه، وعلى من ألزمه بذلك أن يوفر له إمكانيات حياة إسلامية في مأكله ومشربه ومنكحه، ويستطيع الاقتصار على ما لا يحتاج إلى تذكية من المواد الغذائية المقوية التقوية الضرورية دون توسع وترفيه، وذلك: كل الأسماك على اختلاف أنواعها، والبيض والألبان ومشتقاتها بصفة مبدئية، وليتول بنفسه -إن شاء- من حين لآخر تذكية بعض الحيوانات البرية من الأنعام والدواجن ولو بالاشتراك مع الغير في تكاليف ذلك، وذلك ما يقتضيه الواجب على المسلم أزاء دينه طاعة لربه وعملاً بكتابه وطاعة لرسوله في الاهتداء بهديه، ويتفرع عن كل ذلك مسألتان:

أولاهما: حكم اللحوم المستوردة: فإنها تعتبر بحسب الدول أو الشعوب المستوردة منها والمصدرة لها، فإن كانت من بلد المسلمين أو بلد أهل كتاب جاز أكلها حتى يثبت موجب التحريم، وإن كانت من بلد

وثنيين أو ملاحدة معطلين شيوعيين عقائديا فحكمها الحرمة حتى يثبت موجب الإباحة والحلية إذا تعهد السلطان المسلم أو هيئة الإفتاء الدينية للمسلمين بذلك.

وثانيهما: حكم المذابح أو المسالخ الآلية المعاصرة: حيث تستقبل الأنعام عند مدخلها أو بداية تسلسلها حية، وتخرج من نهاية المعمل آخر السلسلة معلبة مصبرة، فحكمها حكم مسير المسلخ وأجهزته، خاصة الذي يعطي الإشارة أو يضغط على زر المقصلة، فإن كان مسلما كما هو في البلاد الإسلامية -إذا وجدت فيها هذه المسالخ الآلية- أو كان كتابيا في بلاد أهل الكتاب، أعطيت حكم الذكاة الشرعية، خاصة إذا اقترن بعملية التذكية شريط أو اسطوانة تردد ذكر الله -بسم الله، الله أكبر- بسم الله، الله أكبر- إلى ما لا نهاية، فارجو أن يكفي هذا في ذكر اسم الله على الذكاة، بدليل ما قال به بعض العلماء من جواز أن يتولى الذبح إنسان ويسمي له غيره عند ذبحه.

أما إذا كان مدير أو مسير الآلة وثنيا لا يعتقد في إله فإن ذبيحة آله أو معمله تكون بمثابة ذبيحة يده مما لم يذكر اسم الله عليه، أو مما أهل به لغير الله، أو ممن لا تجوز ذكاته أصلا، سواء أهل أو لم يهل لله أو لغيره.

3- أما الطريقة الثالثة للذكاة الاضطرارية فهي: رمي الحيوان الآبد أو المتردي حيثما أمكن وبما أمكن مما من شأنه أن يخرق اللحم وينهر الدم إذا تعذر التمكن من ذبحه، فلو تردى جمل أو ثور في بئر أو قليب وتعذر إخراجهم أو التزول إليه لذبحه أو نحره، وخيف عليه الهلاك والتلف فيضيع على ما له من قيمة مالية معتبرة، فإنه يجوز رميه من أعلى البئر أو القليب بسهم أو بما في معناه وحكمه حيثما أمكن من مقاتله قصد

تحليله مع ذكر اسم الله عليه عند الرمي، فإذا أصابه السهم أو شبهه فخرق اللحم وأنهر الدم فتلك ذكاته يحل أكله بعد ذلك إذا أخرج قطعاً بعد موته، وكذا لو شرد جمل أو ثور عن صاحبه وند عنه -خاصة إذا هاج البقر لرؤية الدم- كما يقع أحياناً وقد وقع فعلاً، بحيث لم يستطع أحد القبض عليه حتى رماه من رماه برصاص بنية ذبحه وذكاته ذاكرة اسم الله عليه عند الرمي فخر صريعاً، فترجو أن يكون ذلك كافياً لتحليله وجواز أكله، لقوله عليه السلام: «إن لهذه الأنعام أوابد كأوابد الوحش فاصنعوا بها ما تصنعون بالوحش».

وآخر ما نختم به الكلام عن الذكاة الشرعية لمناسبة الصيد ورمي الأوابد بما يذكيها ويحلها للأكل، فقد تكلم العلماء لهذه المناسبة على الصيد أو الرمي والقتل بالمثل أو المحمى بالنار، فيكاد يتم الاتفاق على أن المعتبر في التذكية خرق اللحم وإنهار الدم بجدة آلة أو وسيلة التذكية، وأن القتل أو الرمي بالمثل كالصخر أو الحديد مما من شأنه أن يرض العظم رضا ويفري اللحم ويهشمه تهشماً دون خرقه وقد ينهر الدم وقد لا ينهر إلا قليلاً، وكذلك القتل بالإحراق بالنار، إن ذلك حرام لا يحل الذبيحة للأكل، يكاد يكون هذا قدراً مشتركاً متفقاً عليه بين المذاهب، وعليه فمن رمى رميته بحجارة فأصابها ثم وجدها ميتة بقوة الضربة فإنه لا يأكلها، وإن أدركها حية وأجهز عليها بالذبح جازت، وكذلك لو صدمها بسيارته مثلاً. ولكن جاء العصر الحديث ببندقية الصيد وأصبح الكثير يصطاد بالرصاص فما حكم هذا الصيد إذا ذكر اسم الله عليه؟ هل يعطى حكم عموم ومطلق الصيد من حيث الحلية، أو لا يعطى له ذلك أو يفصل تفصيلاً؟؟؟ .

في المسألة نظر وخلاف منشأه هل الرصاص يقتل بثقله، أم بحرارته، أم بنفاذه وخرقه اللحم وإنهار الدم؟ فمن قال أنه يقتل بثقله أو يقتل بحرارته وناره وإحراقه لم يجز مثل ذلك الصيد فلا تحل به الصائدة ولو ذكر اسم الله عليها عند إرسال الرصاصة عليه، أما من قال أنه يقتل بجدته وخرقه اللحم وإنهار الدم ونفاذه في الصائدة كالسهم، بدليل أنه كثيرا ما تحترق الرصاصة الجثة وتنفذ فيها وتخرج منها من جهة أخرى، فمن نظر بهذا الاعتبار قال بجواز الصيد بالرصاص شريطة التسمية عند إرسالها، فإن أصابت وأدركت الصائدة وفيها بقية حياة أجهز عليها بالذبح، وإن أدركت ميتة جاز أكلها، إذ نوى تحليلها وسمى عليها.

ولعل الصواب أن يفرق بين نوعين من الرصاص، فهناك الرصاص الملولب الكروي الشكل الذي ليست له حدة، فلا يخرق الجلد واللحم ولا ينفذ بجده، وإنما ينفذ بقوة الثقل أو الضغط، ضغط القذف والرمي مع الحرارة، فمثل هذا قد لا يحكم له بالحلية.

أما الصنف الثاني فهو الرصاص المستطيل الحاد كالمسامير، فإن هذا ينفذ ويخترق الجلد واللحم والصائدة كلها بجدته بقطع النظر عن قوة دفعه أو حرارته، فعسى ولعل أن يحكم لصائدة هذا النوع بالحلية، لأنها ماتت بجدة السلاح كالسهم أو الرمح قبل أن تتأثر بثقله أو حرارته، وقد قال النبي ﷺ: «ما خرق الجلد وأفهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل» أو كما قال. والمسألة اجتهادية والله أعلم وأحكم.

هذا مجمل أو تفصيل القول عن الذكاة الشرعية التي جاءت قيда من قيود تعريف الميتة لما أريد تحديدها لتبين أحكامها، وحيث تحددت الميتة بأنها: كل حيوان بري ذو روح سائلة فارقت الحياة بغير ذكاة شرعية.

فما هي الأحكام المتعلقة بها شرعاً؟

الحكم الأول الذي دل عليه الكتاب والسنة والإجماع هو حرمة أكلها وإطعامها للإنسان المكلف، وذلك بقوله تعالى: **﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾** (الأنعام: 145) فقد وضعها الشارع على رأس المحرمات المنصوص عليها والمتناسقة في آية واحدة من هذه السورة -سورة الأنعام- وكذلك في سورة المائدة: **﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾** (المائدة: 3) وكذا في سورة البقرة وقد جاءت بصيغة الحصر: **﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾** (البقرة: 173) والمقصود من هذا التحريم أكلها كما صرح به في سورة الأنعام وعبر عنه بلفظ الإطعام، وكذلك صرح به النبي ﷺ في حديث شاة ميمونة لما أرشدهم أن ينتفعوا بإهابها، فقالوا: «إنها ميتة يا رسول الله» فقال عليه السلام: «**إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلَهَا**»⁽¹⁾ إذ هو المقصود أولاً وبالذات وهو المتبادر إلى الذهن من تحريم الميتة، والقاعدة الأصولية الكبرى تقول: (إذا أسندت الحرمة الشرعية إلى ذات معينة انصرفت الحرمة إلى المقصود أولاً وبالذات من ذلك) مثل تحريم الأمهات وما عطف عليهن من النساء في قوله تعالى: **﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ و...﴾** (النساء: 23) إلى آخر النساء المحارم المعطوفة في هذا النسق، فإن الحرمة تنصرف إلى المقصود أولاً وبالذات من علاقة الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل وهو النكاح، فلا تحرم مصافحتهن ولا مكالمتهن ولا مؤاكلتهن ومجالستهن، وإنما يحرم زواجهن، وكذا الأمر بالنسبة لقوله تعالى:

(1) متفق عليه من رواية ابن عباس.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ
اللَّهِ بِهِ﴾ (المائدة:3)، فالحرم منها أكلها، وهذا أمر مجمع عليه بين جميع
العلماء في مذاهب الأمة الإسلامية، ومنكر ذلك جحودا كافر كفر شرك،
أما منتهكه فعاص فاسق باتفاق الأمة، وقد يعبر عنه بكفر النعمة عند
بعض المذاهب، وعليه فلا مجال للخلاف والبحث فيه.

إنما البحث في أحكام الميتة في غير أكل المكلف، فهل يجوز الانتفاع
بها في وجه من وجوه الانتفاع؟؟؟ لذلك حالات من المنع وحالات من
الجواز.

1- لا يجوز الانتفاع بثمنها وهو موضوع الحديث ونصه حيث قال
النبي ﷺ: «إن الله حرم بيع الميتة» وذلك أن الميتة شيء ضائع لا قيمة له
في نظر الشرع، وعليه فلا يجوز أخذ العوض عنه، فهو أكل لأموال الناس
بغير حق ولا عوض، وأيضا إذا حرم عليك أكلها لما يحتمل فيها من
مضرة، فلم ترضى المضرة لغيرك؟ والحديث يقول: «لا يؤمن أحدكم حتى
يحب لأخيه ما يحب لنفسه»⁽¹⁾. فلا أنانية في الإسلام، بل هو حريص على
أن يدفع الإنسان الضرر عن نفسه وعن غيره، فما لا يرضاه لنفسه لا
يرضاه لأخيه مسلما كان أو غير مسلم، وعليه فلا يجوز بيعها ولو لبعض
من لا يدين بجرمة الميتة، وإذا حرم بيعها حرم شراءها كما سبق في أول
البحث عن لفظي البيع والشراء إذا حرم أحدهما حرم نظيره.

2- لا يجوز إطعامها للآدميين غير المكلفين من صبيان وأطفال صغار أو
مجانين، إذ تحريم الميتة معقول الحكمة والمعنى والعلة لما عسى أن يتولد عنها

(1) رواه البخاري والترمذي والنسائي وأحمد عن أنس.

من تسمم، وما يدرينا لعلها ماتت بالسم لديغة، بل حتى ولو عرفنا سبب موتها وأنه غير السم، فبمجرد بقاء دمها فيها مشحونا بالجراثيم كما يقول العلم يجعلها عرضة للتعفن والتلوث، كما أفادت التحقيقات العلمية الحديثة أن اللحوم المصبرة من غير تذكية أسرع ما تكون فسادا وتعفنا وتلوثا من اللحوم المصبرة بعد تذكيتها وإراقة دمها، وعليه بناء على هذا وحفاظا على صحة هؤلاء الصبيان والأطفال والمجانين ووقاية لهم وللمجتمع من الأمراض والأوبئة فإنه يحرم إطعامهم الميتة مهما كان سبب موتها، وكذلك أيضا لينشأوا على التعاليم الإسلامية منذ الصغر على تحليل الحلال والميل إليه وتحريم الحرام والابتعاد عنه والنفرة منه.

(3- لو أن إنسانا مات له شاة أو نحوها من الدواجن وكانت له كلاب يربها أو قطط أو غيرها من الحيوانات ذوات الأنياب أو المخالب المفترسة للحم، مثل الأسد والنمر في بعض (الأسراك) العالمية، فأطعمها تلك الميتة غداء أو عشاء، فيبدو أن لا يكون آثما بذلك ولو أغنته يومه عن شراء اللحم لسباعه، وأرجو أن لا يكون في ذلك خلاف بين العلماء في المذاهب الإسلامية⁽¹⁾).

(1) بعد تقرير وكتابة هذا ظهرت آفة أو جائحة جنون البقر في بريطانيا وغيرها من بلاد أوروبا، وتسربت وانتشرت -على جهة العدوى- كوباء إلى خارج أوروبا، ويُخشى أن يعدو الوباء إلى الإنسان، وعند التحقيق قيل إن سبب ذلك الجنون في البقر أنها كانت تعلق أعلافا ممزوجة بأجزاء من مختلف الميتات -الجيف وغيرها- تساعد في تعجيل نموها وتسمينها، وهذه الظاهرة العالمية تقتضي منا إعادة النظر في جواز الانتفاع بالميتة بإطعامها غير الإنسان، فيخص ذلك بما لا يؤول إلى طعام الإنسان، أما الأنعام من الغنم والبقر والإبل فلا يجوز إطعامها شيئا من النجس -

4- لو حفر لتلك الميتة حفرة في أرض ودفنها، ثم غرس عليها غرسا معينا، شجرا أو نجما مكتفيا في تسميدها وعلفها بتلك الميتة المدفونة تحت عروقها، حيث تمتص غذاءها وقوتها فتؤتي أكلها من غللها وثمارها، يبدو أن يكون مثل هذا جائزا قولاً واحداً في المذاهب الإسلامية، ولا أرى أو أظن فيه خلافاً شريطة أن لا تكون الجثة جثة آدمي.

5- لقد ذكر الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ ثلاث منافع كان الناس ينتفعون بها من شحوم الميتة وهي: الاستصباح في ظلمة الليل، كما يحكى عن وجوده إلى اليوم في بعض مناطق سيبيريا. وطلّي السفن حتى لا تبلى ولا ينخرها الماء، إذ المادة الدهنية مادة عازلة للماء عن الجسم، كما يلاحظ كل واحد منا إذا طلى يده بمادة دهنية كشحم أو زيت، ثم أدخلها في وعاء أو حوض ماء ثم يخرجها يجدها يابسة وكأنها لم تلمس الماء ولم يمسسها، وكذلك يصنع برجال الغوص إلى أعماق البحار المعبر عنهم بالرجال الضفادع، فإنهم يدهنون أجسادهم بمادة دهنية تقيهم تأثير الماء على أبدانهم طيلة مدة إقامتهم فيه. وكذلك دهن الجلود لتلين فتعين أو تساعد صاحبها على العمل، حتى ضربت مثلاً (أدهن السير يسير) هذه المنافع التي ذكرت لرسول الله ﷺ يبدو أنه كان على علم بها من قبل فأقرها لهم أو أقرهم عليها، وإنما ذكرهم إياها في سياق الحديث عن حرمة بيع الميتة وكأنهم سألوه إذا حرم بيعها باعتبار أكلها، أفلا يجوز بيعها من أجل ما فيها من منافع أخرى غير الأكل؟ فقال: «لا، هو -البيع- حرام»

ميتة أو غيرها- وذلك ما سبق إليه الإسلام والمسلمين من أحكام الحيوان الجلال -
أكل النجس- ووجوب تطهيره.

والذي يؤيد هذا المعنى، أي أن السؤال والتحريم كان لخصوص البيع إنما هو:

(أ) قوله: «هو» إشارة إلى البيع المذكور أول الحديث، إذ لو كان المقصود تحريم تلك المنافع ذاتها لكان قوله بعد السؤال - لا ذلك حرام - إشارة إلى ما ذكروا له وهو على علم به من قبل وأقرهم عليه.

(ب) ضربه المثل باليهود وبيعهم الشحوم المحرمة عليهم لأكل ثمنها، ولعنهم الله ورسوله وقتلهم من أجل ذلك.

إذن بناء على هذا فإن الحديث أفاد إقرار الناس على جواز الانتفاع ببعض ما في الميتة من منافع في غير الأكل، وفي غير ما تشترط فيه الطهارة.

- (6) والذي يؤكد هذا بصراحة ووضوح، حديث شاة ميمونة، وقد ماتت وكلفت صبيانا يجرونها لرميها في الفلاة بعيدة عن العمران والديار، فلقيهم النبي ﷺ فعرفها أو سألهم فأجابوا أنها شاة ميمونة، فقال: «هلا انتفعتم بإهابها (جلدها)» فقالوا: «يا رسول الله إنها ميتة» فقال: «إنما حرم من الميتة أكلها» وقال: «أيا إهاب دبغ فقد طهر»⁽¹⁾ أو قال: «يطهرها الماء والقرظ»⁽²⁾ أو «دباغ الأديم ذكاته»⁽³⁾ إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة المختلفة في اللفظ والمتحدة في الدلالة على جواز دبغ جلد الميتة

(1) رواه مسلم والترمذي والنسائي عن ابن عباس.

(2) رواه أبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه عن ميمونة بإسناد حسن.

(3) رواه النسائي والبيهقي والدارقطني عن عائشة بإسناد حسن ورجاله ثقات.

والانتفاع به بعد الدبغ، بقطع النظر عن وجه الانتفاع به، كيفية الدبغ التي قد نتعرض لها فيما بعد إن شاء الله.

(7-) لقد تكلم العلماء في باب الطهارات من أبواب الفقه وفي خصوص أنواع المطهرات وطرق التطهير، تكلموا عن الترتيب وقالوا إنه يطهر به أصواف وأشعار وأوبار الحيوانات الميتة، ضرورة أن أصواف وأشعار وأوبار الحيوانات المذكاة طاهرة بالذكاة لا تحتاج إلى تطهير، والترتيب أن يفرش الصوف أو الشعر أو الوبر على رمل ويرد عليه رمل آخر من فوقه ثم يضرب بالعصي أو السياط ضربا متتاليا، فإذا بالرمل يتخلل شعيرات الصوف والوبر والشعر يمتص ما فيه من ودك ثم ينفض عنه، وتكرر العملية مرارا عديدة حتى لا يبقى فيه شيء من ودكها، فإذا بالصوف أو الشعر أو الوبر طاهر يجوز غزله ونسجه أثاثا ومتاعا إلى حين، لقوله تعالى: **﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأُوبَارُهَا وَأَشْعَارُهَا أَثَاتًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾** (النحل: 80)، ومن أجل ذلك اعتبر التراب من المطهرات عند فقدان الماء، كما هو الشأن في التيمم للوضوء والاعتسال، ونفس الطريقة تستعمل لبعض الطنafs -الفرش الرفيعة- التي قد يفسدها غسلها بالماء إذا تنجست فإنها تطهر بالترتيب، وعليه فيكون الانتفاع بصوف الميتة ووبرها وشعرها جائزا قياسا أولويا على جلدتها المنصوص عليه، شريطة أن تطهر قبل الانتفاع بها أو أن تستعمل في غير ما تشترط فيه الطهارة. أما عن الجلد فقد أرشد النبي ﷺ ميمونة إلى الانتفاع به ولم يحدد لها ولم يفصل وجه الانتفاع به، وترك الاستفصال من أدلة العموم -كما يقول الأصوليون-، وعليه فيجوز الانتفاع به في مختلف وجوه انتفاع الناس بالجلود شريطة تطهيره بالدبغ.

أما عن طريقة الدبغ وكيفيته ومادته ومدته الزمانية فذلك ما لم يحدده الشارع بل كل ما جاء في الحديث ذكر الماء والقرظ، والقرظ مادة معروفة عند العرب آنذاك لدبغ الجلود، فهل يفيد الحديث قصر مادة الدبغ عليها؟

لا يبدو ذلك ولا نظن عالما يقول ذلك، لأن ذكر تلك المادة كان جاريا مجرى الأغلب على غرار قوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم﴾ (النساء: 23) ولأن القرظ لا ندري إذا كان مازال موجودا معمولا به اليوم أو قد استبدل بغيره مما هو مثله أو أحسن منه، وعليه فالصواب أن يقال إن عملية الدبغ تتصنف وتتغير بحسب الزمان والمكان حسب تقدم العلوم وتطور التقنيات والمواد الكيميائية، وكذا بحسب ما يراد من الجلد، فرب جلد يراد لمجرد الافتراش على الأرض فيكتفى فيه بمجرد التراب والملح ومادة حامض الشناضر مثلا، فيظهر في مدة زمنية قد لا تعدو الأسبوع، بينما إذا أريد من الجلد أن يكون دلوا للسقي أو وعاء للماء بحيث تسد جميع مسامه حتى لا يرشح ولا ينضح، فإن هذه العملية تتطلب مواد أكثر ومدة أطول كانت تستمر في القديم عدة شهور فيما ندري، وكذا إذا أريد منه جراب للدقيق والسويق أو شكوة لبن أو وعاء سمن وعسل وزيت مثلا، وهكذا حسب اختلاف الأغراض تختلف مواد الدبغ ومدته.

واليوم وقد أصبحت المدايع العصرية تستقبل القناطير المقنطرة والأطنان من الجلود من المسالخ وغيرها، فتدخل إلى المدبغة كأوسخ وأنتن ما تكون فتمر بمراحل التطهير والغسل والتنظيف إلى عملية الدبغ والتلوين والتلين، فتخرج من نهاية سلسلة العمل في المدبغة جلدا ناعما قويا صالحا

أن تصنع منه كل الأمتعة والأغراض المطلوبة من الجلود، ولا تستغرق العملية إلا مدة أيام قلائل، وعليه فليس للدبغ تحديد شرعي لا باعتبار المواد والكيفية، ولا باعتبار المدة الزمانية، وإنما حسبه أن يصبح الجلد صالحا لما أريد استعماله فيه، وهل نخص اشتراط الماء فيه كمادة للتطهير كما ورد في الحديث: «يطهرها الماء والقرظ»، وبناء أو اعتبارا لقول الله ﷻ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (الفرقان: 48)؟

يبدو أنه ليس بشرط لازم ما دام العلم والعصر قد ابتكر مواد مطهرة غير الماء، كما هو معروف بالمغاسل-غسلا جافا-lavage A Sec. أما فيما يستعمل فيه الجلد المدبوغ هل يستعمل في كل شيء أريد له، أم يستعمل في شيء دون شيء آخر؟ فذلك مبحث آثاره الفقهاء نتيجة اختلافهم في مدى مفعول الدبغ في الجلد هل يطهره ظاهرا وباطنا، خارجا وداخلا، أم يطهره ظاهرا فقط دون الباطن؟ فمن رأى أن الدبغ يطهر الجلد ظاهرا فقط دون باطنة وكأنه عبارة عن قشرة طلاء تغطيه من فوقه وتعلوه من خارجه دون أن تتسرب إلى داخله وكأني بهم المالكية وحدهم، قالوا: «لا يستعمل الجلد المدبوغ إلا في اليابس كالدقيق والزرع مثلا دون الرطب كالسمن والزيت والماء والعسل، ويصلى عليه باعتبار سطحه ظاهرا، ولا يصلى به باعتبار باطنه نجسا، وكأني بهذا القول غريب إذ الأصل أن كل ما يصلى عليه يصلى به كالعكس .

بينما الجمهور ذهب إلى أن الدبغ يطهر الجلد ظاهرا وباطنا، فيستعمل بعد الدبغ وتطهيره في مختلف الأغراض في الرطب واليابس، ويصلى به كما يصلى عليه، وذلك لأن النبي ﷺ لما قال: «يطهرها الماء

والقرظ» وقوله: «أيما إهاب دبغ فقد طهر» وقوله: «ذكاته دباغه، أو دباغه ذكاته»⁽¹⁾ لم يفصل وجهها دون وجهه، (وترك الاستفصال دليل العموم)، وأيضا فإن العلم والواقع يقرران أن الجلد بمسامه بمثابة غربال تتسرب خلاله مواد الدبغ من الداخل إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل، أي من جهة إلى جهة أخرى بدليل قوله الحكماء: (كل وعاء أو كل إناء بالذي فيه يرشح) فزق العسل ينضح عسلا، وقربة الماء والدلو ينضح ماء، وشكوة اللبن تنضح لبنا، وهكذا إلى ما لا نهاية له من الأمثلة، وعليه فإذا دبغ الجلد كما هو المعتاد بالماء مخلوطا بمواد الدبغ تسربت تلك المواد مع الماء خلال المسام فظهر ظاهرا وباطنا وصح استعماله في الرطب واليابس، وإذا صحت الصلاة عليه صحت به لقاعدة تقول (كل ما صحت به الصلاة صحت عليه) والعكس صحيح (كل ما صحت الصلاة عليه صحت به).

والمبحث الأخير في الموضوع هل الدبغ يطهر جميع أنواع الجلود، أم يظهر بعضها دون بعض؟ ومثار الخلاف تنوع صيغ الأحاديث الواردة في الموضوع من قوله عليه السلام: «أيما إهاب دبغ فقد طهر» وقوله عليه السلام «دباغه ذكاته» أو «ذكاته دباغه». ففريق أخذ بالصيغة الأولى (أيما إهاب دبغ فقد طهر) باعتبار -أي- صيغة من صيغ العموم تقتضي الشمول لكل أنواع الجلود والأهـب بقطع النظر عن كونها جلود أنعام أو دواب أو سباع أو غيرها، فكلها قابلة للتطهير بالدبغ بما في ذلك الخنزير، وأن الحديث الثاني «دباغه ذكاته» أو «ذكاته دباغه» خرج مخرج الأغلب،

(1) رواه النسائي

وأن أغلب ما يستعمل العرب في الجلود -جلود الأنعام- الإبل والبقر والغنم التي تذكى فتطهر بالذكاة، فترل الدبغ لجلود الميتة وتطهيرها منزلة الذكاة المطهرة لجلود المذكاة منها، وليس المقصود حصر تأثير الدبغ في خصوص الحيوانات القابلة بطبعها وأصلها للذكاة.

أما الفريق الثاني فقد أخذ بالقول أو الصيغة الثانية -دباغه ذكاته- أو -ذكاته دباغه- وخرجه مخرج القيد، وأن الدبغ لا يطهر إلا جلود ميتة الأنعام التي من شأنها أن تطهرها الذكاة، فإذا ماتت حتف أنفها وفاتنا تطهيرها بالذكاة طهرنا جلدها بالدبغ وكأنه من باب (ما لا يدرك كله لا يترك قله)، فلئن فاتنا لحمها فلا تفوتنا منافع جلودها وأصوافها وأوبارها وأشعارها وقد امتن الله علينا بها.

أما بقية الحيوانات من دواب وسباع وغيرها فكما لا تطهرها الذكاة وهي الأصل في تطهير الحيوان فمن باب أولى وأحرى أن لا تطهرها الدبغ وهو فرع عن الذكاة.

ولعل الصواب بين هذا وذلك وخير الأمور أوسطها، فيقال: إن الدبغ يطهر جلود ميتة الحيوانات الطاهرة العين -فترة حياتها- فالأنعام من الإبل والبقر والغنم وغيرها من الحيوانات البرية كالغزال ونحوها مما هو طاهر العين والرطوبات في حياته، وكان مما تحله الذكاة، فإنها تطهر لحما وجلدا بعد الذكاة، وإذا ماتت بدون تذكية طهر الدباغ جلودها. أما الحيوانات الطاهرة العين والرطوبة مدة حياتها والتي لا تطهرها الذكاة لو ذكيت كذوات الخوافر مثل الخيل والبغال والحمير الأهلية وحمير الوحش وبقر الوحش، ولعل يلحق بها السباع غير المجمع على نجاسة عينها، كالثعالب والذئاب والأسد والنمر والفيلة، فهذه لا تطهرها الذكاة، ولكن

إذا ماتت حتف أنفها أو ذبحت لموجب من الموجبات أصبحت نجسة، ولكن نجاستها عارضة، إذ كانت قبل موتها طاهرة العين والبلل غير البول، وعليه فهذه النجاسة العارضة قابلة للرفع بالدبغ فتطهر به.

يبقى الحيوان النجس العين وهو الخنزير بالإجماع فيما أعلم -ولا عبرة بالشاذ- وقد يلحق به سباع الوحوش والطيور عند من يرى نجاسة عينها في حياتها، فإن هذه تعتبر وكأنها كلها عين من أعيان النجس، والنجاسة لا تطهر إلا بزوال عينها، وعليه فهي غير قابلة للتطهير إلا بزوال عينها، ولا يزول عينها إلا بإحراقها، على أنها لو أحرقت بقي رمادها كبقية منها.

ولعل هذا ما يتناسب مع تشديد الشارع في حكم الخنزير، وتساوله في الدواب وامتنانه بها على عباده، فتكون النتيجة لهذا القول أن الدبغ يطهر جلود الميتة الأنعام في الدرجة الأولى وبصفة إجماعية، ولا يطهر جلد الخنزير لتعين نجاسته حيا أو ميتا، ويغلب جانب تطهير جلود الدواب من ذوات الحوافر وغيرها تغليبا لاعتبار حياتها وقد كانت طاهرة فطرات عليها النجاسة بالموت طروا قابلا للرفع بالدبغ، ويبدو أن هذا أوفق لروح التشريع ويسره باعتبار عام، وتشدده في الخنزير باعتبار آخر خاص.

ولتمام البحث والفائدة أثر هذا السؤال : هل الانتفاع ببعض تلك المنافع المنصوص عليها في حق الميتة هل هي توقيفية، يوقف فيها عند موارد النص ويقتصر عليها، ولا يتعداها إلى سواها على أنها أشياء تعبدية غير معقولة العلة والحكمة؟ وهذا ما يراه البعض فيمنع غير المنصوص عليه من المنافع المحتملة من الميتة، من باب (أن الضرورة تقدر بقدرها).

أم أن تلك المنافع قياسية نص الشارع على بعضها كأصل للتشريع
ويقاس عليها كل مصلحة إذا تحققت مصلحتها، واندفعت مفسدتها في
غير الإطعام بالأكل المنصوص على حرمة؟

يبدو والله أعلم أنها قياسية، وعليه فيمكن أن تلحق بالمنافع المنصوص
عليها غيرها من المنافع الأخرى إذا تعينت مصلحتها فعلا واندرأت
مفسدتها، فإن ذلك أوفق لظاهر النص والحصص في قوله عليه السلام: «إنما
حرم من الميتة أكلها» ولقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ
مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾
(الأنعام: 145)، فركز على الإطعام، وكذا ما يفيدُه أيضا سياق آية البقرة
في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا
رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنِزِيرِ﴾ (البقرة: 172-173). وعليه فإذا أمكن
الاستفادة من عظام الميتة، مثل القرون التي تستصلح وتتخذ منها أبواق
السفن والقيادات الكشفية لتكبير الصوت وإبلاغه إلى البعد، وأنياب الفيل
كمصدر للعاج، وما يتخذ منه من حلي زينة من أمشاط وأساور قديمة،
وغير ذلك مما عسى أن يتخذ من العظام، والجمهور على جواز ذلك سواء
باعتبار أن العظم كالجلد قابل للتطهير بالاستصناع والاستصلاح، أو
باعتباره كما يرى البعض غير ميتة لأنه لا تحله الحياة، وهذا رأي عجيب
وغريب، وإن كان هناك من الظواهر ما يؤيده، مثل الأظافر المرتفعة إذا
قصت وقد أمرنا بقصها لا نتألم لذلك بفقدان الحياة منها، وكذا لو
وضعت شيئا باردا أو حارا أو حادا على الظفر لم تحس به، وأيضا حوافر
الدواب من الخيل والبغال والحمير كثيرا ما يقص الزائد منها حتى يقل

عشرها، وتشد تحتها صفائح من حديد بمسامير وتدق في الحافر من أسفل إذا أريد لها سفر طويل ولا تتألم بالمسمار ما لم يصل اللحم، وما يوجد من ألم عند الكسر فذلك لمماساة العظم المنكسر اللحم أو الأعصاب المتصلة به أو للنخاع الحي الموجود داخله، بحيث لو عري عن عظم وفصل عنه كل ما يتصل به من عصب ولحم ونخاع فإن مادة العظم تبقى ميتة كالظفر أو الحافر المنفصل عن اللحم، من هنا قال البعض بجواز الانتفاع بعظم الميتة لأحد الاعتبارين الآنفين الذكر وغير ذلك.

وأخيراً نتناول موضوعاً جدياً ومهمّاً وخطيراً وهو موضوع قديم باعتبار، وحادث باعتبار آخر، وكثيراً ما وقع الخوض فيه بين الناس علماء وبسطاء، وكثيراً ما خطأ بعضهم البعض من أجل ذلك وما زالوا إلى اليوم، وأعني بذلك موضوع الصوابين والمواد الدهنية التي تصنع منها، إلى جانب المواد الأوكسيدية، كالصودا التي تبيد العفونات والأوساخ، فمن المعلوم أنها تمزج بمواد دسمة تخفف مفعولها وتأثيرها حتى لا يتآكل اللحم أو البشرة بها عند استعمالها، وكان المشهور قديماً أن هذه المادة الدهنية الدسمة هي الزيت النباتي، سواء كانت من الزيتون أو غيره، حتى أصبح البعض يعتبر أن الصابون الأخضر طاهر باعتبار أن لونه الأخضر مستمد من لون الزيت أو الزيتون، وبقطع النظر عن كون هذا صواباً أو خطأ، فهذا ما كان عليه معتقد بعض الناس البسطاء قديماً. أما اليوم فقد أصبح من الشائع أن المواد الدهنية الدسمة التي تصنع بها الصوابين لم تعد من الزيوت النباتية، إذ تلك أصبحت مادة غذائية للناس هم أحوج ما يكونون إليها، ولم يعد من الإمكان أن يحرم الإنسان منها لأكله وتصنع بها الصوابين، وعليه فقد استعيضت بزيوت وشحوم ودسومات حيوانية

تستخلص وتعتصر من هنا وهناك خاصة نفايات المجازر وما يرميه الناس من عظام اللحم في القمامات والمزابل، حيث يخصص معمل الصوابين فرقا من العمال لجمع القناطر المقنطرة من هذه العظام، بقطع النظر عن جنسها ونوعها، وطهارتها أو نجاستها، وقد يجدون جثة ميتة، فيجمعونها فيما يجمعون وإذا بهذه العظام تخصص لها أحواض وصهاريج تجمع فيها ويفرغ عليها ما يفرغ مما من شأنه أن يخللها، وتعتصر منها زيوت أو مواد دسمة دهنية تتقاطر أو تسيل في أنابيب أو سواقي وتتجمع في أحواض صغيرة أو أوعية يؤخذ منها بقدر الحاجة لصناعة هذه الصوابين، فما حكم هذه الصوابين من حيث الطهارة والنجاسة؟؟؟

ليس الجواب على هذا السؤال من السهل، بل هو من الخطورة. يمكن، فلا بد له من تمهيد وتوطئة مبسطة ضافيه يتبين المرء من خلالها - بحول الله - وجه الحق والصواب مبني على مستندات نرجو أن تكون قوية متينة ومعقولة لها أصالة في الشرع الحنيف، وهذه التوطئة وهذا التمهيد والتقديم نركزه على قاعدة الاستحالة وأثرها في التشريع وتغير الأحكام بمقتضاها، وعلى قاعدة (دوران الحكم مع الحكمة والعلة وجودا وعدما) وهي من كبريات قواعد الشرع والعقل.

ما الاستحالة وما أنواعها؟

الاستحالة في هذا المقام الشرعي معناه التحول والتغير والتبدل والانتقال من حال معينة إلى حالة أخرى مغايرة للأولى، فهي غير الاستحالة العقلية المنطقية التي بمعنى الامتناع وعدم الإمكان، كاستحالة كون الشيء الواحد في آن واحد في مكانين مختلفين، أو استحالة اجتماع النقيضين والضدين في شيء أو آن واحد.

أما الاستحالة الحكمية الشرعية فتتنوع إلى نوعين:

1- استحالة مادية حقيقية واقعية محسوسة .

2- استحالة حكمية اعتبارية معنوية.

لكل صنف منهما تأثير في الأحكام الشرعية.

● أما الصنف الأول فنتبينه من عدة أمثلة من ذلك:

1- استحالة الماء المهيّن النجس القذر العفن الدافق الذي يخرج من بين الصلب والترائب والمستقر في الرحم كنطفة فيتحول إلى علقة -قطعة من دم خثر ثخن غليظ- وهي نجسة باتفاق المذاهب الإسلامية رغم اختلافهم في نجاسة أو طهارة المني، فإذا بتلك النطفة أو العلقة تتحول من حال إلى حال كما بين الله ﷻ أطوارها في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا -آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون: 12-14)، وقال في آية أخرى من سورة الحج: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ (الحج: 5) -فهذا الطفل- بعد أن تضعه أمه، وتتناوله الحاضنة تنظفه وتنقيه مما علق به من دم الرحم والمشيمة، فبعد أن تغسله يبقى الولد طاهرا طهارة مادية حسية، خاصة إذا كان ابن مسلم، وللأولاد حكم آبائهم، والمسلم لا ينجس حيا ولا ميتا، فانظر أيها المسلم كيف استحالت النطفة النجسة أو العلقة النجسة إلى طهارة وقد تبدلت حالتها وتغيرت تغيرا أساسيا جذريا عما كانت عليه مادة وشكلا وحكما.

2- والمثل الثاني: النبتة التي تنبت في الدمن - كما قال عليه السلام «إياكم وخضراء الدمن» قيل وما خضراء الدمن يارسول الله؟ قال: «المرأة الحسناء في المنبت السوء»⁽¹⁾ مثالا وإشارة إلى ربات الجمال من البيئات غير المتدينات كالبدرة تنبت في كومة من العفونات والمزابل، وتضرب جذورها وعروقها في الأنجاس تمتص منها القوة والغذاء فتخضر وتؤتي ثمارا طيبة يانعة، فهل يحكم على تلك الثمار بالحرمة أم بالنجاسة باعتبار أنها تولدت عن قذارة ونجاسة؟ إنه لم يقل أحد بهذا فيما ندري، وما سمعنا عالما نهي أن تسمد النباتات بفضلات المزابل والمجازر والمراحيض والمرايض، وما أفيدها للنبات، وما ذلك إلا لأنها استحالت استحالة كاملة مادية حسية حقيقية، إذ لا نجد في الغلل والثمار أي أثر للمادة الأولى التي تغذت منها. فهذان مثالان للاستحالة المادية الحسية من النجاسة للطهارة. وكأني في غنى عن ضرب مثال للاستحالة المادية التامة الحقيقية الحسية من الطهارة إلى النجس، وإنما على سبيل التقريب نضرب مثالا باستحالة الأكلات الشهية الطيبة الحلال التي يتناولها الإنسان بكل فهم وتذوق وتمتع فإذا بها بعد أن تمر بالجهاز أو الأنبوب الهضمي في داخل الإنسان، وبعد أن ينتفع بما فيها من قوة وتغذية تمتصها أجهزة الامتصاص، تبقى الفضلات والبقايا والرسوبات فتخرج وقد استحالت استحالة مادية حسية كاملة بما لا يمكن وصفه، وتغير بذلك حكمها من طيب إلى خبيث، ومن طهارة إلى نجاسة، ومن حلية إلى حرمة، ومن تشهي إلى تقزز

(1) رواه الراقدي من حديث أبي سعيد بسند ضيف.

واشمئزاز ونفور من ريحها ومنظرها، وليقس على هذا كثير من أمثلة
الإستحالة المادية الحقيقية الواقعية المحسوسة.

• أما الصنف الثاني من الاستحالة: الاستحالة الحكمية المعنوية
الاعتبارية أو النسبية فمن أمثلتها:

1- اللبن أو الحليب الذي يشربه الطفل الصغير امتصاصا من ثدي
أمه أو حلمة قارورته وهو طاهر حلال، فإذا بمجرد وصوله إلى الجوف إذا
به ينشرق شرقة أو يسعل سعلة فيرد ما شربه منذ ثانية أو بعض ثوان -
قيئا- وهو على الحالة التي كان عليها قبل شربه لم يتغير من ظاهره شيء،
ومع ذلك فإنه قد تغير اسما وحكما فهو لم يعد حليباً ولا لبناً في العرف
واللغة، بل أصبح قيئاً وأصبح في حكم الشرع نجساً حرام تناوله أو مناولته
للصغير أو غيره، فالاستحالة كادت تكون حكمية اعتبارية بقطع النظر
عما يقوله العلم عما عسى أن يكون قد طرأ على ذلك اللبن من تغير أو
تفاعل كيميائي بوصوله إلى الجوف.

2- ومثاله في ذلك أيضا البول بعد شرب مدرات البول، فقد
يشرب الإنسان سائلاً معيناً في وقت معين وإذا به بعد دقائق يحتقن بولاً،
وقد يتكرر تبوله في دقائق مرات متوالية، حتى إنه لو جمع بوله في قارورة
لما تبين فيه أي فارق معتبر شكلاً بينه وبين الماء الذي شربه، ومع ذلك
يعتبر مستحيلاً إلى شيء آخر يقال له البول -غير الماء- وإلى حكم
النجاسة بعد الطهارة، والحال أن التغير قد لا يثبت إلا العلم بالمجهر.

3- المثال الثالث: شاب في العشرين من عمره علق بفتاة -بنت
عمه أو عمته أو خاله أو خالته أو أجنبية بعيدة عنه كل البعد- في السابعة
عشرة من عمرها، فهي والحال هذه حرام عليه أن ينظر إليها أو أن تنظر

إليه، أو أن يكلمها أو أن تكلمه إلا من وراء حجاب، فضلا أن يجالسها
وتجالسه في خلوة بينهما ومعزل عن أقاربهما بتحرش دافع جنسي، ولكن
بمجرد أن تتم الخطبة والعقد بينهما يقول الخاطب لوليها زوجني بنتك
فلانة على كتاب الله وسنة رسوله وصدّاق مقداره كذا وكذا، ويجب
الولي بقوله زوجته وليتي فلانة على فرض كتاب الله وسنة رسوله
وصدّاق مقداره كذا حسب المتفق عليه، ويحضر بينهما شهود، فبمجرد
تمام هذه العملية التي لا تزيد ولا تنقص شيئا في ذات الشابين -الزوجين-
ولا تغير فيهما أي أثر ظاهري مادي يذكر، ومع ذلك يصبح كل واحد
منهما أخص بصاحبه من كل قريب إليهما، فالفتاة تصبح أقرب وألزم
والصق بالشاب حبا ونظرا ومكالمة ومجالسة ومؤاكلة ومضاجعة واختلاطا
من كل من سواه من أمه وأبيه وإخوته وأولاده، كما أنه يصبح هو أيضا
بالنسبة إليها أخص إنسان بها من أمها وأبيها وإخوتها وأولادها -إن كان
لها أولادا من قبل-، فما هذه إلا استحالة حكمية اعتبارية معنوية، إذ لم
يطرأ على الذوات المادية أي تغيير ظاهري محسوس.

وهب أن الحياة الزوجية بينهما استمرت سعيدة ردحا من الزمن،
فإذا بشيطان من شياطين الإنس أو الجن يترغ بينهما، فإذا بالزوج يتلفظ
بكلمة واحدة ينبس بها ولو هزلا، فضلا عما إذا أكدها بقوله -أنت
طالق- وقد يقول ثلاثة، وقد تكون الثالثة فعلا، فإذا بهما يصبحان
أجنبيين أحدهما عن الآخر، بُعد ما بينهما بُعد ما بين السماء والأرض، لا
يحل له منها ولا يحل لها منه نظر ولا كلام ولا مؤاكلة أو مجالسة فضلا
عن الخلوة والمضاجعة والمباشرة. مالذي طرأ عليهما في ذواتهما؟

لا شيء اللهم إلا استحالة حكمية معنوية اعتبارية شرعية أثرت كل هذا التغير في الأحكام.

4- وآخر مثال نختم به تبين وتفصيل هذه القاعدة الهامة التي تعتبر من أكبر أصول التفريع الفقهي، مثال العصير أو النقيع، فعصير العنب، أو عصير القصب، أو عصير النخل، أو نقيع التمر، أو نقيع الزبيب، إذا صنع شرابا ليومه كان حلالا طاهرا، وشرابا طيبا لذيذا جاز شربه، ولكن بمجرد أن يمر عليه زمن معين قد يكون بضعة أيام، من ثلاثة أيام فما فوق، يدخله شيطانه - كما عبر عنه النبي ﷺ في الحديث - فيشتد ويزبد فيصبح مسكرا مغيرا للعقل، فإنه بذلك يتحول إلى شراب خبيث ملعون هو وشاربه وكل من أعان على شربه من قريب أو بعيد، إذ هو خمر وقد لعنت الخمر على عشرة أوجه، بل أزيد، والحال أن السائل قد لا يطرأ عليه تغير مادي شكلي ظاهري محسوس في حد ذاته، وإنما تغيره في مفعوله، فحكم له أو عليه بالحرمة والنجاسة على الأصح.

ولو أن تلك المادة من ذلك العصير المتخمر تنقضي عليه مدة معينة في ظروف معينة، أو يغلى حتى يذهب ثلثه أو ثلثاه - تبخرا - فيتخلل من تلقاء ذاته أو بصنع إنسان، على اختلاف في جواز ذلك ومنعه، فإذا به يصبح حلالا طاهرا حلالا جاز استعماله، حتى قيل فيه: «نعم الإدام الخل»⁽¹⁾ والحال أنه في الحالات الثلاث لم يتغير العصير تغيرا ماديا شكليا بصفة ظاهرة محسوسة، إذ لا تكاد تتغير أوصافه الظاهرة، فهي استحالة حكمية معنوية اعتبارية نسبية، وفيه تنطبق القاعدة التي أشرت إليها آنفا

(1) متفق عليه من حديث جابر.

(أن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما)، فكلما وجدت العلة وجد الحكم، وكلما ارتفعت العلة وزالت زال الحكم وارتفع.

بناء على هذه القواعد الأصولية يستطيع المتأمل الفقيه أن يصدر الحكم بالحلية أو الحرمة، وبالطهارة أو النجاسة على الصوابين المصنوعة بمواد دهنية حيوانية قد تمتزج فيها عصارات عظام الميتة أو شحومها، بعد أن يتبين تطور واستحالة تلك المواد من حالتها الأولى إلى حالتها الأخيرة التي آلت إليها. فبعد أن كانت تلك المواد دهنية دسمة عفنة نتنة ملوثة وقد تكون موبوءة بالجراثيم، فإذا بها بعد أن تمر بمراحل الصناعة وتضاف إليها مواد كيميائية معينة، وقد تمر على مراحل الإحماء والغليان، فإذا بها تخرج من المعمل في نهاية مراحل الصناعة قطعاً معلبة لا أثر في ظاهرها لمادة الشحم أو الدهن، فبعد أن كانت دهنية دسمة انعكست طبيعتها فأصبحت تزيل الدهن والدهن، وبعد أن كانت نتنة أصبحت عطرة، وبعد أن كانت عفنة موسخة أصبحت تزيل العفن والوسخ، وبعد أن كان المرء يتقزز من رؤيتها في أحواضها وصهاريجها أصبح يتملى في جمال مظهرها ويتنسم طيب ريحها، وبعد أن كانت موبوءة بالجراثيم أصبحت مبيدة للجراثيم، حتى أن الأطباء الحريصين على حفظ صحة حرفائهم والتوقي لهم كثيراً ما يغسلون أيديهم بالصابون إثر كل فحص لمريض، قبل فحص ثانٍ لمريض ثانٍ، لإبادة ما عسى أن يعلق بأيديهم من جراثيم بفحص المريض الأول، أليست هذه استحالة مادية حقيقية كلية وجذرية، إذ انعكست أوصافها انعكاساً كلياً عما كانت عليه؟ أفبعد كل هذا يبقى حكمها على ما كانت عليه من النجاسة والحرمة؟؟؟.

إن الفقيه الراسخ في العلم العارف بمقاصد الشرع وأسرار التشريع
وعلل الأحكام وحكمها المنصوص عليه منها والمستنبطة لا يسعه إلا أن
يحكم لها بالطهارة، بل بالطهورية، إذا أصبحت طاهرة في نفسها ومطهرة
لغيرها مع الماء طبعاً، وحلية التعامل فيها، ولا حرج على وضوء من مسها
بين صلاة وصلاة، وبهذا تطمئن نفس المؤمن ليسر الدين وسماحة الشريعة
الإسلامية ومناسبتها لكل زمان ومكان.

وما قيل بالنسبة للصوابين قد يقال مثله بالنسبة للأسمدة الصناعية التي
يستعملها المزارعون مستوردة ومصنعة من مصانع كيميائية يقال أنها
تستهلك كميات من العظام، حلالها وحرامها، طاهرها وناجسها، إن
صح هذا.

ويبدو - إن شاء الله - أن هذا هو الحق والصواب لأن الاستحالة في
هذين المثالين أبلغ من الاستحالة في دباغ جلود الميتة، ومع ذلك حكم لها
الرسول ﷺ بالطهارة إذ قال: «يطهرها الماء والقرظ». والله أعلم، وفوق
كل ذي علم عليم.

وبعد هذه البسطة عن الميتة المنصوص على حرمتها وحرمة بيعها
نركز ونؤكد أنه رغم تلك المنافع المأذون فيها بالنص أو بالقياس، وما علم
منها بعد، وما لم يعلم مما قد يعلم فيما بعد فيما دون الأكل، ومع ذلك لا
يجوز بيعها من أجل شيء من تلك المنافع، فمن حصل له شيء من الموت
في حيواناته فإن استطاع أن ينتفع بها بوجه من وجوه الانتفاع الآنفه
الذكر - دون الأكل - فله ذلك، وإلا خلى بينها وبين غيره ممن له قدرة أو
خبرة على الانتفاع بغير عوض، إذ هي كما سبق أن قلنا شيء مهدر لا

قيمة له في نظر الشرع، وعليه فلا يجوز أخذ عوض عنه لأنه أكل لمال الناس بغير عوض، أو معاوضة مال بلا شيء.

أما الأكل من الميتة عند الضرورة فأمر منصوص عليه في القرآن في غير ما موضع. ففي كل موارد ذكر المحرمات الآنفه الذكر، يعقب الله تبارك وتعالى عليها باستثناء حالة الضرورة، ففي سورة الأنعام قال: ﴿وَمَا لَكُمْ، أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ، إِلَيْهِ﴾ (الأنعام: 119)، وقال في أواخر نفس السورة: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: 145)، وقال في سورة المائدة: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة: 3)، وقال في سورة البقرة: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: 173)، وقد اتفق معظم العلماء في مختلف المذاهب أن حد الضرورة المبيحة للأكل من الميتة الخوف من الموت المحقق، أو تلف عضو من الجسم. أما من شدة الجوع الذي عبر عنه بالمخمصة حتى أشرف على الهلاك فدار الأمر بين أن يسلم بروحه أو أن يتناول من الميتة ما يدرأ عنه الموت ويمسك على رمق الحياة، وقد يكون الاضطرار بالإكراه من جبار يرغمه على الأكل بالتهديد عليه بالقتل فعلاً أو إتلاف عضو منه إن لم يأكل من الميتة، ففي هذه الأحوال تدرك رحمة الله بعباده بقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: 29) فيجوز له أن يترخص. وهل يجب عليه أن يترخص ويأكل الميتة؟

للعلماء قولان في جواز أو وجوب الترخص لإنقاذ نفسه، فإذا لم يترخص ومات هل هو شهيد؟ أم قاتل نفسه؟ أمره إلى الله، ولكن اتفقوا على أنه إن ترخص فلا إثم عليه على شرط أن لا يتعدى حد الضرورة، وأن يكون كارها لذلك غير باغ، والضرورة تقدر بقدرها، وآية ذلك كله: أن لا يأكل إلى حد الشبع، بل حسبه المضغة أو المضغتان إلى ثلاث يقيم بها أوده ويمسك بها رmqه وهو كاره ذلك على مضض منه، وأن لا يدخر منها شيئا على جهة التزود. هكذا اشترط بعض العلماء. ولكن إذا كان بفلاة وقد ضاعت عليه راحلته التي بها زاده، أو أخذ منه ذلك غصبا وقسرا فبلغ ما بلغ من شدة المخمصة والضرورة، فأنقذ نفسه بالقدر الضروري غير باغ ولا عاد، ولكن علم أن الشقة التي تفصله عن العمران ما زالت شاقة وبعيدة، لا عمران فيها ولا مورد حياة، أفلا يمكن أن يؤذن في التزود لها مما وجد من هذه الميتة التي قد تكون مأكولة سبع حديثة جديدة لما تتعفن بعد، فيعالجها بما يحفظها من التعفن، على شرط أن لا يأكل منها شيئا حتى يصل إلى حد الضرورة الآنفة الذكر خطورة عليه فيتبلغ بها، وهكذا حتى يدرك أهله أو عمرانهم؟ إن هذا مجال للنظر والفقه!!! .

ولعل مما يتصل بهذا المبحث مبحث نقل الدم ونقل الأعضاء باعتبارها أجزاء فصلت من حي فهي ميتة، والحديث يقول: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة»⁽¹⁾، وكذلك بيع جثث الأموات للمستشفيات، إما بوصية من الميت نفسه، أو برضى من أوليائه للتعليم

(1) رواه الترمذي وأبو داود وصححه الحاكم عن أبي واقد الليثي.

ففيها وإجراء التجارب الطبية عليها لفائدة الأحياء، هذا موضوع قد نفرد
له بحثا وبسطة في نهاية الحديث إن شاء الله.

الفصل الثاني : الخمر

العنصر الثاني الوارد ذكره في الحديث الخمر وهي بقدر ما تبدو واضحة المعنى في غنى عن التعريف، ومع ذلك فلا بد فيها من بسطة في معناها اللغوي العرفي والشرعي.

أما معناها اللغوي: فمشتق من مادة (خ م ر) بمعنى غطى، ومنه أخذ الخمار للرداء الذي يغطي أو تغطي به المرأة من أم رأسها إلى كعبيها، وقد يجر وراءها وتشد حاشيته عادة تحت ذقنها حتى يضرب على جيبها وصدرها، وذلك قوله تعالى في حق النساء: **«وَلْيَضْرِبْنَ بخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ»** (النور: 31)، ومنه الحديث: «خمروا أنفسكم»⁽¹⁾، وقوله: «إذا أذن المغرب فأكفتموا صبيانكم وخمروا أنفسكم»¹ بمعنى غطوها، وسميت الخمر المعروفة بهذا الاسم لأنها تخمر العقل أي تغطيه حتى يفقد التمييز بين الخير والشر، والضر والنفع بما يعلوه - كما يقال - من طبقة ضبابية بخارية تحجب عنه الشفافية والإدراك الجيد الصحيح لحقائق الأشياء، هذا من حيث اللغة.

أما معناها العرفي: فكأنها اشتهرت عرفاً لخصوص عصير العنب إذا ترك حتى يشتد ويزبد وتدخله حموضة فيتخمر حتى يبلغ درجة الإسكار وتغيب أو تغطية العقل، وأن هذا النوع كان معروفاً ولكن بقلّة في صدر التشريع.

(1) رواه الشيخان بألفاظ مختلفة.

أما حقيقة الشرعية فهي: كل ما غطى العقل وأذهب الوعي والتمييز بين الخير والشر، وبين الضر والنفع دون فقد الإحساس، بقطع النظر عن نوعه ومادته، فسواء كان سائلا مشروبا، أو جامدا مأكولا، أو مسحوقا، أو غازا، مشموما، وسواء كان من عنب، أو تمر، أو زبيب، أو ذرة، أو قصب، أو عسل، أو عصير نخل، أو بعض الخضر والفواكه المعتصرة، أو من بعض الحشائش والنباتات، أو من غير النباتات، فكل هذه الأصناف وغيرها مما هو معروف في الوجود اليوم، أو مما سيوجد، إذا أثرت على العقل بالتغطية وتعطيله عن مهمته التي جعله الله لها سميت خمرا وانطبق عليها جميع الأحكام الواردة في حق الخمر، وذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»⁽¹⁾. مهما كان كميته قليلا كان أو كثيرا، لقوله عليه السلام: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»⁽²⁾ أو قوله: «ما أسكر الفرق منه فملء الكف منه حرام»⁽³⁾، هذا بعض ما يمكن أن يقال عن حقيقة الخمر رغم بساطة معناها وظهوره.

أما عن حكمها: فمن المعلوم من الدين بالضرورة حرمتها في كل زمان ومكان، وقد ثبت ذلك بنص الكتاب والسنة والإجماع والعقل. أما الكتاب فقد نص على حكم الخمر في ثلاثة مواضع متدرجا في بيان حكمها النهائي:

-
- (1) رواه مسلم وأحمد والدارقطني من حديث ابن عمر.
 - (2) أخرجه النسائي وابن ماجه من حديث عمر بن شعيب.
 - (3) رواه الأربعة من حديث عائشة وقال الترمذي حديث حسن.

1- أولها آية سورة البقرة عند قوله تعالى: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ، قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ، وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾** (البقرة: 219) وكل عاقل إذا عرض عليه طعام أو شراب ضرره أبلغ من نفعه إلا واقتضى عقله تركه واجتنابه والابتعاد عنه، وضرب لذلك مثل ما إذا دخل ضب أو أرنب جحرا ودخلت معه أفعى أو ثعبان، فأراد الصائد أن يخرج الأرنب أو الضب مع احتمال أن تقضم الأفعى أو الثعبان يده إذا أدخلها الجحر، فمن الخور أو الجنون إذا غامر بنفسه وأقدم على هذا الخطر العظيم مقابل ذلك النفع المرجو من الأرنب أو الضب، وعليه فشان العاقل أن يجتنب الخمر والميسر بمجرد معرفته أن إثمهما أكبر من نفعهما، وذلك ما فهمه عمر رضي الله عنه وأمثاله الذين امتنعوا عن الخمر بمجرد نزول هذه الآية ظانين أنها حرمت.

2- أما المرحلة الثانية فحددها آية سورة النساء عند قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾** (النساء: 43)، وإذا علمنا أن سبب نزولها كما في قصة الإمام علي كرم الله وجهه، قال: دعانا عبد الرحمن بن عوف إلى طعام صنعه لنا وسقانا خمرا -قبل تحريمها قطعا- فشربنا ونالت منا الخمر، وحضرت الصلاة فقدموني إماما لهم، فقرأت: **﴿قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون وأنتم عابدون ما أعبد وأنا عابد ما عبدتم وأنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين﴾**⁽¹⁾، فترلت الآية، وهذه الآية وإن كان ظاهرها لا يفيد تحريم الخمر، ولكن تفيد تحريم اقتراب الصلاة في

(1) رواه الحاكم والترمذي عن علي وإسناده صحيح.

حالة سكر، وليس معنى ذلك أن لا يقترب الصلاة أو أن تسقط عنه الصلاة في حالة السكر، وإنما عليه أن لا يأتي عليه وقت الصلاة وهو في حالة سكر، وحيث أن تمكن الخمر من شاربها وصحوه منها أمر نسبي اعتباري غير منضبط، فعليه إذن أن يلتزم إحدى حالات ثلاث:

● إما أن يجتنبها ولا يقربها بالكلية خشية أن تتمكن منه تمكنا لا يصحو منه عند الصلاة فيصلي سكران أو تفوته الصلاة.

● وإما أن لا يتناول منها ما يسكره، فإذا شربها شرب منها قدرا ضئيلا لا يؤثر على العقل، وذلك تدرج لتركها.

● وإما أن لا يتناولها في فترات ما بين الصلوات المتقاربة وقد وزعت في أكثر من نصف اليوم، من الزوال إلى العصر ثم المغرب وبعدها العشاء، وكلها متقاربة بعضها من بعض.

فإذا تركها في كل تلك الأوقات وكان بياض النهار وقت السعي والعمل والكسب عادة لم يبق وقت لاحتمال تناولها مع البعد عن وقت الصلاة، إلا الليل حين يأوي إلى فراشه للنوم والراحة، فيقل خطره من جهة، ولا يكاد يستيقظ لصلاة الصبح إلا وقد صحا من سكره -عادة- كما يصحو من نومه آنذاك، وبذلك تقل فرص تناولها وذلك تدرج إلى تركها، والتدرج في التشريع من خصوصيات ومميزات الشريعة الإسلامية.

3- أما المرحلة الثالثة الأخيرة والحاسمة فهي آية المائدة، حيث يقول

الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ

الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ» (المائدة: 90-91)، وما أن سمع عمر رضي الله عنه

هذه الآية حتى استبشر وقال: «انتبهينا يا ربنا، انتبهينا يا ربنا» وقد كان من قبل شديد الحرص على تحريمها، وقد روي عنه أنه كثيرا ما كان يدعو الله بقوله: «اللهم بين لنا في الخمر لهيانا شافيا» وما أن نزلت هذه الآية وقرأها النبي ﷺ على المسلمين استجابوا للنهي فاجتنبوها وانتهوا عنها حينهم، حتى أن جماعة منهم كانوا على مجلس منها في طعام، وقد أفرغ لهم كؤوس منها، فبلغهم تحريمها فأمروا ساقينهم أن يهرقها. وذلك أمره ﷺ أن تهرق الدنان وتكسر، فأهرقت حتى سالت بها شوارع المدينة، فلم يسمح ببقاء شيء منها بين أيدي الناس سدا لذريعة الوقوع في طائلة حماقتها وهم -بعد إلفها- حديثو عهد بتحريمها، وقد سئل ﷺ عن خمر لأيتام هي مورد لهم المالي، ولعلها كل ما يملكون من رزق، سأله أن تخلل لهم حفاظا على مالهم، وحفظ أموال اليتامى واجب شرعا، فنهاهم عن ذلك وأمر بإهراقها وكسر دنانها ⁽¹⁾، هذا ما أفادته الآيات القرآنية من أحكام الخمر.

● أما السنة: فقد بينت ذلك بعدة أحاديث في الأشرطة في بيان حكمها ووعيد شاربها، مما لا يسع هذا البحث حصره دفعة واحدة، وإنما من باب الاستشهاد نورد قوله ﷺ: «لعنت الخمر على عشرة أوجه» ⁽²⁾، وقوله: «لعنت الخمر ولعن معها عشر» ⁽³⁾ على أن ليس المراد خصوص العشرة الوارد ذكرهم في الحديث، وإنما المراد لعنها ولعن كل من -أو-

(1) أخرجه مسلم والدارقطني وأحمد والطبراني عن أنس بن مالك.

(2) أخرجه الأربعة عن ابن عمر بألفاظ مختلفة ورجاله ثقات.

(3) أخرجه الأربعة عن ابن عمر بألفاظ مختلفة ورجاله ثقات.

ما يمت إليها بصلة من قريب أو بعيد مما يعين على إنتاجها وترويجها وشربها، بداية من غارس كرمها الخاص بها إلى شاربها وما بين ذلك من عشرات ولعل مئات الأيدي الآثمة التي شاركت أو تشارك في ذلك عادة، ومن ذلك قوله: ﷺ «مدمن الخمر كعابد وثن»⁽¹⁾، وقوله: «من شرب الخمر ثم لم يتب منها كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال يوم القيامة»، قيل: «وما طينة الخبال يا رسول الله؟» قال: «عصارة أهل النار»⁽²⁾ أي ما يخرجونه من فضلات أدبارهم يحمى عليها في نار جهنم فيسقاها شربة الخمر على ننتها وحرارتها.

● أما الإجماع: فلا خلاف بين الأمة الإسلامية بجميع مذاهبها قديمها وحديثها في حرمة الخمر، ومن أنكر ذلك فقد أشرك، ومن شربها انتهاكا استوجب الحد أو التعزير، أما من شربها استحلالا ناكرا حرمتها قتل ردة. أما عقلا: فدليلة أن الخمر مؤثرة على العقل بحجبه وتعطيله عن مهمته التي جعله الله لها وهي الميزة أو الكرامة التي كرم الله بها الإنسان - بني آدم - وحمله بها في البر والبحر، وفضله به على كثير ممن خلق تفضيلا بالغاً لتمييزه بين الخير والشر والضر والنفع، حتى جعل العقل واكتماله اكتمالا نسبيا مناط التكليف، بحيث مهما فقد العقل أو نقص عن الحد الأدنى الذي قدره الله في البالغ العادي إلا وتعطل التكليف، وعليه فتسلط الخمر على العقل وتعطيله وإذهابه إلى حد يصبح صاحبها بمثابة المجنون أو

(1) أخرجه ابن ماجة وابن حبان والبخاري من طرق متعددة عن أبي هريرة وابن عباس وغيرهما.

(2) رواه مسلم عن عمر.

العجماوات أو الصبيان المعفين عن التكليف يعتبر تعطيلًا للتكليف، وبالتالي تعطيلًا للدين والشرائع السماوية خاصة الإسلام الذي ارتضاه الله دينًا لعباده، ولن يقبل منهم سواه، وبالتبع فالخمر تؤدي إلى إبطال مهمة الأنبياء والرسل، وتعطيل حكمة الله في الوحي وحكمته من خلقه الجن والإنس أن يعبدوه، وإذا تعطل كل ذلك أصبح الإنسان فردًا أو جماعة عبارة عن حيوان ضاري، ومجتمعه عبارة عن مجتمع وحشي يسوده الشر والفساد بدل الخير والصلاح، ويسوده الظلم والطغيان والضرر والعدوان بدل النفع والعدل والاحسان، وذلك يتنافى وحكمة الله في استخلافه الإنسان في الأرض، وقد اعترض عليه الملائكة عليهم السلام بقولهم: **﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ، قَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾** (البقرة: 30)

بناءً على كل ذلك وهو شيء قليل من كثير المضار التي تنتج عن الخمر التي سميت أم الخبائث، كما ذكرت لهذه التسمية مناسبة سواء كانت واقعية أو متوقعة فهي حق وصدق، وذلك أن زاهدا راودته ربة جمال فاتن على نفسها فاستعصم، وراودته على قتل ولد صغير لها فأبى باعتباره نفسا زكية، وراودته على تناول كأس خمر، ولا مناص له من أحد الأمور الثلاثة، فاستسهل تناول كأس الخمر، فناولته الكأس الأول فاستزاد منها، وزادته الكأس الثانية، ثم الثالثة حتى أخذت منه الخمر مأخذها، فوقع عليها وقد طلبت منه ذلك، وخاف الفضيحة من ذلك الطفل الصغير فقتله، ومن ثم سميت الخمر أم الخبائث لأنها إذا شربها صاحبها وتمكنت منه ولدت منه كل ما يمكن أن تحدثه نفسه من خبائث في المال والبدن

والدين والعرض والنسل، ما دام الرادع له -وهو العقل- قد تعطل وانغلق.

إن مثل هذه الآفة إذا عرضت بمثل هذا العرض على كل عاقل مهما كان نصيبه من العقل والتمييز إلا وحكم بوجوب تحريمها، وأدرك حكمة تحريمها قليلها وكثيرها ما دام القليل يؤدي إلى الكثير حتما وعادة، ومن هنا أجمعت الأمة على تحريم الخمر قليلها وكثيرها، سواء كانت خمرا صرفة أو ممزوجة، وقد سأل الصحابة رضي الله عنهم النبي ﷺ عن الخمر يقتلوها بالماء -يمزجونها بالماء- حتى تذهب شدتها ويضعف مفعولها، فقال: «لا، هي حرام، ما أسكر الفرق منه فملاء الكف منه حرام» وقال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» وعليه فلو أخذت قطرة خمر بالمقطر وصبت في كوب ماء وشرب لاستحق صاحبه الإثم عند الله والتعزير عند الناس، كما أن الحضارة الغربية أتت بنوع من الطبخ يستصلح ويستنكه بقطرات من خمر تسمى (الروم)، تقطر عليه في القدر أثناء الطبخ فتعطيه نكهة طيبة خاصة، وقد سئل علماء الإسلام عن ذلك فأفتوا بالحرمة والمنع سدا للذريعة وتمشيا مع روح النصوص والمقاصد الشرعية.

وإذا حرمت الخمر على المكلفين فإنها بمنع منها غير المكلفين من الصغار والمجانين والدواب.

أما الصغار فيمنعون عنها وتمنع عنهم من باب قوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ (التحریم: 6) فمن باب الحوطة لهم وتنشئتهم تنشئة إسلامية منذ الصغر ليدأبوا عليها، وحسما لمادة الفساد عنهم أن يألفوا الخمر ويتعودوها ويدمنوا عليها في صغرهم فيصعب عليهم تركها عند التكليف، وعليه ينبغي بل يجب الحكم بحرمة ما ابتكر حديثا

من مشروب يسمى جعة الصغار La Biere Des Enfants ما قيل إن فيها نسبة ضئيلة من الكحول لا تسكر ولا تضر بالصغار، قلت يجب أن يحكم بحرمتها ومنعها عن الصغار لأنه إذا ألفها وتعود عليها فإنه لا يكاد يبلغ مبلغ الكبار حتى يتشوف إلى جعة الكبار بدعوى أنه لم يعد صغيراً، وهكذا من الجعة إلى ما هو أقوى منها وأشد، وعليه ففسدا للذريعة -وهو أصل من أصول التشريع- يجب أن يمنع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى محذور خطير وإن لم تكن مقدماته خطيرة في حد ذاتها، وكذا الأمر بالنسبة للمجانين والمعتوهين.

أما بالنسبة للدواب والعجماوات فإن التجربة من بعض السفهاء دلت على أنها هي بدورها تتأذى بالخمير، إذ تجعل منها أوابد كأوابد الوحش، تشرد على صاحبها حتى لا يستطيع التحكم فيها، وقد تؤذيه أو تؤذي جيرانه من قريب أو بعيد، وعليه فلا يجوز سقيها شيئاً منها رغم أنها غير مخاطبة بالتكليف أصلاً.

وهل يجوز تناولها للضرورة؟

كثيراً ما يتساءل بعض البسطاء السذج أو المغالطين مثل هذا السؤال، هل يجوز تناول الخمر للضرورة مثل العلاج -هكذا علي سبيل الاستشفاء في زعمهم- من باب أن الضرورات تبيح المحظورات؟ فالجواب والله أعلم:

أولاً إن الشارع -الله العليم الحكيم- لما ذكر الخمر وتحريمها لم يعقب عليها باستثناء قط، مثل قوله: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ، إِلَيْهِ﴾ (الأنعام: 119) أو: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ (البقرة: 173) كما عقب بذلك بعد ذكر الميتة، وهذا عن قصد تشريعي لا عن غفلة حاشاه،

ولا عن سكوت كما في بعض حالات السكوت عن بعض أشياء رحمة بنا من غير نسيان، بل لعلم الله ﷻ بخطورة الخمر وتمكنها من النفس من جهة، ولعلمه ﷻ أن ليس فيها شيء من شفاء، ولذلك قال عليه السلام: «ما جعل الله شفاءكم في شيء مما حرم عليكم»⁽¹⁾ وقال: «من تداوى بالمحرم فلا شفاه الله» وإليكم وجوه الفرق بين الخمر والميتة في الترخص أو عدم الترخص بهما عند الضرورة:

1- أما الميتة فقد نص الله ﷻ على جواز الترخص فيها عند الضرورة، بينما الخمر لم يشر لذلك ولو مجرد إشارة لا بالنص ولا بالفحوى.

2- الضرورة المبيحة للترخص بتناول الميتة قد نص القرآن عليها بأنها المخصصة، أي الجماعة الشديدة المفضية بصاحبها إلى حافة القبر ووشك الموت كما بينها العلماء فيما سبق، فحيث دار الأمر بين تحمل الموت المحقق وبين تناول شيء من الميتة لدفع ضرر الموت وخطره المحقق مع احتمال الإصابة بما عسى أن يكون في تناولها من بعض مضاعفات قابلة للعلاج كان تناول الميتة أهون خطراً وأقل ضرراً من الموت، فكان الترخص بذلك من باب ارتكاب أخف الضررين - والضرر مرفوع باتفاق المذاهب - لقوله عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»⁽²⁾ وقال

(1) أخرجه البخاري والطبراني وابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفاً على ابن عباس.

(2) أخرجه أحمد وابن ماجه والطبراني عن ابن عباس.

الشيخ السالمي: «والضرر مرفوع بلا معاند» فهي من كبريات قواعد الفقه في الشريعة الإسلامية على شروط:

أولا أن يكون الضرر محققا، وأن يكون رفعه محققا أيضا بالترخص، وأن لا يرفع ضرر بضرر مثله أو أشد منه، وهذه كلها متوفرة في الترخص بأكل شيء من الميتة، فضرر الموت بالمخمصة الشديدة محقق، ورفعته بتناول المضغة والمضغتين أو الثلاث لسد الجوع محقق، وضرر ما عسى أن ينتج من تناول تلك الميتة لا يمكن أن يكون أشد من الموت.

وما قيل عن المخمصة يقال مثله في صورة ما إذا كان موجب الضرر الإجبار والإكراه عليها بالتهديد بالموت المتوقع فعلا.

ويضاف إلى ذلك كله أن المتعاطي للميتة مضطرا بتناولها مع كثير من الاشمئزاز خاصة إذا كان بها نتن وديدان، وهو غير باغ ولا عاد، ولا يعتزم الرجوع إليها أبدا، ولا تترك فيه تعودا لها مما يولد إدمانا عليها فيما بعد.

بينما الخمر ما عسى أن تكون الضرورة الملحة الملجئة الداعية إليها؟ هل هي شدة الجوع أم شدة العطش؟ وهل الخمر تزيل الجوع أم ترفع العطش؟ يبدو أنها لا تزيل هذا ولا ترفع ذاك.

أما دعوى تناولها كدواء لعلاج بعض الأمراض فإن هذا وهم وزعم ماله مستند صحيح -ولو كان بإرشاد طبيب- إذ كثيرا ما يرشد الطبيب إلى دواء معين لمرض معين فإذا به يخفق في ذلك الظن أو ذلك الوهم، بل قد يجري مريض فحصا عند طبيب معين ما فيرشده إلى دواء معين، ثم يعيد فحصا آخر للتثبت عند طبيب آخر لنفس المرض فينكر عليه الدواء الذي دله عليه الطبيب الأول ويرشده إلى دواء آخر مغاير. بل وقد يتفق

بعض الأطباء على دواء معين لشفاء مرض معين، ولكن المريض يتناول ذلك الدواء المرة بعد المرة، والوصيفة بعد الوصفة أياما عديدة وقد تكون أشهراً، ولا يرى أثراً لذلك مطلقاً، وعليه فتناول الخمر ضرر محقق، وكونها دواء لذلك المرض أمر مشكوك فيه، وكونها ترفع ذلك الضرر فعلاً أمر غير مضمون، وعليه فلا تتحقق القاعدة الأصولية في ارتكاب أخف الضررين، بل ارتكبنا إثماً وضرراً محققاً للحصول على نفع موهوم، والقاعدة الأصولية تقول دفع الضرر والمفاسد أولى من جلب المنافع والمصالح.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الدواء غالباً ما يأمر الطبيب والأطباء بتكرير تناوله مرات في اليوم أو على الأقل مرة كل يوم، وتناول الخمر بعنوان الدواء بهذا الشكل من التكرار يورث في متناولها عادة بالفيها، وقد يستمر عليها وتتمكن منه حتى يتعودها ويدمن عليها، حتى إنه لا يكاد يبرأ من مرضه - إن قدر له البرء - وإن كان مستبعداً - يصبح مصاباً بمرض الإدمان الذي هو أخطر على دينه وصحته وعقله ونسله وماله من المرض الذي كان مصاباً به من قبل، وبذلك يكون قد دفع ضرراً بضرر أخطر وأشد، وذلك ما تجمع الأمة الإسلامية على حرمة ومنعه وعدم جوازه.

ولعل الضرر الوحيد الذي رآه العلماء مبيحاً للترخص بتناول جرعة من الخمر إنما هو الغصة، إذا غص إنسان بالطعام أو غيره ولم يكن معه سائل مطلقاً يمرر به الغصة إلا الخمر فقد أجازوا له ذلك بجرعة واحدة من الخمر، وذلك لأن الخطر محقق وهو خطر الموت بالاختناق، ودفعه محقق بإمرار الغصة بجرعة من السائل - وهو الخمر - وضررها مأمون إذ لا تتكرر الجرعة عادة، وعليه فلا يستمرئها ولا يتعودها، ولا يتولد عن ذلك

الإدمان عليها فيما بعد، وبذلك نكون قد دفعنا ضررا محققا بضرر أخف، ارتكابا لأخف الضررين حسب القاعدة الأصولية.

أما من حيث نجاسة عينها أو طهارتها: فقد أثير فيه مبحث قيم بين العلماء، فاختلّفوا في ذلك إلى فريقين:

1- فريق قال بطهارة عينها.

2- وفريق قال بنجاسة عينها.

ونحن نورد أدلة الفريقين لتبين أصحها سنداً وأوفقها لمقاصد الشرع.

1- أما الفريق الأول القائلون بطهارة عينها فقد استدلوا لقولهم بأدلة معظمها اجتهادي نظري مرتكز على أدلة مختلف في أصالتها الشرعية، مثل البراءة الأصلية، والاستصحاب، واقتضاء المفهوم.

• أما الدليل الأول لهم، فقولهم: إن الأصل في الأشياء الحلية والطهارة ولا يحكم على شيء بالحرمة أو النجاسة إلا بدليل شرعي ينقل عن ذلك الأصل.

• الدليل الثاني: قالوا: بالاستصحاب، وهو إبقاء الشيء على ما كان عليه من أصل حتى يثبت ما ينقله عنه، وحيث أن أصل الخمر أشياء طاهرة العين كالعنب والزبيب والتمر والعسل والقصب والشعير، وعصير النخيل وبعض الفواكه والخضر المعتصرة منها الخمر فيجب استصحاب هذا الحكم بطهارة أصلها حتى يثبت خلافه.

الدليل الثالث: قالوا: إن النبي ﷺ لما نزل تحريم الخمر بصفة نهائية باتة صارمة في سورة المائدة أمر عليه السلام المسلمين آنذاك المهاجرين وخاصة الأنصار بإهراق الدنان وإسالة خمرها في الأزقة والطرق والشوارع

والساحات، قالوا: لو كانت الخمر نجسة لكان في إراقتها في الطرق والشوارع والأزقة إيذاء للمسلمين في ممراقهم وطرقاتهم، وذلك شيء حرام وممنوع وملعون صاحبه على لسان الرسول ﷺ إذ قال: «من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم»⁽¹⁾ وقال: «ملعون من آذى المسلمين في طرقهم» عكس إمالة الأذى عن الطريق فقد اعتبر شعبة من شعب الإيمان، وعليه بناء على هذا الاعتبار فإنه يقتضي أن تكون الخمر طاهرة العين حتى لا يؤدي أمر النبي ﷺ وامثال المسلمين له إلى المحذور المقتضي للوعيد الشديد.

هذه أهم الأدلة التي تمسك بها القائلون بطهارة عين الخمر في حد ذاتها رغم تحريم شربها، وسيحاول الفريق الثاني القائل بنجاستها الإجابة عن أدلة خصومه ثم إثبات قوله هو بأدلة جديدة.

(2- أما الدليل الأول: وهو البراءة الأصلية، فهو دليل يعمل به أو معمول به قبل ورود الشرع بحكم شيء معين، يحكم له بالبراءة الأصلية من الحلية والطهارة هذا بصفة مبدئية.

أما عند التفصيل وتحقيق النظر والقول فيقال: إن الحكم بحلية الأشياء وطهارتها باعتبار الأصل هذا بالنسبة للطيبات لقول الله ﷻ في صفات رسوله: **«النَّبِيُّ الْأَمِّيُّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ»** (الأعراف: 157) ولقوله في

(1) رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن.

حق عموم الطيبات من الرزق وزينة الله التي أخرج لعباده: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الأعراف: 32).

أما الخبائث فإن الأصل فيها الحرمة لقوله في حق نبيه ﷺ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (الأعراف: 157)، وعليه فإن الشارع قد نص على الخمر أنها من الخبائث، وذلك ما تقرر عند جميع العقلاء، وذلك يقتضي الحرمة، وغالبا ما تقترن الحرمة بالنجاسة والنجاسة بالحرمة، مع ما في هذا من تفصيل.

وثانيا: أن ذلك الأصل في خصوص الخمر قد انتقض بورود الشرع بضده بالنص لما وصفها بالرجسية، وبمجرد ورود النص الشرعي ينتقض أصل البراءة الأصلية، وكون الخمر رجسا أمر منصوح عليه مقطوع به لا يجوز إنكاره ولا الخلاف فيه، وهذا الوصف إذا حاولنا فهم مدلوله شرعا أو لغة لوجدنا له قدرا مشتركا من المدلول والمعنى مع ثلاثة أو أربعة ألفاظ أخرى تقرب منه في الجرس الصوتي وأصول الكلمة، وفي قدر كبير من المعنى وهي الرجز، مع ملاحظة أن اللهجات العربية كثيرا ما تنطق السين زايًا والزاي سينا، والركس مع التقارب بين مخرج الكاف والجيم والنجس، والقدر المشترك بين هذه الألفاظ الأربع القذارة والإستبشاع مما يقتضي النفور والبعد عن الشيء.

أما الرجس فقد ورد في القرآن في حق الخنزير الذي يستقذره كل ذي طبع سوي وذوق سليم، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ

مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ
فِسْقًا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ» (الأنعام: 145)، والمتأمل يدرك كيف خص
الله الخنزير بهذا الوصف دون الميتة والدم المسفوح إشارة إلى أنه أخس
منها وأبشع، بدليل أننا نجد صوراً أو أنواعاً من الميتة والدم مباحة لنا ولا
نجد أي صورة أو حالة من حالات النجس مستثناة من الحرمة.

أما الميتة والدم فقد قال عليه السلام: «أحلت لنا ميتتان ودمان، أما
الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال»⁽¹⁾ بينما الخنزير
كله رجس لا يستثنى منه شيء، وقد أجمعت الأمة على ما لا يعلم فيه
خلاف من نجاسة عينه آخذين ذلك من وصفه في القرآن بالرجسية.
وحيث ورد نفس الوصف في حق الخمر وذلك قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا
الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ
الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة: 90)، فما المسوغ أن
يحكم على الخنزير بالنجاسة العينية الذاتية ولا يحكم بمثلها على الخمر وقد
وصفهما الله العليم الخبير بنفس الوصف في القرآن؟

أما الركن فقد وردت في حق الروث، وكأني بها روث آدمي أو ما
لا يؤكل لحمه، وقد جيء بها للنبي ﷺ عندما أراد قضاء حاجته
ليستبرئ بها فرماها، وقال: «إنها ركس»⁽²⁾.

أما الرجز فقد وردت في حق ما سلط على بني إسرائيل لما كذبوا
بموسى ﷺ إذ قالوا له: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا
فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ قَارِئِينَ عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ

(1) رواه أحمد وابن ماجه الدارقطني

(2) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود.

وَالْقَمَلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ ءَايَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا
قَوْمًا مُّجْرِمِينَ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ
لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ
وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى
أَجَلٍ هُمْ بِالْغَوَى إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ (الأعراف: 132-135).

أما النجس فقد أطلق على المشركين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا
الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ
هَذَا﴾ (التوبة: 28) كما وردت لفظة الرجس في قوله ﴿فَاجْتَنِبُوا
الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: 30)، وبهذه الاستعمالات الشرعية لهذه
الألفاظ المتقاربة اللفظ والمدلول ويجمع بينها القدر المشترك من القبح
والبشاعة والفظاعة والاشمئزاز، وما من شأنه أن يجتنب ويتعد عنه ويقصى
عن حياة المسلم فرداً أو جماعة، ويتزهد المسلم عن الاقتراب منه أو ممارسته
والتلطيخ به سواء كانت القذارة مادية حسية أو معنوية. وعند التحقيق
نجد أن كلا من الألفاظ الأربعة استعمل في النجاستين معا المادية والمعنوية،
فاستعمل الرجس في الخنزير وهو نجس بنجاسة مادية واستعمل في الأوثان،
إذا اقتصرت بنجاستها على النجاسة المعنوية.

واستعمل الرجز في الطوفان والجراد والقمل والضفادع وكأنها أقرب
إلى النجاسة المعنوية منها إلى النجاسة المادية، ثم عطف عليها الدم وهو
نجس بنجاسة مادية.

واستعمل النجس في أعيان النجاسة المادية كلها مثل البول والغائط
والقيء والدم كما استعمل في المشركين، إذا قصرت بنجاستهم على
النجاسة المعنوية كما يرى البعض وإن كان الأصوب أنها نجاسة مادية
حتى ينفر المسلم عنهم ويتعد عن مخالطتهم.

يبقي الخمر وقد وصف بأنه رجس، فهل يحمل على النجاسة المادية
أو النجاسة المعنوية؟

1- فعملاً بقياس الشبه الذكري بينه وبين الخنزير وقد وصف كل
منهما بالرجس، فحيث حكم على الخنزير بالنجاسة المادية فكذلك ينبغي
إن لم نقل يجب أن يحكم على الخمر بنفس الحكم.

2- جاءت السنة فبينت أنه نجس نجاسة مادية، لما سئل النبي ﷺ
عن آنية أهل الكتاب: هل نشرب فيها - وهم يشربون فيها الخمر -؟
فقال: «لا، إلا إن لم تجدوا غيرها فاغسلوها واشربوا فيها»⁽¹⁾، ولا يغسل
الوعاء عادة إلا لتطهيره من النجاسة المادية.

3- لا يجوز أن نفرق بين الخمر والخنزير وقد وصفا بوصف واحد
في النص القرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من
حكيم حميد، وإلا اعتبر ذلك إيمانا ببعض الكتاب وكفرا ببعض، وقد
أنكر الله ذلك إذ قال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ
بِبَعْضٍ﴾ (البقرة: 85).

● أما الاستدلال بالاستصحاب، استصحاب حكم أصلها من العنب
أو التمر أو العسل أو الشعير... أو... أو... إلى غير ذلك من المواد التي
تعتصر أو تصنع منها الخمر، فهذا لا يقوم دليلاً لأننا نقول: كذلك أصل
جميع النجاسات كان طاهراً، فأصل البول الماء وجميع السوائل، وأصل
الغائط الطعام بكل أصناف المأكولات، وكذا أصل الدم وأصل الميتة
حيوان كان طاهراً، وهكذا... ولكن التغير والتطور والتحول الذي يطرأ

(1) رواه الشيخان عن أبي ثعلبة الخشني.

على الطعام والشراب إذا دخلا جوف الحيوان خاصة الإنسان وتفاعلا فيه بمختلف وجوه التفاعل عبر مرحلة الهضم وفي مختلف أجهزته حوّلها إلى مادة نجسة، وكذلك بالنسبة للحيوان إذا طرأ عليه الموت فتحلل أجزائه وتفككها بالموت جعل منه ذاتا أو عينا نجسة غير التي كانت عليه، وكذا العصير أو النقيع من العنب أو الزبيب والتمر والقصب والشعير وعصير النخل إذا مرت به مدة زمنية في أوعية مختلفة حسب أجهزة التخمر ووسائله من الطرق الكلاسيكية القديمة أو المعاصرة الآلية الميكانيكية الحديثة، وما يضاف إليها أو يتولد عنها من مواد كيميائية تتفاعل معها أو فيما بينها حتى تصير العصير خمرا مسكرا، أن ذلك التفاعل قد لا يقل تأثيرا وعاملا في تغيير الحكم من الطهارة إلى النجاسة كما غيره من الحلية إلى الحرمة، قلت لا يقل تأثيره في ذلك عن تفاعل الطعام والشراب في الأنبوب أو الجهاز الهضمي فحوله من طيب إلى خبيث، من حلال إلى حرام، ومن طاهر إلى نجس، كل هذا جواب على دعوى الاستصحاب لو لم يرد عن الشارع ما يخالفه، فكيف وقد ورد في القرآن ما يرفعه بل يقطعه ويعطيها حكما جديدا نص عليه بلفظ الرجس.

● أما الدليل الثالث: وهو أمر النبي ﷺ أصحابه بإهراقها في الشوارع إلى آخر ما ذهبوا في الاستدلال بهذه الحادثة على طهارة عين الخمر، فليس في هذا أية دلالة عند التحقيق الشرعي وفق الأصول والمقاصد الشرعية وواقعية الأمر، وذلك بناء على:

- 1- قاعدة سد الذرائع.
- 2- قاعدة ارتكاب أخف الضررين.
- 3- واقع شوارع المدينة وطقسها وبيئتها.

4- الآداب الإسلامية في لباس الرجل والمرأة.

أما أولاً : فقاعدة سد الذرائع تتمثل في مسارعة النبي ﷺ إلى إهراق الخمر وكسر الدنان سدا لذريعة شربها بعد أن حرمت عليهم وهم حديثوا عهد بها، وذلك عملاً بما سماه علماء التربية فيما بعد (بترع المشير)، إذ بقدر ما كان إيمان الصحابة رضي الله عنهم قويا برهم وبرسولهم وكتاب ربهم وشدة حرمة الخمر فيه، ومع ذلك فإن بقاءها في بيوتهم مدة تطول أو تقصر قد تغري بعض ضعاف الإرادات فتستهويهم بتناول الجرعة منها فيهلكوا دينهم، وشأنه في ذلك شأن الحكم الشرعي بتغريب الزناة غير المحصنين بعد إقامة الحد عليهم -عند جمهور المذاهب- خاصة الرجل -حتى لا يلتقي بقرينته من جديد فتغريه أو يغريها، وكذا الأمر بالنسبة لفرض الحجاب بعد تحريم الفواحش والزنا، كل ذلك سدا لذريعة الوقوع في الحرام، وحسما وقطعا لمادة الفساد وأسبابه.

أما ثانياً : وهي قاعدة ارتكاب أخف الضررين فتتمثل في تنجس طرف ثوب الإنسان -رجلاً أو امرأة- فيطهر بأقل الماء، بل ولعل بالمسح بالأرض فقط كما سيأتي، أو ينتقض وضوءه فيعيده بسهولة. هذا أهون بكثير من أن يتنجس عقله ويتدنس دينه بتناول جرعة خمر بعد تحريمها.

أما ثالثاً : فإن واقع شوارع القرى والمدن خاصة المدينة المنورة وهي مدينة مترامية الأنحاء موزعة إلى أحياء وديار، لم تكن ولا نظن أن تكون أزقتها وشوارعها وطرقها من الضيق بحيث تعمها الخمر من طرف إلى طرف، أو من حافة إلى حافة ومن حائط إلى حائط بحيث لا يبقى للمارة ممر إلا أن تغوص أقدامهم أو نعالهم أو تجر ثيابهم في الخمر، مع أن هذه الطرق كثيراً ما كانت يجالس الصحابة لما نهاهم النبي ﷺ عنها،

فقالوا: «ما لنا بد منها يا رسول الله» فقال: «إذن أدوا الطريق حقها» قالوا: «وما حقها يا رسول الله؟» قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام»⁽¹⁾ أو كما قال، وعليه فقول الرواة أن شوارع المدينة سالت بالخمير لما أمرهم عليه السلام بإهراقها معناه أنها اتخذت مسالات في الشوارع في وسطها أو على حوافها، شأن ما يقال عند نزول المطر: سالت الشوارع بالمطر، فإنه لا يعني أنها سالت فيها من طرف إلى طرف. هب أن شوارع المدينة فعلا سالت على عرضها بالخمير فإن طبيعة تلك الطرق والشوارع الرملية عادة سرعان ما تتشرب وتمتص تلك الخمور وسيولتها فلا يبقى منها أثر يؤذي المارة، وإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة المدينة الحارة، إذ تقع في المنطقة الحارة من الكرة الأرضية في درجة من درجات العرض الشمالية، فإن حرارة الشمس لا تبقي من ذلك أثرا يذكر، ومن المعلوم أن الشمس من المطهرات.

رابعاً: هب أنه بقي شيء من أذى الخمير على سطح الشوارع والطرق فمن ذا الذي عسى أن يتأذى به، الرجال أم النساء؟؟؟ إذا رأينا إلى الواقع المتبادر إلى الذهن أن كثرة المارة في الشوارع حسب الأوامر والتوجيهات الشرعية هم الرجال، إذ النساء مأمورات بالقرار في بيوتهن، لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب: 33) أما الرجال المكلفون بالحركة والسعي والضرب في الأرض للعمل والكسب ابتغاء فضل الله فقد أرشدوا أن يكفوا ثيابهم ولا يترلوها إلى ما تحت الكعب فضلا أن يجروها في الأذى، فقد زار شاب مسلم عمر بن

(1) أخرجه الشيخان وأبو داود وأحمد عن أبي سعيد الخدري.

الخطاب ﷺ حالة احتضاره بعد طعنه، فلما أدبر الشاب خارجاً من بيت عمر تبعه ﷺ ببصره، فرآه يجر ذيله في الأرض فناداه -رغم ما هو عليه- لينكر عليه ذلك الفعل الذي يراه منكراً، فقال له: «يا هذا كف -أو ارفع- عنك رداءك فإنه أتقى لربك وأنقى لثوبك»، فمثل هذه التربية الإسلامية لا تدع مجالاً لتضرر الرجال المسلمين في عهده ﷺ بجر ثيابهم على أرض الأزقة والشوارع والطرقات وقد سالت فيها الخمر المهركة إن بقي منها شيء على وجه أرض الشوارع.

أما النساء اللائي أمرن أن يقبعن ويقرن في بيوتهن وإذا اضطرت إحداهن للخروج لبعض ضروراتها فإنها تخرج وقد تطيل ذيلها فعلاً -كما هو التوجيه الإسلامي- إذ قال عليه السلام: «ذيل المرأة وراءها شبر أو ذراع» غير أن ذلك الذيل لا يضرها أن يمر بالمكان القذر فإنه يطهره المرور مرة أخرى بالمكان الطيب الطاهر النظيف، وقد جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: «يا رسول الله إني امرأة أطيل ذيلي وإنه يمر بالمكان القذر» فقال عليه السلام: «يطهره ما بعده»⁽¹⁾ ومن المعلوم أن المسح والتراب من المطهرات، وعليها إذا ما وصلت إلى بيتها وتفقدت رداءها فلم تجد به أثراً للنجس فلتحكم له بالطهارة ولو كان قد مر على شيء من القذرات.

وبهذا التحليل الشرعي الأصولي لقصة إهراق الخمر في الشوارع تبين لنا أنه ليس فيها ما يدل على طهارة عينها، وبإبطال تلك الأدلة التي استمسك بها القائلون بطهارة عين الخمر طهارة مادية يتبين لنا صواب

(1) رواه البيهقي وأبو داود وأبو يعلى بطرق متعددة.

وسداد قول وقوة أدلة القائلين بنجاسة عينها، وذلك ما يتماشى مع روح التشريع ومقصد الشارع في تنفير الناس منها وإبعادهم عنها بعد أن لعنها ولعن معها عشرا، على أن ليس المراد بذلك تحديد العشرة بالضبط وإنما المقصود لعن كل من سعى أو ساعد في صنعها وترويجها من لدن غرس كرمها إذا كان هناك نوع من الكرم لا يصلح عنبه إلا للخمر إلى من يحراث له أرضه ويقلمه ويسقيه ويحنيه وينقله كرما للمعصرة مع عمال المعصرة كلهم مهما كان نوع عمل الواحد منهم إلى ناقلها بالشاحنة إلى البواخر المصدرة ومفرغوا البواخر إلى موزعيها على بائعيها بالجملة ثم ناقلها من مخازن أو خزانات (البرادات) إلى من يضعها على المائدة ومن يصبها لصاحبها في كوبها حتى يتناولها شاربها، فإذا علمنا أن كل أولئك الأصناف داخلون في اللعن والإقصاء عن رحمة الله ورضوانه كان الأنسب لذلك أن يحكم على الخمر بنجاسة عينها حتى يزداد الناس نفورا منها واشتمزازا وابتعادا عنها كما يشتمزون من القيء والبول والغائط، فيشتمز المسلم أن يدخل حانة كما يشتمز أن يدخل مرحاضا مخافة أن يصيبه منها بلل نجس، وكذا إذا أريد له أن يدخل معصرة خمر وكل ما فيها ينضح بالنجس، وهكذا تتم مقاطعة ومجانبة كل مواقع الخمر ومواطنها ومظاهرها.

ولذلك أيضا يحكم على شاربها كما يرى كثير من المذاهب أنه جلال أكل النجس، فكل رطوباته نجسة بما في ذلك لعابه ودمعه ومخاطه وعرقه، فإذا عومل على هذا الأساس فلا يصافح وهو عرقان ولا يتكلم معه إلا من بُعد خشية أن نصاب منه برشاش بزاق فضلا أن يؤاكل أو يشارب في وعاء واحد أو كأس واحد، فتعامل أوعيته كما تعامل أواني الكلاب وغيرها من السباع النجسة، فإذا عومل بهذا من طرف المجتمع -

أهله وأولاده وأفراد أسرته ومواطنيه في المجتمع - فلا شك أن يكون أبلغ في ردعه وزجره فينكف عنها وذلك مقصد الشارع الحكيم، والله أعلم وأحكم.

وهنا طرح أو قد يطرح تساؤل عن علة نجاستها، ما علة تلك النجاسة وهل يلحق بها غيرها قياسا؟

فالجواب أولا لماذا طرح مثل هذا السؤال على خصوص نجاسة الخمر فهلا سئل مثل ذلك عن علة نجاسة البول والدم والخنزير والقيء وأرواث الآدميين والحيوانات السبعية ذوات الأنياب والمخالب آكلة اللحوم؟

فيكون الجواب والله أعلم أن النجاسة حكم وضعي إلهي، فهو وصف شرعي يضيفه الشارع على ما يريد تنفير الناس منه وإبعادهم عنه لما فيه من مضار وأخطار تعود عليهم في دينهم - عقائديا أو أخلاقيا -، أو في دنياهم - في أبدانهم صحيا، أو في أموالهم اقتصاديا واجتماعيا -، وتلك الأمراض أو المضار أو الأخطار إما أن تكون لبشاعتها التي يجب أن يترفع عنها الإنسان عامة والمسلم خاصة، مثل القيء والغائط والميتة مثلا لبشاعة منظرها ومنتنها.

وقد تكون المضار والأخطار خفية لا يطلع عليها بالحواس ولم يطلع عليها قديما، ولكن جاء العلم وأجهزته المكبرة للأجسام الدقيقة فكشف عن الكائنات الحية الدقيقة المعبر عنها بالجراثيم التي لا ترى بالعين المجردة إلا بعد أن يكبرها المجهر عشرات بل مئات وآلاف المرات، خاصة ما يسمى «بالفيروسات» التي تضر الإنسان إذا أصابته من حيث لا يشعر، وذلك ما يثبت العلم وجوده في كل ما سماه أو اعتبره الشرع نجسا ينفر

الناس عن الاقتراب منه وممارسته والتلوث به، مثل الدم والبول والمني وما في معناه والخمر.

فقد أثبت العلم أن البول والدم خاصة هما مركز الجراثيم، حتى أن كل فحص طبي يرتكز أول ما يرتكز على فحص البول والدم للتعرف على مدى تمكن المرض واستفحاله أو انعدامه عادة، وقلما يفحص البراز أو عينات من المخاط أو اللعاب، اللهم إلا بالنسبة للأمراض الصدرية مثلاً، وبذلك يتبين لنا أن معيار اعتبار الشيء نجساً في الشرع إما قبحه وبشاعته واشمئزاز النفس وتقززها منه، وإما اشتماله على جراثيم فتاكة مؤذية بالإنسان في حياته الصحية، ولا فرق بين أن تؤذيه في صحته البدنية أو صحته العقلية، ولعل هذه أخطر من الأولى، واختار الله ﷻ ورسوله عليه السلام أن يصف هذه الأشياء بالرجس والنجس والركس والرجز حسب قدرة العرب وغيرهم -أهل عصر التشريع- على الفهم والتعقل والتصور، حسبهم أن يستعدوا عنها وينفروا منها، ولا يمكن أن يخاطبهم بالحقائق العلمية الكيميائية الخفية التي لم يصل الإنسان إلى إدراكها إلا بعد ألف سنة أو تزيد من تاريخ نزول القرآن، ولعل البعض منها لما يصل العلم والعقل البشري إلى إدراكه مثل علة تحريم الخنزير وما يشتمل عليه من عوامل التحريم من الأضرار، وذلك أمره ﷻ وشأنه مع كل ما يقصر العقل البشري البدائي عن إدراكه في صدر التزيل، مثل قوله عن الأهلة، وقد سئل النبي ﷺ عن سير الهلال وعوامل استهلاله واكتماله ثم تناقصه وإساراره، فقال تعالى: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآهَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾** (البقرة: 189)، أما نظام سيره وعلاقته أو دورانه حول الأرض من جهة، وعلاقته بالشمس واقتباس نوره منها من جهة أخرى،

فذلك لم يكن الإنسان يعرفه ولا يعرف حتى مجرد دوران الأرض حول نفسها ولا حول الشمس آنذاك، وما زال إلى الآن بعض الفلكيين يقولون: إن سير القمر لم ينضبط انضباطا كلياً، بل قال البعض كما أذاعت إذاعة لندن عن بعض الفلكيين: أن القمر يسير سيرا بقدر ما حاول العلماء ضبطه ومع ذلك أحيانا «يترنح في سيره»!!!...

وعليه فالمفروض أن تكون علة نجاسة الخمر اشتماله على جرائم الخمر التي تتسلط أو تثير غشاء بخارياً أو غازياً يتسلط على المخ، وبالتالي يحجب أو يفصل العقل عن مراكز الإدراك والتصور والتمييز بين الخير والشر، والضر والنفع، فلا يؤدي وظيفته التي خلق لها، وهذه الجرائم ليست أقل خطورة من الجرائم التي تتسلط على بقية أجهزة الجسم الأخرى فتعطلها عن أداء مهمتها، فلا فرق بين اعتبار الدم والبول نجسا باعتبار ما فيهما من جرائم، رغم أن الذوق قد لا يشمئز من ذلك بل قد تميل النفس إلى مخالطتها وممارستها، خاصة طبخ الدم وأكله قديماً وحديثاً عند بعض الأمم اليوم، وبين اعتبار الخمر نجسة لنفس الاعتبار الجرثومي المتسلط على المخ والعقل.

أما ما ذهب البعض إليه من تعليل نجاسته باشتماله على مادة الكحول (الألكول) (السيروتو) وبنوا على ذلك أحكاماً أخرى فرعية، منها نجاسة الكحول المستعمل كوقود للطبخ والتدفئة وتسخين الماء شتاء للوضوء، وبالتبع حكموا بنجاسة الطعام المطبوخ به والماء المسخن به، فلا يجوز للطهارة المعنوية ولا المادية، وبنجاسة بخاره ودخانه إن كان له دخان، وبنجاسة ما اتصل به، ثم حكموا بنجاسة العطور لممازجتها بالكحول، فحرموا بيعها، وحكموا بانتقاض وضوء من استعمالها، ومثل

ذلك كحول العلاج المستعمل كمطهر للجروح العادية أو لتعقيم قاعة العمليات الجراحية، إلى غير ذلك من التفرعات التي ضيقوا بها متسعا على الناس، والحال أن علتهم هذه منتقضة بعدة أشياء يمارسونها ويتعاطونها وهي أكثر ما تكون اشتمالا على مادة الكحول، وفي طليعة ذلك البرتقال وقشوره، ومثل ذلك غيره من الحوامض، فقد دل واقع التجربة أن قشور الحوامض إذا اعتصرت على شعلة من النار -ضوء سراج أو غيره- التهب ذلك العصير واشتعل، مما يثبت أنه كحول ملتهب مشتعل، ومع ذلك لم يقل أحد بنجاسته رغم أن نسبة الكحول فيه أقوى من كحول الخمر، إذ الخمر لا نظنها تشتعل وتتحرق لو أوقد عليها. كما أن العلم يثبت أن التمر والعنب يشتملان على نسبة عالية من مادة الكحول، ومع ذلك لم يقل أحد بمحرمتهما ولا بنجاستهما.

يبقى التمييز بين الخمر ومادة الكحول وكلاهما يسكر إذا شرب، وكذا بعض العطور، فأساس التمييز بينهما في الحكم بجواز بيع الكحول والعطور وحليتهما وطهارتهما ونجاسة الخمر وحرمة بيعها، إنما ذلك على أساس المقصد من كل واحد منهما، فالأمور بمقاصدها، فالخمر يوم صنعت قصد بها أول ما قصد شربها والانتشاء بها -على زعم أصحابها- والتخلص من الوعي والشعور بالوجود، ولهذا القصد الأساسي منها حكم عليها الشارع بالنجاسة والحرمة لإقصاء الناس عنها، ولا تكاد تستعمل في غير هذا إلا نادرا إن صح.

بينما الكحول والعطور استعملت أول ما استعملت لمنافع الإنسان ومصالحه من علاج وطبخ وتدفئة وتهيئة الضوء في الشتاء، والتعطر بالعطر أيام الأفراح والمسرات من عيد وعرس وغيرهما.

وذلك المقصد الأساسي منها مشروع، فينبغي الحكم عليها بمقتضاه بالحلية والطهارة وجواز التعامل بها بيعا وشراء، وكون بعض الشواذ يتعاطونها للسكر فذلك شأنه شأن كل شيء فيه منافع كثيرة وفيه وجه من وجوه المضرة، فيجوز التعامل فيه من أجل تلك المنافع، ومن استعمالها في وجهها المضر فالذنب ذنب المستعمل، فهو وحده آثم دون من تعامل معه، مثل المدي والأمواس فإنها تستعمل تباع وتشترى وتصنع لما فيها من منافع في حياة الناس، فمن استعمالها في الفتك والقتل والطعن والاعتقال فالذنب ذنبه، ولا يمكن من أجل إثم آثم أن نحرّمها على الناس جميعا، ولعل الإشارة إلى هذا في قوله تبارك وتعالى في شأن الحديد: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ (الحديد: 25). وكذا الشأن في أغلب الأشياء إذا اشتملت على منافع ومضار اعتبر الراجح فيها والمقصود الأساسي منها فأعطي حكمه، والشاذ لا حكم له، ومن أخرجها عن طبعها وما جعلت له آثم هو فقط دون غيره ولا تزرر وازرة وزر أخرى.

والسؤال والجواب عن التداوي بالخمر وحرمة ذلك عند التحقيق يجر الباحث إلى السؤال عن المخدر الطبي الذي لا يستغنى عنه في العمليات الجراحية مهما كانت صغيرة أو كبيرة، بسيطة أو معقدة، قصيرة أو طويلة الأمد، بداية من قلع الضرس التي تخدر تخديرا موضعيا يدوم بعض الساعة إلى العمليات الطويلة الأمد التي تدوم الساعات الطوال لجراحة القلب أو المخ مثلا، والتي تقتضي تخديرا كاملا كليا للجسد يدوم ما يزيد على اليوم أحيانا، فما حكم هذا النوع من المخدر؟ فهل يعتبر اعتبار المسكر يحرم بيعه وشراؤه، ولا يرخص باستعماله إلا في المستشفيات والعيادات الطبية الخاصة من باب الضرورة، والضرورات

تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها، أم هناك وجه فرق بين هذا والخمر؟

إنه عند التدقيق والتحقيق العلمي وتقصي الفوارق بين تأثير الخمر ونتائجها، وتأثير المخدر ونتائجه، يبدو -والله أعلم- أن هناك فوارق جذرية أساسية من شأنها أن تجعل بينهما فوارق في أحكامهما.

فالخمر أول ما تتسلط - كما سبق أن قلنا - أنها تتسلط على العقل فتفقد صاحبه التمييز بين الخير والشر، والضر والنفع، دون أن تفقده الإحساس البدني العصبي، بحيث لو ضرب السكران أو جرح لتألم، ولا يمكن طبيا أن يجري عملية جراحية على الثمل المخمور بدعوى أنه فاقد إحساسه، فيشق له بطنه أو صدره أو جمجمته باعتبار أنه عديم الإحساس، فلو فعل به ذلك لتقطعت روحه جزءا جزءا لغاية الموت المتوقع، ومع ذلك نجد المخمور السكران يهرف بما لا يعرف، لا ينفك صراخا وسبا وشتما وهذيانا مع أهله وكل من حادثه عن همومه ووساوسه وهواجسه، فيستقى منه كل خبايا نفسه لمن أراد منه ذلك، وبذلك كان السكر من أهم وسائل استخراج المعلومات من أصحابها على يد الاختصاصيين من أصحاب الطابور الخامس للمنظمات التجسسية والمخابرات، حتى جاء المثل العامي (اسقيه وسقسياه) اسقه خمرا واسأله عما تريد، ذلك بعض تأثير الخمر في متعاطيها.

بينما المخدر الطبي فيما ندري يتسلط أول ما يتسلط على الأعصاب فيقلصها عن تماسها وتنفصل عن مراكز الإحساس، مثل النخاع الشوكي وما يتبعه من مراكز في المخ، فإذا بالإحساس الذي يشبه التيار الكهربائي ينقطع بين أجزاء الجسم وأطرافه الخارجية، وبين مراكز الإحساس

والشعور، ومن ثم نرى الواحد منا وهو يقظ تجرى له عملية جراحية بسيطة لا تتطلب إلا تخديرا موضعيا، مثل قلع السن، أو بتر أصبع مثلا، أو اقتلاع شوكة منه، أو عملية جراحية في العين لاستئصال الماء الأبيض (الكاتراك)، أو الماء الأسود (الفلوكوم) -وعن تجربة واقعية- إذ يرى بعينه أدوات الطبيب القاطعة ولا يشعر بألم مطلقا، أو إلا ألما بسيطا يستطيع مع قليل من الإحتمال والصبر دون أن يفقد وعيه وتمييزه بين الخير والشر، والضرر والنفع، فقد بقي عقله كاملا ولم يفقد إلا إحساسا موضعيا في جسده.

وكل ذلك إذا كان التخدير كليا لكامل الجسد، حيث يدخل المريض لقاعة العمليات أو قاعة إعداده للعملية وهو مميز عاقل يدري كل تلك المراحل حتى حين ما يحقن بالمخدر يفقد إحساسه، وقد يفقد وعيه تبعا لذلك، لكن لا على أساس أنه يرى ويسمع ويتحرك متنقلا ماشيا يتكلم أو يهذي ويهرف بما لا يعرف كالمخمور، وإنما يفقد إدراكه وتمييزه لتمكن المخدر منه (البنج) بحيث أصبح جثة هامدة وكتلة من لحم وعظم بين يدي الأطباء والمرضى يجرون عليه كل ما يقتضيه علاجه من عمليات الشق والقطع والإخاطة وغير ذلك، حتى إذا تمت عملياته بنجاح -بحول الله- نقل إلى سريره وهو ما يزال في غيبوبة كاملة عن عالم الحس والإحساس إلى حين ما يبدأ مفعول التخدير يتناقص تبدأ الحياة الحسية تدب فيه وتندرج إليه شيئا فشيئا بعد أن قضى الأمر، فإذا به يستعيد وعيه وإدراكه وإحساسه، فقد يشعر ببعض الألم وقد يكون أول يوم شديدا ما في موضع الجراحة ولكن مع كامل عقله وتمييزه، فيميز بين الأوقات، ويميز بين زواره وعواده إذا زاروه مباشرة بعد الإفاقة، وكذا بين ممرضيه

وأطبائه، دون أن يصدر منه عادة ما يصدر من المخمور من سب أو شتم أو هذيان بإفشاء أسرار أو هتك أعراض أو طلاق زوجته مثلاً وغير ذلك من نتائج فقد العقل، ولعل هذه الفوارق الجذرية بين تأثير وآثار المادتين الخمر والمخدر الطبي - (البنج) كما يعبر عنه - تجعل الحكم بينهما كذلك مختلفاً من حيث جواز استعمال المخدر عند أبسط عملية ولو أمكن تحملها بشيء من الصبر على الألم، وكذلك جواز بيعه في المستشفيات والعيادات العامة والخاصة والصيديات وإن أمكن ولو في المحلات الخاصة. على عكس الخمر وحرمة بصفته عامة أينما وجد ولأي سبب كان.

وقد شدد الشارع الحكيم في وقاية المجتمع من الخمر وسد ذرائعه كيفما كانت، ومن ذلك أن منع أو حذر من الانتباز في كثير من الأوعية التي يتسرع التخمير إليها لحرارتها، كالدبا والنقير والحنتم والمُقَيْر، وأرشد إلى الانتباز في أوعية الأدم من الجلد، وإن كان الوعاء في حد ذاته لا يحلل ولا يحرم شيئاً مما يوضع فيه وإنما من باب الحذر والحيلة، كما حذر من مزج وخلط مادتين في نقع واحد تتفاعل الواحدة مع الأخرى مما قد يعجل التخمير للمشروب، فنهى عن نقع التمر والزبيب معاً، وعن نقع البسر والفضيخ معاً، وأمر أن ينبذ كلُّ على حدة، من باب الحيلة والحذر.

بما أن الإسلام دين العموم والشمول والإيثار والمساواة فمن باب قوله عليه السلام: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» فإنه عليه السلام وبأمر من ربه ﷻ بقدر ما شدد في شرب الخمر ووعيدها وشرع له حد الجلد والضرب بالنعال وجريد النخل أول الأمر، ولكن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على إقامة حد الفرية - القذف - ثمانين جلدة على

شارب الخمر، بقدر ما شدد في ذلك بما تقتضيه الحكمة من هيانة المجتمع من مضار الخمر وعواقبها فإنه شدد مثل ذلك في بيعها كما هو صلب الحديث، وعمم هذا الحكم بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين، فلم يسمح أن تباع لغير المسلمين من يهود وغيرهم ولا أن يكارموا بها مهادة لهم، في قصة الرجل الذي أهدي للنبي ﷺ راوية خمر بعد أن حرمت ولم يبلغه ذلك وقد كان معتادا لمثل هذه الهدية لا ليشربها النبي ﷺ حاشاه، وإنما قد يبيعها قبل أن تحرم ويحرم بيعها فينتفع بثمنها، أما بعد أن حرمت فقد ردها، وقال لصاحبها: «أما علمت أنها قد حرمت» فقال الرجل: «إذن أبيعها» فقال عليه السلام: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها» قال الرجل: «إذن أكارم بها اليهود» فقال: «إن الذي حرم شربها ويبيعها حرم أن يكارم بها اليهود» فقال: «وماذا أصنع بها؟» قال: «شنها على البطحاء فأهرقها»⁽¹⁾ فهذا يتبين لنا كيف كان الإسلام وما زال دين الإنسانية كلها لا يرضى المضار والآفات الاجتماعية والخلقية لأتباعه ولا لغيرهم من بني الإنسان بقطع النظر عن كونهم تحت ذمة المسلمين وسلطانهم أو خارج ذلك، لأن الخمر لا يقف ضررها عند شربها بل يعدوه إلى المجتمع كله، ولعل عواقب المخمور غير المسلم أشد منها ممن يدعي الإسلام، وإن المسلم إذا عاقر الخمر فزال عقله زال معه دينه، وذلك قوله عليه السلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو

(1) رواه مسلم وأحمد والنسائي عن ابن عباس بألفاظ مختلفة.

مؤمن»⁽¹⁾ وعليه فمالا يرضاه المسلم لنفسه لا يرضاه لأخيه من بني ملته أو بني جنسه الإنساني.

ولم يسبق من مجال للقول في هذا الموضوع موضوع الخمر إلا ما قد يسأل وقد سئل عنه فعلا عن بقايا وحثالة معاصر وصهاريج الخمر إذا استخرجت منها رسوباتها كمادة جافة تتكدس بكميات كبيرة، قيل أنها ينتفع بها في تسميد الأرض كمواد أزوتية للنبات، وتعطى كعلف للدواب، فهل يجوز مثل ذلك الانتفاع بها؟؟

أما عن تسميد الأرض وتغذية النبات بها فيبدو -بحول الله- أن لا حرج في ذلك، إذ لا تصبح أقبح ولا أنجس من فضلات المراحيض والمذابح والمسالخ، ولا خلاف في جواز تسميد الأرض وتغذية النبات بذلك.

أما عن علف الدواب بفضلات وبقايا الخمر فينظر في ذلك إلى ما عسى أن يكون لها من تأثير عليها بالضرر، فإذا كانت تؤثر عليها بالتخمير حتى تصبح معربة شاردة أبدة كأوبد الوحش خطورة وشدة لم يجز إعطاؤها إياها صيانة لها عن التضرر والإضرار بأصحابها، وإن كانت عديمة الأثر جاز علفها بها، إذ الدواب غير مكلفة من جهة، ومن جهة أخرى فقد زال عن تلك البقايا والحثالات معنى الخمر ومفعولها الذي حرمت من أجله.

أما عن تخليل الخمر بمختلف وسائل تحويلها إلى خل فقد اختلفت أقوال العلماء فيها بين منع مطلق أو إباحة مطلقة وتفصيل.

(1) متفق عليه عن أبي هريرة.

● فذهب الفريق الأول من العلماء إلى منع وتحريم تخليل الخمر بصفة عامة، وإن كل خل تولدت عن خمر فهي حرام استعمالها وشربها، لأن تخليلها يعتبر تحايلا لتجوز منفعة من الخمر واستباحة ثمنها، فمثل ذلك مثل جَمْل وتذويب الشحوم المحرمة على اليهود لبيعها وأكل ثمنها وقد لعنهم الله ورسوله على ذلك وقتلهم الله من أجله، وقالوا أيضا لو كان تخليل الخمر جائزا لأرشد إليه النبي ﷺ لما سأله الصحابة عن خمر الأيتام وهي كل ما يملكون، مع حرص الشارع على حفظ أموال اليتامى، فلو كان التخليل جائزا لقال في حق الأيتام خللوها لهم، فتباع خلا ونعم الإدام الخل كما ورد في الأثر، بل الأمر على عكس ذلك فقد سألوه فعلا عن تخليلها لهم فنهاهم وزجرهم عن ذلك ولم يرض منهم إلا إهراقها وكسر دنانها، فمن استمسك بهذا المستند حرم كل تخليل للخمر والتبع حكم بحرمة كل خل تولدت عن تخلل الخمر سواء كان تخللها تلقائيا أو صناعيا مقصودا.

● أما الفريق الثاني فقد اعتمد القاعدة الأصولية أو المنطقية والعقلية القائلة بالطرد والدوران، وأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما، فمهما وجدت العلة وجد الحكم، وإذا ارتفعت العلة ارتفع الحكم وزال وتغير، وعليه فحيث أن علة تحريم الخمر أيا كان مصدرها ونوعها - سواء كان عصيرا أو نقيعا - إنما هي صفة الإسكار فيها المؤثرة على العقل، وكأني بهذه العلة محل اتفاق وإجماع بين العلماء في مختلف المذاهب الإسلامية القائلة بتعليل الأحكام الشرعية، فمهما وجد الإسكار في أي شيء وجدت الحرمة منوطة به، ولكن إذا زال الإسكار عن ذلك الشيء بأي سبب من أسباب إزالته التلقائية أو الصناعية فإنه لا يبقى مجال للحكم ولا

متعلق أو مناط له فيرتفع الحكم الأول -الحرمة-، وهل بعد الحرمة إلا الجواز، بقطع النظر عن درجته من كراهية أو إباحة، وهذه القاعدة قاعدة دوران الحكم مع العلة وجودا وعدما لها تأثير بالغ في الأحكام الشرعية والعقلية وهما متلازمان غالبا، وعليه فلا مانع من تحليل الخمر دون تعمد شراء أو بيع الخمر أو الحصول عليها من أي طريق من الطرق المشروعة، وبالتبع لا بأس باستعمال الخل المتولدة عن خمر، كما يسجل في بعض قوارير الخل خل الخمر، أو خل الكحول، إذ العبرة بالمقاصد والمعاني والغايات لا بالألفاظ والأسماء والعبارات، ويؤيد هذا الفريق مذهبه بالواقع في مراحل صناعة الخل، إذ الواقع كما يقول أهل الاختصاص أن الخل لا بد أن تمر بمرحلة التخمير والخمر، ولذلك كثيرا ما يحددون أمدا زمانيا معيناً لا يجوز أن يكشف عنها ولا أن يطعم منها إذ هي في مرحلة تخمرها، حتى إذا تجاوزت المدة المعلومة والمقدرة لها -علميا، فنيا، أو كيميائيا- زالت عنها مادة أو صفة التخمير ودخلتها حموضة معينة فتصبح خلا، وبذلك يسميها أربابها من أهل الخبرة والصناعة من الفرنسيين الخمر الحامض Vinaigre.

ويجيب هذا الفريق عن منع النبي ﷺ تحليل الخمر إثر تحريمها ولو بالنسبة لخمير الأيتام بأن ذلك من باب الحوطة وسد الذريعة وهم على حداثة عهد بها، وشأنه في ذلك شأن نهي عن زيارة القبور أول الإسلام والناس حديثوا عهد بالشرك والوثنية وتقديس القبور -قبور الآباء والأجداد- حتى إذا رسخت العقيدة في النفوس أذن للناس في زيارة القبور

بقوله: «كنت هيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تذكر الآخرة»⁽¹⁾ أو «أنها تحشع القلب وتدمع العين» أو كما قال، فكذلك يقال بالنسبة لتخليل الخمر نهي عن ذلك من باب الحيلة وسد الذريعة آنذاك، أما بعد ذلك وقد استقرت حرمة الخمر في النفوس والإشتمزاز منها والابتعاد عنها فإنه لا بأس إذا خللت أو تخللت من تلقاء نفسها، هذا قول الفريق الثاني.

● أما الفريق الثالث فإنه فرق بين تخلل الخمر من تلقاء نفسها بدون معالجة، وبين تحليلها بمعالجة وقصد من الإنسان، فأجاز ما كان تلقائياً لخلوه من التحايل على إباحة المحرم، ومنع التكلف لتحليلها والتحايل على تحليلها لاستباحة ثمنها.

أمسا الخل المسجل عليها خل الكحول أو خل الخمر كترجمة حرفية للأصطلاح الفرنسي: Vinaigre d Alcool , Vinaigre De vin.

فقد سئل عنها أهل الاختصاص في صناعتها فقالوا: أن أصل كلمة Viri أصل الكلمة اللاتينية للعنب، احتفظ عليها في الدلالة على أن الخل مصنوع من عنب، ويدل عليها الاستعمال الفرنسي الجاري على ألسنة الناس في الاستعمال La Vigne بمعنى العنب، وعليه فإذا صح هذا حسب اعتراف ذوي الاختصاص كان الأصل في هذه الخل الجواز، إذ لا تأثير للتسمية، والأحكام تناط بالمعاني والغايات والمقاصد والحكم والعلل لا بالأسماء والمباني والألفاظ.

(1) رواه الحاكم عن أنس والبيهقي عن ابن مسعود.

الفصل الثالث : الخنزير

العنصر الثالث الوارد ذكره في الحديث الخنزير، وهو في غنى عن التعريف لشهرته، فهو من الحيوانات البرية الشديدة، وهو من أخس ما خلق الله من الحيوانات حتى اعتبره رجسا -لبشاعة منظره- وإن كان لا يستقذره بعض ذوي الأذواق السمجة الفاسدة، كما أنه من أقبح الحيوانات طبيعة وخلقا لعدم غيـرته على أنثاه كما يقول أهل الخبرة والاختصاص في علم طبائع الحيوانات كالجاحظ، وقد شدد الشارع الحكيم في تحريمه تشديدا لم يرد مثله في غيره من المحرمات، فإذا كانت الميتة محرمة لنجاستها الطارئة عليها بالموت واعتبر الدم نجسا ومحرمـا لاشتماله عادة على أعشاش الجراثيم، ومع ذلك استثنى منه الكبد والطحال ككتلتين دمويتين جامدتين بنص الحديث، كما استثنى الدم غير المسفوح، فإن الخنزير اعتبر في حد ذاته نجسا وعينا من أعيان النجاسة حتى وصف بالرجسية دون ما قبله من المحرمات المتعاطفة، في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ - عَلَى أَنْ الضَّمِيرُ يَعُودُ لخصوص الخنزير عند أغلب المحققين - أَوْ فَسَقًا أَهْلٌ لغير الله به﴾ (الأنعام: 145)، ولذلك أجمعت الأمة على نجاسته وحرمة، ولا معنى لإطالة الكلام عليه لأنه لم يحفظ فيه استثناء شيء منه، فكل شيء منه حرام، لحمه وشحمه وعظمه وشعره وجلده إلى غير ذلك مما عسى أن يتجزأ منه وينفصل عنه حيا أو ميتا مثل اللبن، ولم يحفظ في ذلك خلاف بين العلماء إلا فيما

يخص تطهير جلده بالدبغ هل يطهره الدبغ عملا بعموم قوله عليه السلام: «أبما إهاب دبغ فقد طهر» أم لا يطهره الدبغ كما هو التحقيق عند الجمهور باعتبار أن الدبغ يطهر الجلود المتنجسة نجاسة عارضة بالموت، كجلود ميتة الأنعام وجلود الدواب الطاهرة العين في حياتها، أما الخنزير وهو نجس حيا فضلا عن كونه ميتا فإنه عين النجاسة لا يطهر إلا بزوال عينه، وهو ما سبق بيانه من قبل، وعليه فما يستصنع من جلده من أحزمة أو رابطات الساعات اليدوية أو غيرها لا تعتبر طاهرة رغم استصلاحه، وعليه فلا تجوز الصلاة به ولا الصلاة عليه ولا استعماله فيما من شأنه البلل والرطوبة من عرق وغيره، وكذلك يستثنى بعض العلماء بعض شعيرات يستعملها الإسكافي -صانع الأحذية- لإنفاذ السير الذي يخط به الجلد في ثقبه المثقب باعتبار أن تلك الشعيرات ذوات رؤوس حادة نافذة تتمكن من النفاذ عبر الجلد المثقوب بسهولة، هذا ما اشتهر استثناءه من منافع الخنزير.

أما علة هذا التشديد في تنجيسه وتحريمه فلما يصل العلم بعد إلى تحقيق أو تعليل علمي واضح في الموضوع، وبالرغم مما قيل من وجود بعض فيروسات وجراثيم في الخنزير نتيجة رعيه في القاذورات وال عفونات لا تموت بالطبخ مهما بلغت حرارة نار الطبخ، ومع ذلك اعترض على هذا التعليل بما إذا رُبِيَ الخنزير تربية عصرية راقية بصيانتته عن رعي القذرات وال عفونات فهلا تزول تلك العلة؟ وعليه فيبدو أن هذه العلة علة قاصرة أو منتقضة أو قابلة للنقض.

ولكن التعليل الذي يمكن أن يكون معتبرا شرعا وقد دلت التجربة الواقعية عليه هو ما أثبتته التجربة واستنتجه علماء المجتمع من أن كل

مجتمع يتأثر ويتطبع بنوع الطعام الغالب في حياته، فمن غلب عليه أكل لحوم الإبل مثلاً كالعرب قديماً تأثروا بطبع الحقد المتأصل في الجمل، حتى قيل أن الجمل حقوق وهو المعروف عنه وعن العرب قديماً، إذ كان الحقد والثأر يستمر ويدوم عشرات السنين عبر جيلين أو أكثر، ولعل أمثلة هذا متعددة فيما يسمى (أيام العرب)، وعليه لما كان طبع الخنزير كما سجل عليه عدم الغيرة على أنثاه من دون سائر الحيوانات، إذ أن بعض الحيوانات مثل الأسد تصل به الغيرة إلى افتراس أنثاه إذا اشتتم منها رائحة فحل غيره، بناء على ذلك وبناء على القاعدة الاجتماعية أنفة الذكر، وأن الإنسان يتأثر بطبع الحيوان الذي يغلب عليه أكل لحمه، فنتيجة ذلك أن آكلي لحم الخنزير يفقدون غيرتهم على إناثهم -زوجات وبنات وأمهات وأخوات- وذلك ما يلاحظ في المجتمعات الأوروبية وغيرها المتعودة أكل الخنزير، إذ يرى الرجل زوجته أو بنته أو أخته مقترنة أو مصاحبة لرجل غيره أو أجني عنها فلا يحرك ساكناً ولا تتحرك فيه أنفة ولا غيرة، وذلك طريق انتشار الفساد الخلقي وانحيار الكيان الأسروي والاجتماعي، وهذا يتنافى ومقصد الشارع في صيانة الأعراض وحفظ النسل والأنساب، ولذلك ورد في الأثر (ملعون من لا غيرة له)، وأن (الديوث لا يريح رائحة الجنة)، والديوث الذي يرضى الفاحشة في أهله -زوجته أو بنته أو أخته أو أمه ووليته أياً كانت- وعليه فتكون حرمة الخنزير داخلية في باب صيانة المجتمع من الأمراض الخلقية، وهذه لا تقل أهمية وخطورة في نظر الشرع عن صيانته من الأمراض البدنية بتحريم الميتة وبيعها، ومن الأمراض العقلية بتحريم الخمر وبيعها، والأمراض الخلقية بتحريم الخنزير وبيعها، ومن الأمراض العقائدية القلبية بتحريم الأصنام وبيعها، وبذلك تكتمل للمجتمع

الإسلامي حفظ ضروراته اللازمة له كمجتمع مثالي فاضل، وهي: (حفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ الدين، وحفظ النسل، وحفظ العرض).

وأثناء الكلام عن الخنزير أثرت مسألتان حادثتان أو حديثتان في حياة الناس عامة وابتلي بهما المسلمون في جملة من ابتلي بهما، وهما:

● المسألة الأولى: إدخال منفحة الخنزير (مجبته) في صناعة

بعض أنواع الجبن من مشتقات اللبن كما حكى عن معمل من معاملها في خصوص دولة (هولاندا) خاصة ذلك الجبن الأحمر المعروف: Fomage Rouge وقد قيل أنه تشكل وفد من الطلبة المسلمين الجزائريين للتحقق من هذه القضية فاتصلوا بمدير المعمل والخبير الفني به فسأله فأقر لهم بهذه الحقيقة، وعليه فإذا صح هذا ويبدو أنه صحيح فهل يحل مثل ذلك الجبن بخصوصه أم يحرم؟؟؟

قد يبدو من الصعوبة في ذهن بعض الذين ألفوه أن يحكموا عليه بالحرمة، ولكن الحق والصواب والحق أحق أن يقال ويتبع، أنه إن صح ذلك فهو نجس حرام، ولا نعي بهذا تحريم كل أنواع الجبن في أي بلد ومن أي معمل كان، وإنما نعي خصوص ذلك النوع الأحمر من ذلك المعمل الخاص الذي اعترف مديره وخبيره الفني بذلك وفي خصوص هولاندا ما لم يثبت مثل ذلك في حق نوع آخر أو معمل آخر أو بلد آخر.

ولا يستدل أحد بقاعدة الاستحالة التي بسطناها في قضية الصوايين المصنوعة بالشحوم للفارق أو الفارقين الأساسيين بين الصورتين أو الحاليتين.

أما أولاً: فإن الدسومات أو المواد الدهنية المستعملة في صناعة الصوايين قد تغيرت طبيعتها تغيراً جذرياً فانقضت أوصافها وانقلبت

وانعكست انعكاسا كلياً رأساً على عقب كما بينا، بينما مجبنة الخنزير اندججت في صناعة الجبن بمادتها وبقيت على ما هي عليه من مادة دسمة دهنية ومأكولة، ولعل حتى الجبن تسمى باسمها، فلم تتحول أي تحول مطلقاً عما كانت عليه من قبل، ولم تفقد أي خاصية من خصائصها.

أما ثانياً: فإن الدسومات أو المواد الدهنية المستعملة في الصوابين زيادة على استحالتها فإنها لم تجعل للأكل الذي هو مناط التحريم في قوله تعالى: ﴿عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ (الأنعام: 145) بينما منفحة ومجبنة الخنزير زيادة على بقائها على ما هي عليه فإنها أيضاً بقيت لخصوص الأكل والإطعام وهو مناط التحريم بالنص في الآية، وعليه فشتان بين الصورتين.

• **أما المسألة الثانية** التي أثرت في خصوص الخنزير وحرمة أو

نجاسته فهي قضية **العلاج بمادة (الأنسولين)** وهي مادة يحقن بها مرضى السكر المتزايد لديهم في البول أو الدم نتيجة اختلال عملية التوزيع والاحراق من جهاز الكبد أو البنكرياس، وهذه المادة (الأنسولين) - كما يقول ذوو الاختصاص - تستخرج تارة من البقر وتارة من الخنزير، وقد دلت التجربة كما يصرح الأطباء الأخصائيون والمرضى المصابون والمجربون للنوعين أن (الأنسولين) المستخرج من الخنزير أبلغ وأسرع تأثيراً في الإنسان من (أنسولين) البقر وأحسن مفعولاً، وعليه فقد تساءل الأطباء والمرضى المسلمون عن جواز استعمال هذا النوع من المادة في علاجهم، ومن المعلوم أن مرض السكر من أخطر الأمراض، إذا استفحل واستحكم في المريض صعب علاجه واستحال برؤءه تقريباً، وكل ما في استطاعة الطبيب إسعافه بتهدة وتسكين مؤقت، وعليه فهل تبيح الضرورة استعمال هذا النوع من الدواء؟؟؟

إنه من الصوبة بمكان أن يجاب عن السؤال بصفة جازمة بالجواز المطلق أو بالمنع المطلق، ولعل الصواب أن يقال للطبيب والمريض معا مقولة الرسول ﷺ: «استفت نفسك وإن أفتاك المفتون»⁽¹⁾ وعليه فإذا تبين بالتجربة وأثبت العلم أن الأنسولين المستخرج من البقر يكفي لتهذئة المرض وتسكينه ولو ببطء فما كان ينبغي اللجوء إلى (الأنسولين) المستخرج من الخنزير من باب التره وإتقاء الشبه (ومن اتق الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه).

أما إذا ثبت علميا وأيدت التجربة عدم جدوى (أنسولين) البقر، واضطر الطبيب أن يحقن المريض (بأنسولين) الخنزير حقنا عبر العروق الدموية -الشرايين أو الأوردة- لا عن طريق الأكل الذي هو مناط الحرمة في نص الآية، إذ الآية تنص على حرمة الإطعام على الطاعم بقوله تعالى: **﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾** (الأنعام: 145) فهذا القيد والتمسك به قد يفتح لنا باب الترخيص في مثل هذا الدواء الذي يُتعاطى عن طريق الحقن دون طريق الأنبوب الهضمي بالشرب أو الأكل وكذا أغلب الآيات الواردة في سرد المحرمات جاءت في سياق الأكل ولعل مما يؤكد هذا:

1- قول النبي ﷺ عن الميتة في قصة شاة ميمونة: «إنما حرم من الميتة أكلها».

2- إن استثناء الضرورة جاء بعد المتعاطفات مما يقتضي رجوعه إليها جميعا، فإذا رخص للضرورة في الأكل الذي هو مناط التحريم من

(1) رواد البخاري وأحمد والدارسي عن وابصة.

تلك المتعاطفات لرفع الضرر والخطر المخيف بالموت من أجل المخصصة
والجوع، فلأن يرخص في دفع ضرر المرض المهدد بالموت بما دون الأكل
من باب أولى وأحرى، وفوق كل ذي علم عليم، والله أعلم وأحكم .

الفصل الرابع : الأصنام

العنصر الرابع الوارد في الحديث حرمة بيعة الأصنام، والأصنام جمع صنم وقد يصعب تعريفه تعريفا دقيقا بالحد أو الرسم اللهم إلا أن يعرف بمرادفاته، وقد ورد في القرآن عبارات وأسماء مختلفة الحروف متحدة المعنى، من ذلك قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازِرَ اتَّخِذْ أَصْنَامًا - إِلَهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الأنعام: 74) وقال في سورة الأنبياء: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ: مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاقِبُونَ؟﴾ (الأنبياء: 52) وقال في نفس السورة: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ (الأنبياء: 57) وقال في سورة الشعراء: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَاقِبِينَ﴾ (الشعراء: 71) وقال في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ (العنكبوت: 17) وقال في سورة الصافات: ﴿أَيْفُكًا - إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (الصافات: 86) وأخيرا قال في سورة المائدة في سياق بيان المحرمات المعطوفة على الميتة قال: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ (المائدة: 3)، وبهذا الاستعراض السريع لهذه الآيات ولعل غيرها كثير، تجمعت لنا أربع كلمات وألفاظ أو خمس وهي: الأصنام، والتماثيل، والأوثان، والنصب، وتزاد الصليبان، ومجموع معناها المشترك هو: كل ما اعتقد فيه النفع والضرر، وجلب الخير ودفع الشر، وقدس من أجل ذلك وعظم، وعبد من دون الله أو مع الله على جهة الزلفى إليه كما قال الوثنيون عن أوليائهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ، إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: 3)، ذلك هو القدر المشترك من المعنى

الذي يجمع بين مدلول تلك الألفاظ بقطع النظر عن بعض الفوارق الدقيقة التي حاول بعض العلماء إيجادها بين تلك المترادفات، فقالوا: الوثن أعم منها جميعا، فهو كل ما عبد من دون الله واعتقد فيه النفع والضرر بقطع النظر عن مادته وصورته، أما الصنم فهو ماله هيكل وصورة شيء معين من المخلوقات، والتمثال غالبا ما يكون على هيئة إنسان أو حيوان، والنصب عادة وغالبا ما يطلق على حجر أو أحجار تنصب بعضها فوق بعض وينحر عندها القربان الذي يقدم للآلهة، وكل ذلك إفك من القول وزور كما وصفه الله تعالى إذ قال: ﴿أَيْفَكَآ - إِلَهة دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (الصافات: 86) وقال: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكَآ﴾ (العنكبوت: 17) وسماه رجسا في قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ، وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ حُنْفَاءَ اللَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ (الحج: 30-31) ويندرج في هذا المعنى وهذا الحكم كل ما اعتقد فيه جلب نفع أو دفع ضرر فعظم أو قدس من دون الله، بما في ذلك الأضرحة والقباب المبنية على بعض قبور من يظن أنه من أولياء الله، بما في ذلك ضريح الحسين مثلا في مسجد الحسين بالقاهرة، والتمسح بها كما في النجف وكربلاء، بل حتى شباك القبر النبوي الشريف إذا تمسح به زائره بدافع الاعتقاد في نفعه أو ضرره في الدنيا أو الآخرة يعتبر ذلك وثنية وشركا لا يرضاه الله ورسوله، وعليه فكل من بنى قبة على ضريح مثل قبة الشيخ عبد القادر الجيلالي أو الجيلاني أو الكيلاني -حسب اختلاف الناس في النطق به-، وضريح الشيخ سيدي عيسى، وضريح الحاج محمد السائح، وأضرحة رؤساء الزوايا، أو الزوايا التيجانية والقادرية والسنوسية والرحمانية وغيرها كثير، فكل عمل يقام به لذلك

بدافع التعظيم والتقديس بما في ذلك الترميم والتبييض والدهن والإنارة فضلا عن التخصيص، كل ما ينفق من أجل ذلك من مواد أو أجور عمال يندرج في حكم الحرمة المنصوص عليها في الحديث بالنهي وتحريم بيع الأصنام ولا يستثنى من ذلك شيء.

وحتى الهياكل التي تقام لبعض العظماء والزعماء عبر التاريخ سواء الأحياء منهم أو الأموات، مثل ما يحكى عن تماثيل بورقيبة وقد أقيمت في عدة أنحاء من الجمهورية التونسية، وتمثال جمال عبد الناصر، وإبراهيم باشا، وطلعة حرب، وتمثال الأمير عبد القادر، وغيرهم كثير في العالم الإسلامي والعالم العربي فضلا عن بقية أقطار العالم من هياكل الفراعنة والآشوريين والرومان والبيزنطيين والبابليين والبوذيين واليونان، كل ذلك إذا كان على معنى التعظيم والتقديس واعتقاد جلب النفع أو دفع الضرر يعتبر وثنية وحراما ما أنفق فيه من مواد أولية وأجور عمال. ويحكى عن الخليل أبينا إبراهيم عليه السلام قبل نبوته ورسالته إلى قومه أنه كان مأمورا وملزما من طرف أبيه أن يبيع أصناما كان أبوه ينحتها ويصنعها كمورد رزق له، فطاعة لأبيه كان يبيعها، ويقول: من يشتري ما لا ينفعه ولا يضره.

إنه من المؤسف جدا أن المتجول في بعض البلاد العربية المنتمية للعالم العربي والإسلامي مثل الأردن خاصة، وفي القدس الشريف قبل سنة 1967م، كان المتجول في أسواقها يرى أزقة على طولها وعلى جانبيها دكاكين مرصوفة رصا بمختلف أنواع الصلبان والتماثيل لعيسى وأمه مريم وقد عبدا من دون الله، فإذا بالمسلم يمارس صنع وبيع وشراء ذلك بدافع حب المال وإن ذلك تجارة لن تبور، فبور الله تجارتهم وسلط عليهم

عدوهم فأذلهم وعاث فيهم فسادا فأهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11) ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الأنفال: 53).

ولم يستثن العلماء من جواز بيع شيء من هذه الأصنام أو التماثيل أو الأوثان والنصب والصلبان والقبب وما على الأضرحة إلا إذا نقضت وكسرت وزال عنها معناها الذي جعلت له فأصبحت جذاذا كما فعل إبراهيم الخليل عليه السلام بأصنام قومه أن جعلهم جذاذا، وفعله الرسول محمد صلى الله عليه وآله بأهله قريش يوم الفتح - فتح مكة -⁽¹⁾ هنالك تصبح تلك الأنقاض عبارة عن مواد خام أولية من حجر أو معدن أيا كان نوعه فيباع كحجر أو كفضة أو نحاس أو ذهب أو برونز أو فلاد، فلو أن مسبلا مجاهدا تسلط على قبة ضريح يقدس ويعظم من دون الله فنقضها بحكمة لا يثير شغبا ولا هرجا ولا مرجا كما فعل بعض رواد الإصلاح وطلبتهم - قبل ستين سنة أو تزيد - من تاريخ اليوم بجنوب الجزائر ميزاب، فلو أن الواحد منهم باع تلك الأنقاض لجاز له ذلك على أنها أحجار كسائر الحجر لا نفع فيها ولا ضرر ولا ميزة لها ولا فضل إلا صلوحيتها للبناء كغيرها من الحجارة.

(1) بعد كتابة ما كتب هنا جاءت فعلة الأفغان بمعابد أفغانستان البوذية أو غيرها، مما اعتبر إجراما وإرهابا في نظر أمريكا وحلفائها من الشرق والغرب، وحتى من العرب وبعض المسلمين.

والحديث عن الأصنام والتماثيل جرّ كثيرا من الشراح الكتاب إلى الحديث عن الصور وحكمها، باعتبار أن الصور -خاصة الدمى مثلا- فيها شبه بالتماثيل والأصنام، فذهب فريق من العلماء إلى تحريم التعامل في الصور وتعاطي التصوير كحرفة أو مهنة، وبيع الصور كمورد للرزق، مستدلا ببعض نصوص منها القطعي المتن ومنها الظني مع ظنية الدلالة، ومن ذلك ما ورد في حديث متفق عليه رواه أبو جحيفة قال في نهايته: «ولعن المصورين» -متفق عليه- وقد قرنه في سياق واحد مع أكل الربا ومؤكله، ومهر البغي، وحلوان الكاهن، وثن الدم، واللعن لا يتسلط شرعا وباتفاق المذاهب إلا على من ارتكب شيئا متفقا على حرمة وقرنه بما قرن به مما ذكر يؤيد هذا تأييدا قويا، إذ كل الأصناف الواردة معه في الحديث مجمع على حرمة بما في ذلك الربا الآخذ والمعطي سواء، والبغاء أي الزنا ومهره آخذه ومعطيه سواء، وحلوان الكاهن آخذه ومعطيه سواء، وثن الدم، ويتأيد هذا بما ورد في عدة أحاديث من الزجر عن الصور والرسوم والنقوش في بعض أشياء أنكرها النبي ﷺ في بعض محال أصحابه دخلها فأمر بإزالتها، وقيل يبعث المصورون يوم القيامة وما صوروا بأيديهم فيقال لهم على معنى التعجيز: «أحيوا ما خلقتكم» فلا يستطيعون، وذلك لأن التصوير من خصوصيات الله ﷻ وهو وحده المصور، وذلك قوله: **﴿وَصَوِّرْكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾** (التغابن: 3) وقال: **﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾** (الإنفطار: 6-8) وقال: **﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾** (الحشر: 24) من هنا ذهب فريق من العلماء إلى تحريم التصوير ومنع بيع الصور وذم المصورين.

أما الفريق الثاني فقد ذهب إلى جواز ذلك وعدم تحريره ومنعه، وقال أن الأصل في الأشياء الإباحة فعلا وبيعا وشراء وتعاملا ولم يرد عن الشارع ما يغير هذا الأصل، وأن النصوص الواردة في ذلك غير قطعية المتن ولا هي قطعية الدلالة، وإن ما صح في ذلك عند رجال الأحاديث من قوله: «ولعن المصورين»⁽¹⁾ يحتمل أن يراد به خصوص ما يعبد من دون الله من تماثيل وأصنام وصلبان، أما ما دون ذلك فلا يشمل الحكم ولا الوعيد، واستأنسوا لذلك بما روي عنه عليه الصلاة والسلام من إقراره عائشة رضي الله عنها وهي تُساعية العمر يوم زفت إليه أن تصطحب معها عروسها من خرق لبث الزوجية، فلو كانت شيئا ممنوعا محرما لزجرها عنه ولما رضي به في بيته.

وهناك من فرّق بين التصوير الشمسي الذي يمثل ظل الشيء وانعكاسه في المرآة، وبين التصوير المجسد والمجسم بالنحت والحفر أو الصناعة التعدينية، سواء كانت من معدن أو كلس أو رخام أو غيره، بدعوى أن هذا هو التصوير المعهود في صدر التشريع فنهى عنه. أما التصوير الشمسي فلم يكن معروفا آنذاك فلا يشمل النهي، وأيضا أصبح التصوير الشمسي من ضرورات العصر الذي تكاد تعم به البلوى وتتوقف عليه مصالح حياة الناس في كل شؤونهم الدنيوية بل والدينية كما في قضية الحج وتوقفه على جواز السفر، وهذا بدوره يتوقف على بعض صور شمسية فوتوغرافية، وعليه فلا يمكن أن يكون ممنوعا محرما، بل ولو كان أصله محرما لجاز للضرورة، والضرورات تبيح المحظورات.

(1) رواد البخاري وأحمد عن أبي جحيفة.

ولعل الحق والصواب بحول الله أن نتخذ طريقا وسطا بين الإفراط والتفريط مما صار إليه الناس اليوم، فنقول بوجوب التفرقة في الموضوع بحسب المقاصد والأغراض والغايات والأهداف، فيباح ما يباح بحسب الغاية المؤدية إليه من باب جلب الذرائع، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ويمنع ما يمنع من ذلك باعتبار غايته وما يؤدي إليه عاجلا أو آجلا من باب سد الذريعة، فما أدى إلى المحرم فهو حرام، وكلا القاعدتين مقررة في الشريعة ولها أمثلة ونماذج من الأحكام المقررة في الفقه والتشريع الإسلامي.

أما الصنف الأول الجائز فمستنده فعل عائشة رضي الله عنها ومثيلاهما من أترابها وإقرار النبي ﷺ لذلك، فبالرغم وأن عائشة دون سن التكليف ومع ذلك يعتبر إقرار النبي ﷺ لذلك حجة، ولذلك قال العلماء المتفقهون بجواز كل ما يتخذ من صور أو شبه تماثيل كلعب للصغار قصد التعلم والتعليم، فعروسة عائشة ومثيلاهما التي تتخذ عادة من خرق كهيئة بنت آدمية صغيرة تتعلم فيها الفتاة اليافعة بين السابعة وما قبلها بقليل إلى العاشرة أو ما بعدها بقليل، أقانين التربية من تقييط وتنظيف وإرضاع ورعاية وتربية وإصلاح لهيئتها وتزيينها إلى غير ذلك من الأمور الخاصة بالنساء، فمثل هذا لمثل هذا الغرض وهذه الغاية جائز إذ ليس فيه أي معنى من معاني التعظيم والتقديس واعتقاد النفع أو الضرر أو الرغبة فيه، ففعل عائشة وصنيع أمها لها ذلك وإقرار النبي ﷺ بذلك أصل في الموضوع، ويقاس عليها ألاعيب الصبيان مما يتخذ كحمار أو فرس أو بغل أو سيارة أو طائرة أو جرار وكذا الصواريخ والمدافع إلى غير ذلك مما يمرن عليه الولد الصغير من أعمال الكبار تخريجا له على متطلبات

الحياة، وكل زمان بحسبه، فمثل هذا جائز صنعه وبيعه وشراؤه لهذا الغرض، ومن ذلك الدمى في حق البنات ما دامت دمية صغيرة تجري عليها أساليب التربية الآنفه الذكر.

أما إذا تغير المقصد منها فأصبحت للإغراء والفتنة مثل الدمى التي تتخذ على الواجهات التجارية تعرض عليها الألبسة للإغراء وقد يفتن بها الكثير كما يقص الكثيرون عن أنفسهم أنهم كثيرا ما وقعوا فيما وقعوا فيه من فتنة من جراء دمية كبيرة رسمت عليها ثياب زينة وفتنة تروى لتجارة التجار وإشهارا لبضاعتهن، فمثل هذا النوع قد لا يسمح الشرع باستعماله لفتنة الناس، كما لم يسمح بترويج التجارة بالحلف والأيمان لإغراء الناس، وقد تكون هذه الدمى المغرية أشد حرمة لأنها تفتن المشتري القادر على الشراء، والعاجز من باب أولى وأحرى على السرقة أو السلب والنهب، وهذا النوع يستوي فيه الرجال والنساء، فلا فرق بين دمية كبيرة تمثل امرأة حسناء مرتدية أبهى الثياب فيفتن بها الرجال، أو دمية تمثل رجلا سيدا وسيما مرتديا أجمل البدلات فتفتن به النساء.

وأخطر من ذلك ما يحكى أنه واقع في البلاد المتحللة من كل القيم الأخلاقية والإنسانية فضلا عن القيم الدينية وقد بدأ يتسرب إلى البلاد الإسلامية مما ابتكرته الصناعة الحديثة من المغريات الجنسية الفاجرة، فصنعت أجساما مطاطية للرجال والنساء ضمنتها كل خصائص الجنسين من أجهزة وأعضاء جنسية تناسلية خفيفة الحمل، فيقتني الرجل جسما مطاطيا أنثويا يخلو به في بيته أو غرفته من غرف الفندق فينفخه بنفسه أو بطاقة هوائية كهربائية أو غيرها، فإذا به هيئة امرأة فاتنة يقضي منها إربه كاملا بكل ما في الكلمة من معنى، إذ يجد فيه النعومة والمنظر والرطوبة

والدفع، فإذا أتم حاجته وقضى شهوته طوى ذلك الجسم المطاطي واحتفظ به في حقيبتة إلى وقت آخر من نفس اليوم أو من يوم آخر. ومثل ذلك تصنع المرأة بجسم مطاطي مذكر تقتنيه فتخلو به في مترها أو فراش من فرش التزل فتنفخه فإذا به رجل سوي بكل ما في الرجل من معنى أو أجهزة ذكورية كاملة وافرة فتقضي منه إربها وشهوتها ثم تطويه في حقيبتها لوقت آخر كذلك.

فأي عالم مسلم يحترم علمه الديني ويعتد بإيمانه يستطيع أن يقول إن مثل هذا التصوير المطاطي جائز شرعا يجوز صنعه وبيعه وشراؤه أو مهاداته شرعا؟؟؟ إنه لا يقول هذا إلا جاهل بروح الشرع ومقاصد الشارع، أو عالم متهتك متحلل من مقوماته العقدية والدينية والخلقية بل والإنسانية فأراد أن تشيع الفاحشة في الدين آمنوا فله عذاب أليم في الدنيا والآخرة.

أما التصوير الشمسي الذي لا تجسيد فيه ولا تشكيل، فبقدر ما يبدو للبعض فيه من جواز وأنه من مخترعات العصر ومتطلبات الحياة وضرورات المصالح يحتاج إليه الرجال والنساء على حد سواء خاصة لإثبات الهوية، ومع ذلك لا يستطيع أن يقول قائل بجوازه مطلقا، وإنما يحكم له بالجواز بقيود وشروط على أنه ضرورة والضرورة تقدر بقدرها، ولإدراك خطورته نستعرض بعض الكوارث الاجتماعية في نطاق الأسر والعائلات التي أباحت لنفسها ولبناتها خاصة التصوير من غير مقصد معتبر شرعا، فاقتنت عدة صور فتوغرافية شمسية وزعتها على إخوتها أو بعض ذوي محارمها، ولكن سرعان ما تسربت إلى شباب آخرين استهوهم فبادلوهن صورا بصور، وتطورت العلائق بالمكاتبة ثم بالتزاور وأخيرا بالإتصال وهن على فراش الزوجية، ولما تبين أمرهن أدى الأمر إلى أزمة

عائلية حادة بينها وبين زوجها، وبين الأسرتين ولعل بين القبيلتين، فالأمر إلى الفراق ثم التأم الأبدي تقريبا نتيجة لصورة أخذت للفتاة أو رضيت أن تؤخذ لها عن رضى منها واختيار، أضف إلى هذا تلك التي أصبحت تعرض في واجهات بعض محلات التصوير كنموذج لبراعة المصور وروعة التصوير فاشتراها زوجها اليوم، فأصبحت صورة مماثلة لها مرسومة ومعرضة في الواجهة، وبقدر ما حاول أن يتحصل على أصل الصورة (الكليشي) لم يتحصل عليه، فاضطر إلى مفارقة زوجته من أجل ذلك - إلى الأبد - رغم ما عسى أن يكون له من أولاد منها.

مَن من العلماء المسلمين يستطيع أن يحكم بجواز مثل هذا التصوير على الإطلاق.

وإذا أضفنا إلى ذلك داهية الدواهي اليوم وآفة الشباب -فتيانا وفتيات- مما أُرْدَاهُم إلى حضيض الجحيم، تبادل وتهادي صور الجنس المكشوف والعري ومجموعات من صور -دفاتر، كنش، مجلات- أو كتب تعرض فيها صور لأجسام الرجال والنساء عراة كما ولدتهم أمهاتهم بارزة الأعضاء التناسلية ومكبرة، وترسم أوضاع اتصال الرجل بالمرأة اتصالا كاملا بمختلف الأشكال والصور وأبشعها، مما يوقد نار الفتنة في الشباب -الفتى أو الفتاة- بمجرد إلقاء نظرة خاطفة عليها فضلا عما إذا تأملها الواحد منهما ولو على انفراد، وبصفة أخطر إذا تأملها معا وهما جنباً إلى جنب -اثنان ثالثهما الشيطان- فلا ينتهيان من متابعة تلك الصور الواحدة تلو الأخرى حتى ينتهيا قطعاً ويقينا إلى اللذة الكاملة المحرمة -إلا من رحم ربك وقليل ما هم- فأى عالم مسلم يحترم إيمانه وإسلامه وعلمه ويخشى أو يتوقع محاسبة ربه ومساءلته يستطيع أن يفهم

بجواز وحلية مثل هذا التصوير الشمسي الذي لا ظل له كما يقول البعض؟ ألا لا يجوز لمسلم أن يفتي بجواز مثل هذا إلا من فتنه الشيطان في دينه وابتلاه في عقله وآخرته! .

ومثل هذا يقال أيضا فيما زعم أنه اتخذ للتعليم من تجسيد الأعضاء التناسلية البارزة الخارجية والداخلية الباطنية للجنسين -الذكر والأنثى- على أن تعرض للطلبة إما على السبورة -اللوحة- في قاعة القسم، أو على شاشة التلفزة في قاعة المحاضرات الخاصة بالفتيان والفتيات مزدوجين بدعوى التعلم على الطريقة السمعية البصرية، فإذا بالطلبة والطالبات بعد نهاية الدرس أو المحاضرة يخرجون مثنى مثنى -غالبا- ينتحون بعض الخلوات هنا وهناك ! ...

ألا لا نشك بل نجزم أن الإسلام لا يسمح بذلك بصفة عامة، وإن كان ولا بد من اعتماد هذه الطريقة السمعية البصرية فلتكن بعد فصل الطلبة عن الطالبات، وهذه أمنية الشعوب الإسلامية لو فقهت الحكومات مقاصد الشريعة وقيمها وأذعنت لتعاليم الإسلام وأوامر الله ورسوله فتخلت عن التعليم المزدوج بين الذكور والإناث عامة، وبصفة خاصة بعد سن المراهقة للجنسين، بداية من المرحلة المتوسطة فما بعدها.

وأختم هذه النقطة -نقطة التصوير- برواية واقعة حال ولها أكثر من دلالة، ورد علينا في جنوب الجزائر عالم من علماء الإسلام في المشرق العربي والعالم الإسلامي، فاستقبل بما يليق به وبمقامه العلمي في المدرسة كمؤسسة علمية تناسب أهل العلم، ومن طرف أساتذة ومعلمين بها، وعند التعارف عرف أحد المعلمين بأنه معلم ومصور، فقال هذا العالم: الله لله لا يريح رائحة الجنة، لا يريح رائحة الجنة. فقليل له: يا شيخ إن

التصوير أصبح ضرورة اجتماعية حيوية اليوم. فقال: لَيْلَهُ غَيْرَنَا، لَيْلَهُ
غَيْرَنَا.

ومن هنا نستطيع أن نقول إذا كان الأصل في التصوير المنع بصفة
مبدئية فلا يسمح به إلا للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، وهذا القدر
يقدر بقيود:

1- المصور: إذا استطاع المسلمون أن يتركوا هذه الحرفة لغيرهم
من أهل الذمة المؤمنین فليفعلوا.

2- إذا تعذر أن يقوم بالتصوير أهل ذمة من غير المسلمين فاضطر
المسلمون إلى القيام بذلك فليتول الرجال تصوير الرجال والنساء تصوير
النساء على أن يتم استخراج صورهن على أيدي النساء كذلك.

3- إذا اضطرت المرأة إلى التصوير لمصلحة أكيدة مثل بطاقة
التعريف وجواز السفر للحج وقيادة سيارة لمن سمح لها بذلك، فلتقتصر
فيما تصوره من جسدها على القدر الضروري الذي يثبت هويتها وهو
خصوص الوجه من غير زينة ولا شعر إلى حد الأذنين، ولا حاجة لكشف
الشعر أو الصدر، وعلى السلطات المعنية الإسلامية أن تكفي بذلك من
صور النساء.

4- أن تقتصر من الصور على القدر الضروري من عدد الصور،
ولا تدع صورها تتداول بين أيدي الرجال ما عدا زوجها، ولا في أيدي
أولادها أو إخوتها خشية أن تتسرب إلى غيرهم وما ينجر عن ذلك من
مخاطر.

5- ولعل من مخاطر التصوير التي تنبأ بها النبي ﷺ ولو لم يصرح به
فشدد فيه ما شدد، الإسراف والتبذير الذي يلاحظ ويشاهد عليه بعض

الشباب إلى درجة الغلو في التفنن في اقتناء أفخم وأحدث أجهزة التصوير من الجهاز البسيط إلى جهاز الإشعاع إلى الفيديو وما يتبع من أشرطة، حتى أصبح الواحد يرى في مناسبة ما من المناسبات العادية البسيطة المتكررة كالأعراس عشرات العدسات لآلات التصوير بدعوى تخليد تلك الذكرى مما أدى ببعض الشباب الأغرار إلى التحايل بل إلى السرقة والاختلاس والانتحال لاقتناء آلة أو جهاز للتصوير على زعم أو دعوى تخليد تلك الذكريات أو أولئك الأشخاص، ألا لا قيمة لهذا الزعم أو لهذه الدعوى وهذا الصنيع من الإسراف والتبذير إذا لم تكن الذكرى أو ذلك الشخص خالدا في قلب الإنسان ونفسه حيا وتعظيما وتقديرا، وإلا فما فائدة أخذ صور تذكارية لعريس عرس اليوم ثم تطلق زوجته بعد شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين، أليست تلك الذكرى تنقلب مأساة وحسرة في نفسه ونفس زوجته وأسرتهما.

ولو كان التصوير له أثر في تخليد قيمة الإنسان وعظمته في النفوس لصور الصحابة رضي الله عنهم رسول الله ﷺ وهو أحب إليهم وأعز عندهم وأمكن في نفوسهم من آبائهم وأمهاتهم وأزواجهم وذرياتهم ومن أنفسهم والناس أجمعين مع قدرتهم على ذلك ولكنهم لم يفعلوا، ومع ذلك بقي خالدا في نفوسهم يعزونه وينصرونه ويوقرونه فحملوا عنه دينه وهدية وبلغوا رسالته وجاهدوا في الله ورسوله حق جهاده.

بعد استعراض هذه العناصر الأربعة المنصوص على حرمة بيعها في الحديث النبوي الشريف المتفق عليه يطرح سؤال وارد ضرورة، وهو ما إذا كانت هذه العناصر المحرمة البيع تعبدية توقيفية تحفظ ويوقف عندها ولا تتعدى الحرمة إلى غيرها فلا يحرم بيع شيء آخر غيرها؟ أم أنها قياسية

تعتبر أصولا يقاس عليها غيرها مما يشاركها في العلة؟ وإذا كانت كذلك فيتعين أولا الكشف عن علتها إما عن طريق النص أو عن طريق الاستنباط ثم يلحق بها كل شيء شاركها وساواها في العلة في نظر القائس الفقيه. وعندما حاول العلماء استخراج واستنباط واكتشاف علة هذه الأصناف الأربعة وضعوا لذلك أربع احتمالات:

الإحتمال الأول: وهو أبعدا، أن لا علة لها إلا التعبد، وعليه فلا قياس عليها، وهذا بعيد جدا لأن التعبديات لا توجد أو قل ما توجد في أحكام المعاملات التي مبناهما جلب المصالح ودرء المفاسد.

الإحتمال الثاني: أو الفريق الثاني قال: إن علة هذه الأصناف الأربعة نجاستها إما مادية كما في الميتة والخمر والخنزير عند من يقول بنجاسة عين الخمر بنجاسة مادية، وإما معنوية كما في الأصنام والخمر عند من يقول بطهارة عينها - مادية - ونجاستها - معنوية -، وعليه فإذا صحت هذه العلة حسب قول هذا الفريق فإنه يقاس عليها كل نجس بنجاسة مادية، فيحرم نتيجة لذلك بيع الدم والقذرات النجسة وفضلات المجازر والمراحيض، وبالتالي يحرم بيع لقاح الفحول إذا اعتبر نجس العين كما هو الصحيح عند المحققين، حيث أصبح نطاف فحول الحيوانات تباع حقنا لتحسين الإنتاج خاصة الأنعام والخيول، وكذا أخذ العوض عن الدم المتبرع به من صحيح المريض .

أما الإحتمال الثالث: أو الفريق الثالث: فيرى أن علتها حرمتها وحرمة اقتنائها وتملكها، إذ هي عديمة المنفعة الشرعية، وعلى هذه العلة يقاس عليها ويلحق بهذه الأصناف الأربعة كل شيء يحرم اقتناؤه أو إتيانه وأخذ العوض عنه، مثل الزنا والكهانة، فلا يجوز حلوان الكاهن ولا مهر

البغي والآخذ والمعطي في ذلك سواء، وكذا آلات اللهو المحرمة من أنواع الطنابير والمزامير والبُرط والغبراء والنرد والشطرنج وما يتبع ذلك من آلات اللهو والطرب غير المأذون فيه، فكل اقتناء وبيع وشراء في ذلك يعتبر محرماً منهيًا عنه، ولا يستثنى من ذلك إلا ما قد يجعل لغير اللهو كآلات وجهاز الموسيقى النحاسية العسكرية التي تنزل منزلة الحذاء للجيش، وقد أذن في ذلك في بعض الغزوات، أو خصوص الدف الذي أذن فيه لإشهار النكاح كما ورد في بعض الآثار عن النبي ﷺ في حديث عائشة.

أما الإحتمال الرابع: أو الفريق الرابع: ولعله أوفق الأقوال وأصوبها، فقد جعل العلة كلا الأمرين على أن العلة مركبة أو مجزأة، ولأمانع من تعليل الحكم الشرعي بعلمتين مختلفتين إذا تحققت إحداها وجد الحكم، كاعتبار كل من القتل والظهار والإفطار في رمضان علة للكفارة المغلظة وموجبا لها، كل على الانفراد.

كذلك قالوا إن علة تحريم بيع تلك الأصناف الأربعة أحد الوصفين: إما النجاسة المادية كما في الميتة والخنزير، وإما الحرمة كما في الخمر والأصنام، وهذان الوصفان قد يجتمعان في بعض الأشياء مثل الميتة والخنزير باعتبار أن كل نجس حرام، وقد ينفصلان كما في الأصنام إذ هي محرمة الاقتناء والتعامل رغم طهارة مادتها -من ذهب أو صخر أو خشب أو فضة أو نحاس أو غيرها- فمهما وجد أحد الوصفين منفردا أو مقترنا مع الآخر وجد الحكم وهو حرمة البيع وأخذ العوض عنه.

ومن المسائل المتفرعة عن هذا التعليل بعض المسائل المستجدة في حياة الناس اليوم مثل:

بيع الدم لبنوك الدم أو لبعض المرضى، فهل يجوز لصحيح

البنية قوي الذات سليم البدن إذا أنس من نفسه القوة أن يبيع من دمه كميات بصفة دورية لبعض البنوك المستحدثة في أغلب المستشفيات والمصحات المعاصرة المتقدمة حيث تتخذ لحفظ الدم وادخاره وخزنه آمادا طويلة، مصنفة فيها الدماء حسب فصائلها إعدادا لحالات الطوارئ الإستعجالية على المرضى بفقد الدم إثر نزيف شديد من جراء حوادث الحروب والطرق والنفساء والعمليات الجراحية أو حالات فقر الدم مما يقتضي تزويد المريض بدم غيره ممن يماثله في فصيلة الدم، فينادى له عن المتبرعين، فإذا ظفر بمن يماثله في فصيلة دمه فهل يجوز أن يبيع دمه يباعا على أساس المماكسة والمشاححة والمكايسة والمساومة؟ فيتخذ من دمه أو من بدنه موردا اقتصاديا تجاريا بأن يبيع كل شهر كما يقول ذوو الإختصاص نصف لتر بمائتي ألف أو اللتر بخمسة ألف مثلا.

ويبدو أن لو عرض مثل هذا السوم على مريض في حالة مخطرة أو على أوليائه وتوقعوا له الشفاء والبرء بذلك لقبولوا، فهل يجوز مثل هذا البيع؟؟؟

يبدو أن مثل هذا البيع لا يجوز لعدة اعتبارات:

1- لكون الدم نجسا -حسب الظاهر- إذا اعتبرنا علة المنع في الحديث نجاسة تلك الأعيان.

2- لكونه غير مملوك لصاحبه إذ الصحيح أن الحر لا يملك ذاته كما لا يملكه غيره، فهو لم يخول له الله ﷻ إلا منافع ذاته من القوى والحواس ومنافعها ينتفع بها أو ينفع بها غيره، أما أن يمتلك ذاته ملك الأعيان فليس له ذلك بدليل أنه لا يجوز أن يبيع نفسه من غيره فيرق نفسه للملكية غيره

ولا بعضه ولا أن يتلف بعض حواسه وجوارحه أو شيئاً من جسده عمداً، بخلاف تأجير قواه البدنية أو العقلية والفكرية عن طريق الإجارة فله ذلك، إذ صح له لك المنفعة وأخذ العوض عنها بالبلوغ والعقل والرشد والحاجة ولم يملك الذات ولا أخذ العوض عنها، والدم يعتبر من الأعيان والذوات لا من المنافع، وعليه فلا يملك ولا يسمح ببيعه ولا بإهراقه وإراقته عمداً بدون موجب شرعي.

أما إذا طلب منه الدم وخاصة إذا تعين عليه ولم يوجد غيره ولم يُخش ضرر عليه فيجب أو على الأقل ينبغي بذله بدون عوض مشروط مسبق عن طريق المشاححة والمماكسة عن طريق البيع.

أما إذا أكرم بعد تبرعه بالدم كما يقع كثيراً من بعض المستشفيات أو من طرف بعض أولياء المرضى بأن يكرموا المتبرع بدمه بشيء مما يرد عليه بعض قواه ويعوض له بعض الدم الذي تبرع به وأخذ منه، كأكلة غنية ثرية بالمقويات، كشرب كمية من اللبن أو أكلة شواء مثلاً، أو غير ذلك مما يعرفه ذوو الإختصاص عن طريق المكارمة فلا مانع من ذلك، إذ ذلك من باب **﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾** (الرحمن: 60) وقولهم (الخير بالخير والبادئ أكرم) وقد أذن النبي ﷺ في المكارمة على إطراق الفحل⁽¹⁾.

وما قيل بالنسبة للدم يقال مثله بالنسبة **للأعضاء ونقلها من إنسان لآخر**، فهل يجوز لإنسان أن يبيع إحدى عينيه أو إحدى كليتيه

(1) إذ نهي عن ضراب الفحل وعن عصب الفحل، فقيل: يارسول الله، إنا نطرق

الفحل فنكرم، فأذن في الكرامة - كما سيأتي -

أو أي عضو من أعضائه المزدوجة لمريض فاقد لهما مقابل مبلغ مال معلوم
مشترط مسبقا على أساس المكايسة والمساومة كما لو باع بضاعة
تجارية؟؟

إن لهذا نفس الحكم المقرر بالنسبة للدم، فالإنسان الحر لا يملك كله
ولا بعضه ولا يملك ذاته، فهو ملك لله، ولعل التحقيق يقضي كما ذهب
إليه بعض العلماء أن الإنسان لا يملك إلا المنافع بما في ذلك ممتلكاته المالية،
فالأنعام والدواب لا تملك أعيانها وإنما تملك منافعها من الأكل والشرب
والركوب والزينة وأثاثها، أما أعيانها فهي ملك -الله- بحيث لو تسلط
صاحب دواب وأنعام على غنمه أو إبله أو بقره ودوابه بالقتل والإبادة
بدون موجب الانتفاع وإنما على سبيل الانتقام والإتلاف التعسفي لكان
آثما بذلك رغم أنها في حوزته، كما قال الأعرابي الحكيم : "إنه مال الله
في يدي".

قلت بناء على ذلك فإن الإنسان لا يملك ذاته كلا ولا بعضا، وعليه
فلا يجوز بيع شيء من أطرافه وأعضائه الخارجة أو الباطنة لأنه بيع للملك
الغير مما لا يصح تملكه، ولأنه أخذ عوض عما لا تقدر منفعته ولم تضمن
نتيجته، إذ الواقع العلمي يقرر عمليا رفض الجسم ومقاومته لكل عنصر
أجنبي عنه ما لم تخفض قوة رفضه ومناعته الطبيعية وحصانته ومقاومته إلى
درجة يتقبل معها العناصر الأجنبية الغريبة عنه، وهنالك يصبح عرضة
للإصابة بأي مرض تتسرب إليه جراثيمه، هذا بالنسبة للأحياء.

أما الانتفاع بجثث الأموات كما يحكى وهو الواقع في أجنحة
الجراحة بالمستشفيات للانتفاع بها لفائدة الأحياء، فهل هذا مثل ذلك أم
لا؟ وهل يجوز دفع وأخذ العوض عن الجثة لورثة الهالك؟؟؟

الموضوع أخطر من أن يقال فيه بالجواز المطلق مراعاة للأحياء، أو بالمنع المطلق مراعاة لحرمة الأموات، ولعل التحقيق يقتضي تقييد ذلك بحالة الضرورة الملحة التي يتوقف عليها إنقاذ حياة إنسان أو أناس أحياء تتوقف حياتهم على الانتفاع بتلك الجثة أو تلك الجثث، وقد نجد لهذا أصلا فيما ورد عن بعض العلماء في الترخيص في صورة ما إذا وجد ركب في حالة سفر وانقطع بهم الزاد انقطاعا كلياً وأشرفوا على الموت، وهلك أحدهم فعلاً بالموت، ولم يجدوا ما ييقون به على حياتهم إلا جثة أخيهم الميت، فهل يجوز لبقية الأحياء أن ينقذوا أنفسهم من الموت بأكل ميتة أخيهم؟؟؟. هناك من العلماء من أجاز ذلك من باب الضرورة المحققة بالمخمصة مراعاة أو تقديماً لمصلحة الأحياء ودفعاً للضرر عنهم وحفظ حياتهم على مراعاة حرمة الميت، فلو كان لهم هذا من أخيهم بعد موته فإنه لا يجوز منه وهو حي، فلا يجوز أن تجزأ الجماعة على فرد من أفرادها وهو حي ليقناتوا به وينتفعوا به، وإن كان أمراً مستعظماً ومستبعداً في نظر العقل ولكنه قد يقع وقد أوشك أن يقع فعلاً في حادثة سجلت في بعض مناطق الأدغال الوحشية من إفريقيا.

وعليه فقبل القول بجواز الانتفاع بجثث الأموات في التشريح،

نتساءل:

1- عما إذا كان ذلك ضرورة حتمية لا مناص منها، ولا يقوم مقامها غيرها، ولا يستغنى عنها غيرها، مع ملاحظة أن طبيعة الجثة الميتة قد -ولا بد أن- تختلف عن طبيعة الذات الحية، فلا تكون التجارب المجرأة عليها وتأثيرها وتأثرها إلا من باب التقريب، ولعل الواقع يقضي أن

ذوات كائنات حية أقرب في طبيعتها إلى طبيعة الإنسان وهي حية من طبيعة الجثة الميتة، فليتأمل.

(2-) ومن جهة ثانية هل ينتفع بتلك الجثة بمقتضى وصية يوصي بها صاحب الجثة في حياته، بأن يسبل جثته لمصلحة مستشفى معين تجري عليها عمليات الجراحة والتشريح؟ فهل يجوز له الإيصاء بها؟ أم أن الأمر يعود إلى أولياء الميت، فلا تؤخذ جثة ميتهم إلا بإذهم ورضاهم؟

(3-) ومن جهة ثالثة هل تؤخذ هذه الجثة بعوض يعطى لورثة المالك بمقتضى وصيته، أو بمشارطة من طرف الأولياء ومعاقدة مع المصلحة المختصة؟؟؟

هذا ما لا يستطيع أي عالم أن يعطي فيه حكما على استقلال برأيه المنفرد، بل ذلك ما يقتضي جمع الآراء وأنظار العلماء المستنيرين بنصوص الشرع وروحه ومقاصده.

ومن هذا الباب أيضا **بيع لقاح الحيوانات** المعبر عنه بضراب الفحل أو عسب الفحل وقد ورد النهي عن ذلك في صريح حديث النبي ﷺ عما كان معروفا وجرت به العادة عند العرب أن يطرق صاحب فحل قوي أصيل من الإبل أو البقر أو الغنم أو الخيل، يطرق فحله مواشي غيره وأنعامه أو أفراسه على مبلغ معين يتشارطونه فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك لأحد اعتبارين:

(1-) إما لكون الضراب وعسب الفحل أي مأؤه نجسا -على القول بنجاسته- فلا يحل بيع النجس، وهو ما ذهب إليه بعض العلماء، ولكن هذه العلة قد تنتقض عند الآخرين القائلين بطهارة العسب -المني- خاصة إذا أخذ من مصادره التي يتكون فيها ويتجمع قبل خروجه وجريانه في

بجاريه البوليه العاديه التي يتنجس بها - كما يقول البعض - ، ذلك بطرق علميه عصريه فنيه يعرفها أصحاب الاختصاص في البيطرة، فمثل هذا على هذا الاعتبار يكون طاهرا بمثابة الريق والبراق والنحام والعرق، وعليه فتنتفي منه العلة -علة النجاسة- فيجوز بيعه، ولكن الحديث نهي عنه نهيًا عامًا فلم يعلل ولم يفصل، وترك الاستفصال دليل العموم كما يقول الأصوليون.

(2-) وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي عدم تملك العسب والضراب والجهل بآثره ونتيجته إذ رب فحل يخلى بينه وبين إنثاه ولا يأتي منها شيئاً، ولذلك قيل «استنوق الحمل» ورب إناث تستضعف فحلها فتترو عليه فيقال «استفحلت الناقة»، فيكون أخذ العوض عن غير مقابل، وقد يترو ولا ينجب لفقر في حيواناته المنويه مثلاً إلى غير ذلك من الاعتبارات التي يعلل بها النهي عن بيع ضراب الفحل وأخذ العوض عن عسبه ونزوه.

هذا ما ورد في الحديث، ولكن حيث تقدم العلم فأصبح يستخلص عسب الفحول الأصلية بعد إثارتها وإهاجتها إلى درجة أن تفرز أجهزة إفراز العسب ما تفرز وقبل إفراغة أو بدل إفراغه بطريقة طبيعية يترو الفحل على أنثى واحدة فتضيع كامل الشحنة المنويه فإنه يستخلص تلك الشحنة من مراكزها بأجهزة خاصة وتحقن في حقن معينة ويحتفظ بها حتى تحقن بها عدة إناث من نفس الجنس أو من جنس مماثل متقارب معه عند المهجنات، فيضمن تلقيح عدد عديد من الإناث بشحنة منويه من فحل أصيل معين موثوق بجودته وخصب مادته وتحقق نتيجته -غالباً- وبذلك أصبحت أنساب بعض الحيوانات كالخيل والبقر معروفة بأن المهر الفلاني

أو العجل الفلاني يعطي له اسم خاص وأنه ابن الفحل الفلاني -باسمه-
والأم الفلانية -باسمها-، إذا أصبح الأمر من الدقة بهذا الحد، وأصبحت
تلك الحقن تباع في مراكزها الصيدلية أو البيطرية الخاصة كما تباع حقن
الدواء، أفلا يكون مثل هذا جائزا مع غلبة الظن بتحقيق النتيجة كما هو
الشأن بالنسبة للأدوية؟؟ يبدو أن لا مانع من ذلك.

وكذلك الشأن بالنسبة للجعالة إذا جعل عوض الضراب أو العسب
من باب الجعالة، على أن يطرق فحله الإناث وله بكل أنثى أحبلها مبلغ
معين فيكون العوض بحسب النتيجة المحققة، فمتى تحقق من وقوع اللقاح
وإحبال نوقه أو بقره أو نعاجه مثلا أو أفراسه استحق صاحب الفحل
جعالته، هلا يكون مثل هذا جائزا وقد انتفت منه كل الموانع؟ يبدو أن لا
مانع منه أيضا خاصة وقد أذن في أصل مشروعية أخذ شيء عن إطراق
الفحل من باب المكارمة لا من باب المشاركة، كما ثبت في حديث النهي
عن ضراب الفحل أن صحابيا قال: «يا رسول الله، إنا لنطرق الفحل
فنكرم» فرخص له في الكرامة، والكرامة معروفة في بعض الجهات إلى
الآن لبعض مناسبات كمناسبة درس الزرع بالدواب، إذ يجمع صاحب
الزرع عدة دواب من مجاوريه وأصدقائه لدرس زرعهم وإذا درس الزرع بما
فيه كفاية رد كل دابة إلى صاحبها ومعها خرج من تبين أو كلاً أو نصيب
من شعير.

وكذا بالنسبة لبعض فحول مخصصة لسرح البلد أغنامها التي تتجمع
يوميًا، فيسرح بها الراعي غدوا ويروح بها عشيا ويخصص لهذه الفحول
مقر خاص يكرمها المحسنون من أهل البلد بما يكفيها من علف قوي.

ذلك ما يقال عن ضراب وعسب فحول الأنعام والدواب وأخذ شيء عنها معاوضة أو مكارمة.

أما عسب الرجال الأدميين فمن الخزي الحديث عنه والخوض فيه وفي إمكانية ادخاره وخزنه فيما يسمى بينوك النطف كما يحكى في بعض المستشفيات من البلدان المتحللة المنهارة دينيا وأخلاقيا وإنسانيا، فذلك ما لا سبيل لتجويزه مطلقا إذ لا فرق بين ذلك وبين الزنا من حيث الأبعاد والغايات من اختلاط الأنساب وانتشار الأوبئة والأمراض مع ما في ذلك من إهدار كرامة الإنسان كإنسان -رجلا كان أو امرأة- وعليه فمرجو أن يغلق كل باب للتفاوض أو البحث فيه.

أما عملية التلقيح الصناعي بين الأزواج الشرعيين بعد التحقق من صحة عقد الزواج بينهما، وبعد اتخاذ كل الوسائل والطرق الممكنة لإنجاب الأولاد بينهما بالطريقة العادية فلم يرزقا بولد، وبعد الفحوص الموثوق بها تبين أن نطاف الرجل غني بالحيوانات المنوية، كما تبين أن المرأة خصبة الإنتاج والتبييض، غير أن الحيوانات المنوية تموت أثناء عبورها من مصبها من الرجل إلى القرار المكين للتلقيح نتيجة عصارات حمضية مبيدة لها، فتبين علميا أنه من الممكن والمفيد وأحسن طريقة لإنجاب أن يؤخذ نطاف الزوج وبويضة الزوجة مع التحقق كامل التحقق من النسبة المذكورة فتلقح البويضة بحيوان منوي للزوج الشرعي خارج الرحم ثم تغرز أو تزرع النطفة الأمشاج في رحم الزوجة مباشرة، حيث تعلق وتستقر في قرارها المكين إلى قدر معلوم حتى تكتمل أطوارها فيخرجها الله طفلا -ذكرا أو أنثى- كامل الخلقة وتبارك الله أحسن الخالقين.

يبدو أن مثل هذه العملية لا محذور ولا حرج فيها شرعا إذا دعت إليها ضرورة ملحة من ابتغاء الولد بينهما، وعن تراض منهما، بدل المفارقة بالطلاق أو اتخاذ ضرة ثانية مضارة للزوجة الأولى ولا تغني عنها شيئا، علي أن تتم العملية على أيد أمينة نزيهة تتم على مرأى ومشهد من الزوجين للتحقق من صحة نسبة اللقاح إليهما بصفة قطعية لا يحتمل تبديلا ولا تغييرا ولا اختلاطا.

ومما يتصل بهذه الوضعية المؤلمة باعتبار ما وصل إليه العلم مما طالعنا به بعض الكتب والمجلات والنشريات العلمية الحيوية ما سمي **بالأرحام المأجورة أو أرحام للإيجار**، حيث توجد بعض حالات زوجية غريبة غاية الغرابة باعتبار، وإن كانت في بعض العقول العلمية فطرية عادية، أن يوجد زوجان متأهلان للإنجاب لما يتصفان به من إخصاب في نطاف الزوج ومبيض المرأة، غير أن وضعية رحم المرأة أو حوضها لا يحتمل الجنين حتى يكتمل نموه ويولد خلقا أو طفلا كاملا، ومع شدة تعلق أحدهما بالآخر إلى حد الهيام به وعدم السماح بمفارقتها أو استبداله أو إشراك الزوجة بزوجة أخرى، وشدة حرصهما على إنجاب ولد يكون خلفا لهما وعقبا، فإذا بالعلم يكتشف ويثبت أن في الإمكان أن يؤخذ نطاف الزوج بحيواناته المنوية ويتحقق من نسبته إليه قطعا، وتؤخذ بويضة المرأة الزوجة المخصبة ويتحقق من نسبتها إليها قطعا يقينا، فيمزج أحدهما بالآخر وتلقح بويضة الزوجة بحيوان منوي لزوجها في أجهزة خارجية خاصة، ثم تغرز النطفة الأمشاج المختلطة في رحم امرأة أجنبية تنتقي لذلك بعد التحقق من براءة رحمها وسلامة صحتها وأخلاقها مع تأييدها وعدم اتصالها بأي رجل شرعي أو غير شرعي، فتستأجر لحضانة هذه

النطفة في رحمها، حيث تعلق وتستكن وتستقر في قرارها إلى قدر معلوم حتى تكتمل أطوارها فتنشأ خلقا آخر وتبارك الله أحسن الخالقين، ويوم تضعه بصفة طبيعية مع ما في ذلك من آلام الوضع يسلم لأبويه الحقيقيين وينسب إليهما ويسجل عليهما في دفترهما العائلي، ويتوليان حضانه وإرضاعه بالألبان الصناعية، أو يسترضعان له تلك المرأة الحاضنة له من قبل أو غيرها!..

فما حكم هذه العملية الغريبة وقد تمت تجربتها ونجحت - وإن كانت بصفة جزئية - فما عسى أن تكون علاقة الولد بالأطراف الثلاثة المشتركة في تخلقه: الزوج الذي تخلق من مائه وحيوانه المنوي، والزوجة التي تخلق من بويضتها الملقحة بمبي زوجها، والمرأة الحاضنة التي تربي في رحمها وقضى أطواره كلها فيه حتى ولد طفلا سويا.

لقد طرح سؤال على بعض الأطباء - ذوي الاختصاص - عن الآثار والخصائص التي يكتسبها هذا الولد في خلقته وأخلاقه ومميزاته الذاتية والدموية والفكرية، فقال الطبيب: إنه يكتسب كل ذلك من أبويه الذين تخلق منهما - الزوج والزوجة - وأن المرأة التي تربي في رحمها لا يرث عنها شيئا من الخصائص، ولا يكتسب منها إلا الغذاء الذي يتفد إليه عبر الدم، بحيث تغدو بمثابة حاضنة ليس إلا، فما حكم هذه العملية وما علاقة هذا الولد بتلك الأطراف المعنية؟؟؟

إنه بعد التحقق من صحة هذه العملية ونجاحتها من جهة، وبعد التحقق من نسبة النطاف المنوي إلى الزوج قطعاً، والبويضة إلى الزوجة قطعاً، وبعد التحقق من أن الولد يكتسب ويرث خصائصه الفيزيولوجية الخلقية والخلقية عن الزوجين ولا يكتسب شيئا من ذلك عن المرأة التي

حضنته في رحمها إلا الغذاء، إذا تحقق من كل ذلك فإنه يبدو أن لا حرج ولا مانع ولا محذور في هذه العملية، إذا تمت وفق كل تلك الشروط المنصوص عليها، فيصبح الولد منتسبا نسبة شرعية بالأبوة الحقيقية إلى الزوج، وبالأُمومة الحقيقية إلى الزوجة، تتم بينهما وبينه كل العلاقات والحقوق النسبية من جميع الجهات وإلى كل الدرجات من ولاء وتوارث وغيره، وتكون علاقته بالمرأة الحاضنة علاقة رضاع فتعتبر أمه من الرضاعة، إذ لا فرق بين أن تغذيه من دمها بواسطة الثدي أو بواسطة الرحم، وعليه فلا بأس أن تعطى مقابل ذلك أجره على حضانتها له في رحمها كما تعطى الحاضنة أجرها إذا أرضعت الولد، لقوله تعالى في الأم المطلقة: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (الطلاق:6) أو قوله: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة:233).

تلك أهم المباحث التي أثرت حول الحديث نظرا لألفاظه أولا، ونظرا لعلل أحكامه ثانيا، وعلى مدار ذلك كله أثبتت معظم أحكام البيوع في الإسلام، فمن ثم جاء النهي عن بيع ما نهي عن اقتنائه إما لنجاسته أو لما يشتمل عليه من أضرار مثل الكلب، وإما لعدم التحكم فيه وأخذ العوض عنه كالقط والسنور، وإما لعدم القدرة على تسليمه كالعبد الآبق، والجمال الشارد، والطير في الهواء، والسماك في الماء، والسيارة المسروقة مثلا، وهذا من حيث شرط تملك البائع للمبيع وقدرته على تسليمه.

وإما لجهالة الطرفين بالمبيع أو بالعوضين كليهما أو أحدهما وهي صور أنواع بيوع الغرر، وإما لكون المبيع مشتركا مشاعا يتعلق به الحق

العام والمصلحة العامة، كبيع الماء والكأ والنار والمناجم والمعادن والمدخرات الطبيعية في الأرض والثمار قبل بدو صلاحها. وإما لكون صورة التعامل في حد ذاتها محرمة شرعا لما فيها من تسلط البعض على البعض ولو عن اختيار ورضى مبدئي، كالربا وما يتولد عنه من مضاعفات بين الأفراد والجماعات كبيرها وصغيرها، ونحن سنحاول بسط هذه الصور بسطا في حدود الاستطاعة والإمكان لنبين حكمة مشروعية ما شرع فيها، مما يدرأ عن الناس ضررا بالغا أو يجلب لهم مصلحة ضرورية.

• **أولا: ثمن الكلب:** الكلب حيوان معروف، وبقدر ما يعتبر من الحيوانات الأليفة الداجنة الأهلية صديقا للإنسان ووفيا له ولكن مع ذلك فقد شدد الشارع الحكيم في الزجر عنه، وحذر من اقتنائه ومخالطته ما لم يشدد في مثله نظرا لمخاطره على الفرد والمجتمع، بداية من قوله ﷺ: «من اقتنى كلبا إلا كلب صيد أو زرع أو ضرع انتقص من أجره كل يوم قيراط» وفي رواية: «انتقص من أجره كل يوم قيراطان»⁽¹⁾، والقيراط مثل جبل أحد، ودعي عليه السلام إلى طعام بدار أحد صحابته فلما انتهى إلى الباب سمع نباح كلب فرجع، فقيل له فقال: «نحن معشر الأنبياء لا ندخل بيوتا لا تدخلها الملائكة» وقال في نجاسة الكلب: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات»⁽²⁾ أو لاهن بالتراب أو أخراهن بالتراب، أو أو لاهن وأخراهن بالتراب، وفي رواية: «إحداهن بالتراب»

(1) رواه الترمذي والنسائي وأحمد عن أبي هريرة.

(2) رواه أحمد في مسنده والطبراني والبيهقي عن أبي هريرة نحوه ورجاله ثقات.

وفي أخرى: «وعفروه الثامنة بالتراب» وفي باب نقض الصلاة بالمرور بين يدي المصلي، قال: «لا يقطع صلاة المسلم إلا الحمار والكافر والكلب والمرأة»⁽¹⁾، وأمر بقتل الكلاب في الحل والحرم، وزجر عن ثمن الكلب وأهدر قيمته المالية، فقال: «من جاءك يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً» إلى غير هذا من أحاديث ونصوص شرعية كثيرة يفيد مجموعها الزجر عن اقتناء الكلاب واتخاذها والحذر منها، وبقدر ما يبدو هذا أول الأمر غريباً أو عجيباً ومدعاة للتساؤل عن سبب وعلة وحكمة هذا التشديد ولكن جاء العلم فبين العلة والحكمة، وذلك ما أدركه العلم واكتشفه الطب من خطورة في الكلب لما يحتوي ويشتمل عليه من جراثيم خبيثة جد مخطرة على الإنسان والحيوان معا ولو كان صحيحاً سوياً فضلاً عما إذا أصابه داء الكلب، فمرض الكلب يبدو أنه لما يوجد له الدواء الناجع إذا أصيب به الإنسان، فمن تسلط عليه كلب أو حيوان مكلوب فعضه وأصابه بجراثيمه قلما يشفى منه إلا نادراً، وغالباً ما تكون نهايته -منيته أو وفاته- قريبة، وأمثلة من هذا النوع كثيرة، واكتشف العلم مرض الأكياس المائية كما يعبر عنها تصيب المريض في جوفه -أمعائه أو معدته أو صدره أو كبده- قلما يشفى منها المصاب بها، إذ لا بد أن تؤدي به طال الزمان أو قصر إلى الموت، وقلما يطول بل سرعان ما يلقي حتفه، وأمثلة كثيرة من الشباب المحتضر بها، وقد تبين أن من أكبر أسبابها ولعل سببها الوحيد من الكلاب، تنتقل عدواها عبر المراعي إلى المواشي خاصة الغنم ومنها إلى الإنسان، هذا من حيث الأمراض البدنية والصحية رغم اكتشاف الطبيب

(1) رواه أحمد عن عائشة.

المشهور عالميا (باستور) لمصل الوقاية والتلقيح من داء الكلب، ومن ثم فقد حرصت بعض الحكومات الرشيدة على تطهير البلاد من الكلاب حماية للصحة العامة، وذلك بشن حملات قرصنة أو قنص تشنها سلطات الأمن من الشرطة والدرك والجيش أحيانا لقنص الكلاب المتلاشية والمهملة في الشوارع وإبادتها قتلا ثم إحراقا، ونعم ما فعلت وينبغي أن تفعله كل البلديات الحريصة على صحة رعاياها، وذلك ما أمر به الشارع الحكيم أن تقتل الكلاب في الحل والحرم، وقد قرنها بالحيات والعقارب إشعارا بأن خطرهما لا يقل عن خطر ذوات السم القتال.

أما من الناحية الاجتماعية فإن أضرار الكلب بالجار والمار في الشارع مما لا يخفى على أحد، أما الجار فرب شيخ هرم أو مريض سقيم يشتهي هجعة أو غمضة عين من نوم ولا يظفر بها لأن بجاره كلبا يبيت ليله ناجحا ويقليل كذلك فيقلق راحة جيرانه، وتلك مظلمة بالغة من مظالم العباد، وكذا إذا أفرعه وهو مار بالشارع، فقد يصل به الفزع إلى ملازمة الفراش ودخول المستشفى، وترويع المسلمين من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر، حتى روى عنه عليه السلام أنه قال: «من روع مسلما روعه الله يوم القيامة»⁽¹⁾ وإذا أضيف إلى ذلك أن عضه عضه أصابه بها داء الكلاب فأدى به الموت المحقق فذلك قتل للنفس عمدا أو شبه العمد، إذ صاحب الكلب ضامن لمضاره ومخاطره دنيا وأخرى فيما بينه وبين الله، وفيما بينه وبين الناس، ومن ثم استحق أن ينتقص من أجره كل يوم قيراط أو

(1) رواه الربيع مرسلا.

قيراطان بحسب مبلغ تضرر الناس بكلبه، فلا تناقض في الحديث، وعليه فمن قتل كلبا من هذا النوع فلا ضمان عليه في ثمنه مهما بلغ، وهذا في القضاء الشرعي.

أما الأصناف المستثناة من الكلاب مما يجوز اقتناؤه فهي أصناف يحتاج إليها أو ينتفع بها بعيدا عن المجتمع عادة، حيث يؤمن خطرهما غالبا، وذلك:

1- **كلب الزرع:** لحراسة الضياع والحوائط والمزارع، ولا تكون غالبا إلا بعيدة عن المساكن خارج القرى فيؤمن إضرارها بالأجوار وبالمارة، اللهم إلا من دنا واقترب من المزرعة أو الضيعة أو تسورها فذلك لا يلومن إلا نفسه إذ ألقى بيده إلى التهلكة، سواء قصد الإضرار بصاحب المزرعة بالسرقة أو إتلاف الغلة مثلا أو لم يقصد.

2- **كلب الضرع:** لحراسة المواشي غنما أو إبلا من السباع المخطرة عليها كالذئاب، إذ أعدى عدو لها قنابله -الكلاب-، فقد رخص في هذا النوع أيضا باعتبار أن المواشي إنما ترعى بعيدا عن القرية والعمران في الفيافي والمراعي والمروج، كما أن الذئاب عادة لا تقترب من العمران، وبذلك ينعدم أو يقل خطر هذه الكلاب عن الناس.

3- **كلب الصيد:** يستعان بها على صيد بعض الحيوانات البرية في الفلاة والصحاري كالغزلان والأرانب وبعض الطيور بإرسال الكلب في أثرها للإمساك عليها أو جلبها بعد صيدها، وذلك أيضا غالبا ما يكون بالفلاة بعيدا عن العمران حيث يؤمن خطرهما وضررها على الساكنين.

4- **كلب البنات:** كما عبر عنه لحراسة البيوت المتطرفة في البوادي والبراري النائية القاصية عن العمران، كما قال بعض المنافيين

كذبا على النبي ﷺ يوم العسرة في التماس العذر عن التخلف، قالوا:
﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾
(الأحزاب: 13) فلو أن إنسانا سكن مسكنا بعيدا عن العمران منعزلا كما
يُري في بعض مراكز للحراسة في أعماق الصحراء، وكانت له عائلة من
زوجة وبنات وأولاد صغار يخاف عليهم ولم يكن ملازما المقام معهم، إذ
كثيرا ما يذهب لبعض شأنه من زرع أو استقاء أو قضاء مآربه، فإنه يتخذ
كلبا لحراسة البيت ومن فيه من أهل وأولاد أن يعتدي عليهم معتدي،
فمثل هذا تؤمن أضراره وبوائقه عن المواطنين والمجاورين والمساكنين، إذ لا
جار له ولا مساكن له إلا من جاء حائما حول الحمى، ومن حام حوله
فقد ظلم نفسه.

فله ما أحكم الشارع الحكيم فيما شرع من حظر وإباحة في اقتناء
الكلاب، ومع كل هذا فعلى صاحب الكلب إذ أذن له في اتخاذه أن
يضمن أضراره ويحفظه إذا دخل به إلى العمران، وإذا أضر به غيره فيما لم
يؤذن له باتخاذه فيه ضمن ما انجر عنه من ضرر في المال أو البدن، خاصة
إذا كان بالنهار، ويبدو أن لا تنطبق عليه قاعدة (جرح العجماء جبار) إذ
هذا الحديث ينطبق على الحيوانات الداجنة الأليفة غير السبعية كالإبل
والبغال التي لم تجر العادة على أصحابها أن يجسوها بالنهار، أو أن
يكفتوها ما لم تعرف شراستها، أما لو عرفت شراستها وأصبحت أوابد
كأوابد الوحش كالكلب والسبع والنمر مثلا، فعليهم حفظها ووقاية
الناس منها وكف ضررها عنهم، وضمان مخاطرها إذا أتلفت مالا أو بدنا
ما لم يقع عدوان عليها.

أما الكلاب البوليسية كما يعبر عنها، والتي تستعين بها السلطات الأمنية أو الإرهابية لبعض اختصاصاتها وصلوحياتها، بداية من اكتشاف بعض الجرائم كالسرقات واقتفاء آثار المجرمين بتتبع واستكناه رائجتهم بخاصية امتازت بها هذه الكلاب، كما أنها قد تستعمل أيضا في الإرهاب والفتك والبطش بمن أريد به ذلك من بعض ما يعبر عنهم في أوقات الاضطرابات الثورية والسياسية بالمشبوه فيهم، فتسلط عليهم هذه الكلاب المفترسة وهي أشد ما تكون جوعا وضراوة فتبقر بطونهم بمخالبها وتمزق جلودهم وتأكل ما تأكل وتدع بقية الجثة أشلاء إربا إربا، فهل يجوز اتخاذها لمثل هذا؟

إنه بقدر ما يبدو في ظاهر الأمر من مصلحة لها باكتشاف الجرائم مما قد يبرر اتخاذها، ولكن نظرا لما يعرف عنها ويعلم فيها مما تستعمل فيه من أنواع الفتك والبطش والظلم، فيبدو أن مضارها أكبر من منافعها، وإثمها أكبر من نفعها كالخمر، فيكون الأصل دخولها في عموم المنع والنهي والحرمة والزجر، ولا يعجز العقل البشري أن يتكر وسائل أخرى فنية وتقنية للكشف عن هذه الجرائم من السرقة والقتل دون أن يكون لها أو فيها مخاطر الكلاب البوليسية المفترسة.

هذا ما أمكن أن يقال عن موقف الشرع ونظر الشارع إلى الكلاب واتخاذها ومخالطتها، ومع ذلك فهل يجوز بيع ما جاز اتخاذها خاصة إذا كان كلبا معلما ومدربا تدريبيا خاصا ككلب الصيد؟؟؟

ظاهر الأحاديث يفيد النهي والمنع المطلق من أخذ وإعطاء ثمن الكلب، ولكن قد تقتضي المصلحة مبادلة ونقل منفعة ذلك الكلب من إنسان إلى آخر مقابل عوض، فهلا يؤذن بأخذ ذلك العوض المتفق عليه

على أن لا يعتبر ثمننا للكلب وإنما عوضا عما بذل صاحبه من عناية ومجهود في تربيته وتدريبه وتعليمه؟ قد يقال في هذا ما قيل في النهي عن بيع الماء والكالا والنار، إنه إذا بذل إنسان مجهودا بدنيا أو ماليا في حوز ذلك الماء في وعاء، من قَرَب أو أحواض أو أنابيب خاصة إذا استخرجه من باطن الأرض استخراجا، وكذا في جمع الكالا وحوزة في خرجه ونقله إلى عمران البلد، قيل أنه يجوز أخذ عوض عن ذلك المجهود، وكذا قيل بالنسبة للإمام لا يجوز أن يأخذ عوضا عن الصلاة المفروضة عليه وعلى الناس، ولكن إذا كان قيما على المسجد يقمه ويفرشه وينيره وينظفه إلى غير ذلك من الخدمات التي تعود على المصلين بالنفع فإنه يجوز له أخذ عوض عن عنائه ذلك.

● **أما القط** فقد زجر عن ثمنه، لأنه يتعذر تملكه والتحكم فيه وتسليمه لمبتاعه واختصاصه بمنفعته، إذ قيل عنه كما عبر عنه الرسول ﷺ: «إنه من الطوافين عليكم والطوافات» فطوافه لم يكن مقصورا على بيت صاحبه كسائر الطوافين والطوافات، بل هو عام مشاع مشترك بين عدة أجوار، فالיום عندك وفي المساء عند جارك وفي الليل في الجار الثاني ويصبح عندك غدا ويظل عند جار آخر غير جار الأمس وهكذا، بل حتى ولو بعته لمشتري قد يكون أبعد ما يكون مسكنا أو مترا عنك فلا يكاد يمر اليوم أو اليومان إلا وقطك معك في بيتك ينقي لك بيتك من الهوام والحشرات كالقثران والجرذان والعقارب وغيرها، أو يأكل على مائدتك ويقتات معك دون أن يتكلف شاريه نفقته، فبأي موجب أخذت الثمن عن قطك ومنفعته مستمرة لك؟ وكيف يدعي المشتري أنه امتلك السنور أو القط ونفقة طعامه وشرابه على غيره؟ وبذلك الاعتبار فقد نهي عن

بيعه وثنه نهي تتره أن يؤخذ مال المسلم بغير حق ولا مقابل، وإنما على
المسلمين في مثل هذا أن يتكلموا ويتسامحوا فيه ما دامت منفعة اليوم لك
وغدا لغيرك.

الخلاصة

أما بعد، فهذا غيض من فيض وقليل من كثير مما أمكن ويمكن اقتباسه من مشكاة النبوة نور النبوة، واستنباطه من ينابيع الحكمة من هذا الحديث النبوي الذي يعتبر من جوامع كلم النبي ﷺ وقد قال: «أوتيت القرآن ومثله معه» وقال الله في حقه: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (النساء: 113)، وإذا كان هذا البحث أو هذا الكتيب شرحا لحديث واحد من أحاديث الرسول ﷺ فماذا عسى أن تكون حصيلة الأمة الإسلامية من الهدى والرشاد والمعارف بما يحقق لها مصالح دينها ودنياها وأخراها أفرادا وجماعات، شعوبا وحكومات في مختلف المجالات، وكذا معرفة المفاصل والشرور والمضار التي يتعين عليها درؤها ودفعها وتوقيها في دينها ودنياها وأخراها، أفرادا وجماعات، شعوبا وحكومات لو أنها رجعت رجوعا حقيقيا قلبا وقالبا، عقيدة وقولا وعملا، عبادات ومعاملات، أخلاقا وسلوكا معترزين في ذلك بهدي من كتاب ربهم، وقد قال الله ﷻ فيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: 89) وقال: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 38) كما يعتزون بالقدوة والتأسي بنبيهم ورسولهم الذي قال الله عنه، ربه ﷻ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْنَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ (الأحزاب: 21) وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: 7) وقال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: 80)

وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾
(آل عمران: 31) . وكيف لا وقد قال الله في حقه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107) إذن لحق الله لنا وعده بالعز والتمكين إذ
قال: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون: 8) وقال:
﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ (النور: 55) وقال: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: 105) فصلوات الله
وسلامه على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كافة الأنبياء
والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

المقدمة :	1.....
من هدي النبوة - الحديث :	6.....
تقييم الحديث :	7.....
حقيقة البيع لغة واصطلاحا :	7.....
أثر اشتراك لفظ البيع في الأحكام الشرعية :	8.....
حتمية وأهمية البيع في حياة الإنسان :	9.....
الوفاء بالعقود أساس معاملات الناس شرعا وقانونا :	9.....
حكم مشروعية البيع :	11.....
حكمة البيع :	12.....
غريزة حب المال فطرة في الإنسان :	12.....
محاولة اقتلاع الغرائز معاكسة للفطرة :	13.....
الحكم الشرعي للبيع - تصنيف الأحكام الشرعية :	14.....
(1) إقتضاء الترك :	
أ- إقتضاء ترك مؤكد :	14.....
ب- إقتضاء ترك غير مؤكد :	15.....
(2) إقتضاء الفعل وطلب الإتيان بالشيء :	
أ- اقتضاء فعل مؤكد :	16.....
ب- اقتضاء فعل غير مؤكد :	18.....
(3) التخيير :	18.....

مبنى الأحكام الشرعية كلها على:

- 15.....: (1 درء المفاسد والمضار والشرور
- 16.....: (2 جلب المصالح والمنافع والخير
- 18.....: أحكام البيع
- 19.....: أركان العقود العوضية - أربعة أركان
- 20.....: أركان خصوص عقد النكاح - ستة
- 20.....: أركان العقود التبرعية - ثلاثة أركان
- 20.....: شروط كل ركن
- 20.....: (1 المتعاقدان
- 20.....: أولا: كمال الأهلية
- 20.....: أ- أهلية الإلزام حقيقتها ومستحقها
- 21.....: ب- أهلية الإلتزام حقيقتها ومستحقها
- لا فرق بين الذكر والأنثى في استحقاق أهلية الإلتزام على الصحيح
- 22.....: وآراء المذاهب في ذلك
- 23.....: شروط الأهلية: (البلوغ - العقل - الرشد - الحرية)
- 26.....: ثانيا: الرضى
- الإكراه المخل بالرضى :
- 26.....: أ- الإكراه المادي
- 26.....: ب- الإكراه المعنوي الأدبي
- 27.....: ثالثا: الملكية التامة للعوضين
- 27.....: أ- ملكية حقيقية واقعية
- 27.....: ب- ملكية حكومية متوقعة

- رابعاً: معرفة العاقدین بالعوضین (جنساً - نوعاً - كما - كيفاً -
 28.....: زماناً ومكاناً)
 28.....: خامساً: قدرة المتعاقدين على تبادل العوضين
 28.....: تصرف الفضولي
 (2) شروط العوضين :
 29.....: أولاً: أن يكون مما يصح تملكه
 30.....: لا يجوز بيع أجزاء الإنسان في حال نقل وزرع الأعضاء بعوض :.
 31.....: تحويل الحقوق الأدبية - غير المملوكة- بعوض :
 31.....: ثانياً: أن يكون العوضان مشتملين على منافع معتبرة شرعاً :
 31.....: ثالثاً: أن يكون العوضان مملوكين للمتبايعين :
 رابعاً: أن يكون العوضان معلومين: (جنساً - نوعاً - كما - صفة -
 32.....: كيفاً- مقدوراً على تسليمهما) :
 33.....: حالات استثنائية طارئة :
 34.....: ترجمة - جابر - راوي الحديث :
 مكارمة النبي ﷺ لجابر رضي الله عنه :
 35.....: أ- مباركة ثمره لتسديد ديونه :
 35.....: ب - مباركته ناضحه :
 37.....: ج - مباركته زواجه :
 38.....: قوة دلالة لفظ «إن الله حرم» :
 38.....: دلالة لفظ «بيع» على حرمة كل من الأخذ والعطاء بيعاً أو شراءً :
 الأصناف المذكورة في الحديث (الميتة - الخمر - الخنزير - الأصنام):... 39

الفصل الأول: الميتة :

- 40..... حقيقة الميتة لغة وشرعا :
40..... حكم الميتة من المعلوم من الدين بالضرورة وبالإجماع :
40..... معنى المعلوم من الدين بالضرورة : أمثلة ذلك :
41..... تعريف الميتة الشرعية تعريفا دقيقا جامعاً مانعاً :
41..... تعريف الذكاة الشرعية تعريفا دقيقاً جامعاً مانعاً :
شرح قيود التعريفين :

- 41..... (1) الحيوان :
42..... (2) بري :
42..... أ- أحكام الحيوانات البحرية بالتفصيل :
43..... ب- أحكام الحيوانات البرمائية :
43..... (3) ذو روح سائلة - أحكام الحشرات كالجراد والذباب ونحوها :
44..... (4) فارقتة الحياة - حلية ما أدرك فيه رمق الحياة وأجهز عليه بالذكاة :
45..... (5) بغير ذكاة شرعية - تعريف الذكاة الشرعية :
45..... أولاً: الذكاة الشرعية الاختيارية :
45..... (1) الذبح - أركانه - ذكر اسم الله - قطع الودجين - قطع الحلقوم والمريء - الاستقبال بها - آلة الذبح محددة على يد ذكر بالغ :
45..... مستحبات الذكاة الشرعية في المذكي أن يكون : (مسلم - ذكراً - عاقلاً - حراً - بالغاً) :
45..... الحالات الاستثنائية: نسيان ذكر اسم الله عند التذكية - أو عدم التيقن بها - بقاء شيء من المرء أو الحلقوم أو من الودجين غير مقطوع -

الفصل الأول: الميتة :

- 40..... حقيقة الميتة لغة وشرعا :
40..... حكم الميتة من المعلوم من الدين بالضرورة وبالإجماع :
40..... معنى المعلوم من الدين بالضرورة : أمثلة ذلك :
41..... تعريف الميتة الشرعية تعريفا دقيقا جامعاً مانعاً :
41..... تعريف الذكاة الشرعية تعريفا دقيقاً جامعاً مانعاً :
شرح قيود التعريفين :

- 41..... (1) الحيوان :
42..... (2) بري :
42..... أ- أحكام الحيوانات البحرية بالتفصيل :
43..... ب- أحكام الحيوانات البرمائية :
43..... (3) ذو روح سائلة - أحكام الحشرات كالجراد والذباب ونحوها :
44..... (4) فارقتة الحياة - حلية ما أدرك فيه رمق الحياة وأجهز عليه بالذكاة :
45..... (5) بغير ذكاة شرعية - تعريف الذكاة الشرعية :
45..... أولاً: الذكاة الشرعية الاختيارية :
45..... (1) الذبح - أركانه - ذكر اسم الله - قطع الودجين - قطع الحلقوم والمريء - الاستقبال بها - آلة الذبح محددة على يد ذكر بالغ :
45..... مستحبات الذكاة الشرعية في المذكي أن يكون : (مسلم - ذكراً - عاقلاً - حراً - بالغاً) :
45..... الحالات الاستثنائية: نسيان ذكر اسم الله عند التذكية - أو عدم التيقن بها - بقاء شيء من المريء أو الحلقوم أو من الودجين غير مقطوع -

الفصل الأول: الميتة :

- 40..... حقيقة الميتة لغة وشرعا :
40..... حكم الميتة من المعلوم من الدين بالضرورة وبالإجماع :
40..... معنى المعلوم من الدين بالضرورة : أمثلة ذلك :
41..... تعريف الميتة الشرعية تعريفا دقيقا جامعا مانعا :
41..... تعريف الذكاة الشرعية تعريفا دقيقا جامعا مانعا :
شرح قيود التعريفين :

- 41..... (1) الحيوان :
42..... (2) بري :
42..... أ- أحكام الحيوانات البحرية بالتفصيل :
43..... ب- أحكام الحيوانات البرمائية :
43..... (3) ذو روح سائلة - أحكام الحشرات كالجراد والذباب ونحوها :
44..... (4) فارقتة الحياة - حلية ما أدرك فيه رمق الحياة وأجهز عليه بالذكاة :
45..... (5) بغير ذكاة شرعية - تعريف الذكاة الشرعية :
45..... أولا: الذكاة الشرعية الاختيارية :
45..... (1) الذبح - أركانه - ذكر اسم الله - قطع الودجين - قطع الحلقوم والمريء - الاستقبال بها - آلة الذبح محددة على يد ذكر بالغ :
45..... مستحبات الذكاة الشرعية في المذكى أن يكون : (مسلم - ذكرا - عاقلا - حرا - بالغ) :
45..... الحالات الاستثنائية: نسيان ذكر اسم الله عند التذكية - أو عدم التيقن بها - بقاء شيء من المريء أو الحلقوم أو من الودجين غير مقطوع -

- ذبيحة المرأة - التذكية بغير المحدد - ذكاة غير المسلم - فصل الرأس كلها
 47.....: عن الجسد عند التذكية :
 التحري وعدم التسرع في تحريم :
- 48.....: أ- الشاة المذكاة على صاحبها :
 48.....: ب- المرأة على زوجها :
 48.....: ج- الطعام على أهل البيت :
 50.....: حكم ذكر اسم الله عند الذبح :
 51.....: حكم ما أهل لغير الله به :
 51.....: حكم ما ذكر اسم الله عليه :
 51.....: حكم ما لم يذكر اسم الله عليه من غير قصد والمذابح الآلية :
 (2) النحر - خاص بالإبل - أركانه - الطعن في اللب - ذكر اسم
 53.....: الله - قطع الودجين - آلة النحر محددة :
 53.....: ثانيا: الذكاة الشرعية الاضطرارية :
 54.....: (1) الصيد- الجوارح والكواسر المكلبة- طريقة تعليمها شرعا :
 60.....: (2) ذكاة أهل الكتاب والوثنيين :
 60.....: مقارنة بين الملل المعتقدة والملحدة ومناط التشريع في كليهما :
 62.....: علة حلية ذبائح ونساء أهل الكتاب :
 66.....: حكم الذبائح واللحوم حسب الدين السائد في كل بلد :
 66.....: أ) البلاد الإسلامية :
 67.....: ب) بلاد أهل الكتاب :
 68.....: ج) بلاد اللادينيين :

الدلائل المبيحة للأكل من لحوم بلاد غير المسلمين وغير أهل

الكتاب :.....69

حكم أكل اللحوم المستوردة من البلاد غير الإسلامية :.....69

المساخ العصرية :

طريقة الذبح فيها :.....70

ذكر اسم الله عندها مسجلا :.....70

(3) ذكاة الأوابد من الأنعام :.....70

حرمة القتل بمثقل أو بمحمى كالرصاص الكروي أو النار :.....71

الصيد بالرصاص :.....71

حكم الصيد بالرصاص الكروي :.....72

حكم الصيد بالرصاص المستطيل الحاد :.....72

نتيجة البحث عن الميتة :

حرمة أكلها :.....73

قاعدة إسناد الحرمة إلى ذات معينة :.....73

حرمة الانتفاع بثمن الميتة، إذ هي مال مهدر لا قيمة له شرعا :.....74

حرمة إطعامها غير المكلفين - صبيانا أو مجانينا - :.....74

اللحوم غير المذكاة بإهراق دمها عرضة للتعفن بسرعة :.....75

حلية إطعام الميتة لغير الإنسان كالسباع :.....75

حلية تسميد الأرض والنباتات بالميتة :.....76

الانتفاع بشحوم الميتة في غير الاطعام (الاستصباغ - طلي السفن -

دهن الجلود بشحومها) :.....76

الانتفاع بجلود الميتة بعد دبغها :.....77

- الانتفاع بأصوافها وأشعارها وأوبارها بعد استصلاحها : 78.....
- ما هو الدبغ المطهر لجلد الميتة؟ : 79.....
- أثر مفعول الدبغ في الجلد ظاهرا أو باطنا - بحث مقارن بين فقه المذاهب- : 80.....
- الجلود القابلة وغير القابلة للطهارة بالدبغ : 81.....
- مبحث قيم عن حلية الانتفاع ببعض منافع الميتة في غير الأكل هل هي : 82.....
- (1) توقيفية يلحق بها غيرها؟ : 83.....
- (2) قياسية يقاس عليها غيرها من المنافع فيما عدا الإطعام؟ : 84.....
- الانتفاع بعظم الميتة بعد استصلاحه كالعاج والقرن ونحوهما : 84.....
- الصوابين المصنوعة بمواد دهنية قد تستخلص من حيوانات ميتة : 85.....
- بحث قيم ونفيس في قاعدة الاستحالة : 86.....
- (1) الاستحالة المادية الحقيقية : 87.....
- (2) الاستحالة الحكمية الاعتبارية : 89.....
- حكم الصوابين على ضوء قاعدة الاستحالة : 91.....
- حكم الأسمدة الصناعية الكيميائية للفلاحة : 93.....
- تناول الميتة عند الضرورة الملحة من المخصصة : 94.....
- حد الضرورة المبيحة ذلك : 94.....
- قيود الترخيص عند الضرورة : 95.....

الفصل الثاني : الخمر:

- العنصر الثاني الوارد ذكره في الحديث « الخمر » : 97.....
- معنى الخمر لغة : 97.....

97.....	معنى الخمر عرفا واصطلاحا :
97.....	معنى الخمر شرعا :
98.....	حكم الخمر شرعا :
99.....	موارد أحكام الخمر في النص القرآني :
	الستدرج في تبين حكمها : (المرحلة الأولى - المرحلة الثانية - المرحلة
99.....	الثالثة) :
101.....	إهدار القيمة المالية للخمر ولو في حق الأيتام :
101.....	موارد أحكام الخمر من السنة :
102.....	شدة الوعيد على شاربها :
102.....	أدلة إجماع الأمة على حرمة الخمر :
102.....	الحكمة البالغة في تحريم الخمر لأبعادها الخطيرة :
104.....	سد كل الذرائع المؤدية إلى الخمر قليلها وكثيرها :
104.....	حكم تزيين الطعام بقطرات من الخمر تضاف إليه أثناء الطبخ :
	حكم سقي شيء من الخمر لغير المكلفين (المجانين - الصبيان - الدواب
104.....	والأنعام) :
105.....	التداوي بالخمر :
106.....	أوجه الفرق بين جواز تناول الخمر والميتة عند الضرورة :
108.....	الضرورة الوحيدة المبيحة تعاطي جرعة من الخمر :
109.....	أقوال العلماء في نجاسة أو طهارة عين الخمر :
	أدلة القائلين بطهارة عينها :
109.....	(1 البراءة الأصلية :
109.....	(2 الاستصحاب :

- 110..... (3) مقتضى إهراق الخمر في الشوارع :
أجوبة الجمهور على أدلة الفريق الأول :
- 1) الجواب على البراءة الأصلية - بحث قيم في الموضوع مستمد من
القرآن والسنة - : 110.....
- 2) الجواب على الاستصحاب : 114.....
- 3) الجواب على مفهوم إهراق الخمر في شوارع المدينة : 115.....
- أ- قاعدة سد الذرائع : 116.....
- ب- اعدة ارتكاب أخف الضررين : 116.....
- ج- واقع شوارع المدينة آنذاك : 117.....
- د- الآداب الإسلامية في لباس الرجل والمرأة : 117.....
- قوة الدليل مع القائلين بنجاسة عين الخمر : 119.....
- علة نجاسة عين الخمر؟ وعلة نجاسة الأعيان الأخرى : 120.....
- بحث قيم في مفهوم وعلة النجاسات : 120.....
- التمييز بين حكم الخمر والكحول : 123.....
- رد غلو البعض في تنجيس مادة الكحول (الألكول ، Alcool) - بحث
قيم في الموضوع - : 123.....
- حكم المخدر الطبي - هل يماثل أو يغاير الخمر؟ - بحث قيم في
الموضوع - : 124.....
- إحتياط الشارع في وقاية المجتمع من الخمر وسد ذرائعه كلها : 127.....
- إنسانية الإسلام تمنع غير المسلمين من مضار الخمر كما منع المسلمين -
بحث قيم - : 128.....
- تسميد الأرض بختالات المعاصر، وهل تغلف بها الدواب ؟ : 129.....

تحليل الخمر - أقوال العلماء في ذلك (المنع المطلق - الجواز المطلق -	
التفصيل) :	130.....
دليل الفريق الأول من السنة :	130.....
دليل الفريق الثاني من قاعدة تلازم العلة والمعلول على أساس	
الدوران:	130.....
دليل الفريق الثالث :	132.....
حكم خل الكحول :	132.....

الفصل الثالث: الخنزير

العنصر الثالث الوارد ذكره في الحديث «الخنزير» (تعريفه - قدراته	
وبشاعته دون بقية الحيوانات - حكم الشرع فيه) :	133.....
بحث قيم ومختصر في أحكام ما قد يتولد عن الخنزير :	134.....
علة تشدد الشرع في الخنزير - بحث لا بأس به في تأثر الإنسان غالبا	
بطبائع ما يؤكل - :	134.....
صنع الأجبان بمنفحة - مجبنة - الخنزير :	136.....
العلاج بالأنسولين المستخرج من الخنزير - بحث قيم في الموضوع - :	137...

الفصل الرابع : الأصنام

العنصر الرابع الوارد ذكره في الحديث «الأصنام» تعريف الصنم مقارنا بما	
يقاربه أو يشاركه من الألفاظ (الأصنام - التماثيل - الأوثان - النصب	
- الصلبان - القباب - بحث قيم في الموضوع) :	140.....
ما عسى أن يستثنى من هذه المحظورات :	143.....

مهمة التصوير وحكم الصور، أقوال العلماء في ذلك :

- 1) المنع المطلق ومستنداته : 144.....
- 2) الإباحة المطلقة وأدلة ذلك : 145.....
- 3) الفرق بين التصوير الشمسي -الظل- والتصوير المجسم : 145.....
- القول الحق في الموضوع : 146.....
- الدُّمَى واللعب والعرائس -بحث قيم- : 146.....
- الصور المخصصة للفتنة والإغراء بواجهات المعارض والمحلات التجارية وغيرها : 147.....
- صور الجنس المكشوف والعري وما ينجم عنه : 147.....
- التصوير الشمسي ضرورته وخطورة أبعاده : 148.....
- الصور المجسدة لأعضاء الجنس قصد التعلم والتوضيح : 150.....
- ضوابط بجواز التصوير الشمسي للمصلحة والضرورة : 150.....
- استنباطات العلماء من الحديث : 152.....
- علة منع بيع المحرمات : 154.....
- فروع هذا التعليل من المسائل المستجدة :
- بيع الدم لبنوك الدم وأخذ عوض عن ذلك من البنك أو المتبرع لمصلحته -بحث قيم في الموضوع- : 155.....
- قضية نقل الأعضاء أو التبرع بها بين الأحياء فيما بينهم : 156.....
- الإنقاذ بجثث الأموات للأحياء وأخذ عوض عن ذلك -بحث قيم- : 157.....
- بيع اللقاح أو نطاف الحيوان للتلقيح الصناعي في الحيوان، أو أولاد الأنابيب بالنسبة للإنسان -بحث قيم في الموضوع- : 159.....
- عسب الآدمي -مني الرجل- وتخزينه للإنبجاب : 163.....

- قضية الأرحام المأجورة المعبر عنها -أرحام للإيجار- : 163.....
- علاقة المولود من رحم امرأة مأجورة لم يتخلق منها -بحث قيم حديث في الموضوع- : 164.....
- إرجاع كل صور البيوع المنهية عنها إلى أصول هذا الحديث : 165.....
- بيوع الغرر على اختلاف أنواعها : 165.....
- ثم الكلب -بحث قيم في ذلك- : 166.....
- حكم الأصناف المستثناة من الكلاب : 169.....
- حكم الكلاب البوليسية -اقتناءها وبيعها- : 171.....
- حكم بيع ما جاز اتخاذه من الكلاب المعلمة : 171.....
- بيع الماء والكلأ والنار بعد الحوز وبذل الجهد في ذلك : 172.....
- حكم القطط والسنانير : 172.....
- الخاتمة : 174.....
- الفهرس : 176.....

هذا الكتاب

هدى وموعظة للمتقين ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ - ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

وقد بين معظم كليات الشريعة وأصولها ومقاصدها وطبقها على أحدث ما انتهى أو سينتهي إليه العلم الحديث من مستجدات الحضارة ومتطلبات الحياة المعاصرة انطلاقاً من حلية البيع إلى نقل الدم وزرع الأعضاء والتلقيح الصناعي وإيجار الأرحام وبنوك اللقاح والنطف واستعمال الأنسولين المستخلص من مصادره المختلفة، فضلاً عن طعام أهل الكتاب واللحوم المستوردة ومشتقات الحليب وتأثير (الاستحالة) كقاعدة شرعية في الأحكام الشرعية عبر الزمان والمكان مما ينذر خضوعه أو تحصيله في غير هذا الكتاب.